الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
قطب شتمة
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

السياسة الاستيطانية في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري

1900 – 1830

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

من إعداد الطالبة:
ساعد جهاد

تحت إشراف الأستاذ:
ميسوم بلقاسم

السنة الجامعية : 2012 - 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

ما الفخرُ إلا لأهلِ العِلْمِ إنَّهم على الهدى لمن استهدى أدلاَّءُ
وقَدْرُ كلِّ امرىءٍ ما كان يُحْسِنُه والجَاهِلُون لأهْل العلم أعَداءُ
ففُزْ بعلمٍ تَعِشْ حياً به أبداً النَّاس موتى وأهلُ العِلْمِ أحْياءُ

علي بن أبي طالب رضي الله عنه

وما من كاتب إلا سيفنى ويبقى الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بكفك غير شيء يسرك في القيامة أن تراه

ديوان الإمام الشافعي رحمه الله

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه. إلى كل السالكين والساهرين في طلب العلم والمحبين لأهله.

إن نعمة الله وفضله شملت أرجاء دنيته، لكن عمل الفرد يحتاج دوما لإعانته و توفيقه، كما أن الحاجة للآخرين ضرورية لانعدام تكاملنا، وعليه فإن شكر الناس من شكر الله و لأن العمل لا يكتمل إلا بالحصول على يد العون، و اعترافا لذوي الفضل بفضلهم.

يسعدني و يسرني كثيرا أن أتقدم بالشكر أوفاه وأخلصه و الفضل أكبره و العرفان كله لأستاذي المشرف **ميسوم بلقاسم** على صبره علي و مصابرته معي، الذي كان عونا كبيرا لي أثناء إنجاز مذكرتي بنصائحه السديدة و توجيهاته الرشيدة فله مني كل التقدير و الاحترام.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علي بعلمهم و نصائحهم القيمة.

و لا يفوتني أن أتوجه بعظيم شكري و خالص امتناني لكل الذين ذللوا لي الصعوبات و قدموا لي التسهيلات من إداريين و عاملات و عمال المكتبات على سبيل الذكر مكتبة متحف المجاهد لولاية بسكرة و مكتبة الكلية التابعة للمعهد...إلخ.

ساعد جهاد

1- المختصرات الواردة في البحث

أ- باللغة العربية:

1. م.م.و.د.ب.ح.و: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.
2. م.و.ث.ف.آ: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب.
3. م.ب.د.ع: معهد البحوث و الدراسات العربية.
4. س.م.و.ب:سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.
5. م.و.ن.ش: المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار.
6. ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
7. م.م.و.م: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
8. د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. ب.غ. م : بحث غير منشور.
10. م.و.م: مطبوعات وزارة المجاهدين.
11. م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب.
12. مج : مجلد.
13. د.ن: دون ناشر.
14. ص ص: صفحات.
15. ج: الجزء.
16. ط: الطبعة.
17. ع: العدد.
18. ص: صفحة.

ب- باللغة الفرنسية:

1. A.N.E.P : Enterprise Nationale de Communication d'Edition et de Publicité
2. S.N.E.D: Société Nationale d'Edition et de Diffusion.
3. P.U.F: Presses universitaires de France.
4. PP : Pages.
5. P : Page.
6. OP Cit : OPus Citatum (Référence bibliographique déjà citée)

إن المنعطف التاريخي الذي شهدته الجزائر في الثلاثينات من القرن التاسع عشر لم يكن وليد الصدفة، وإنما هو نتيجة أوضاع ساهمت بقسط كبير في السقوط السريع لمدينة الجزائر بيد القوات الفرنسية سنة 1830. و بعد أن تمكنت جيوش فرنسا من احتلال مدينة الجزائر بدأت الإدارة الفرنسية في التفكير من أجل ترسيخ دعائهما. ولا يأتي لها ذلك إلا من خلال السيطرة المنظمة والواسعة عسكريا و مدنيا.

فلجأوا إلى وضع مخطط لسياسة استيطانية شاملة حيث تكمن أهمية هذه السياسة في فعالية سيطرتها على الشعب الجزائري و التأثير عليه بإيجاد شعب أوربي بالجزائر من خلال تشجيعه لحركة الاستيطان بعد مصادرة الأراضي التي سهلت عملية إقامة القرى الجديدة في شكل مستوطنات ساعدت على استغلال و استثمار الأرض بما يخدم المصلحة الفرنسية و المستوطنين. أما السكان الأصليين للبلاد فقد أخضعتهم لمجموعة من التشريعات العقارية و القوانين التعسفية شديدة القسوة و الاضطهاد جردته من مقوماته الشخصية و أرزاقه و ممتلكاته. وهكذا أصبح الوافدين على الجزائر يتمتعون فيها بحق المواطنة الفرنسية التي خولتهم أن يحسبوا أنفسهم أسيادا فيها. ولما كانت تتمتع به السياسة الاستيطانية من حلول للمشاكل التي تواجه فرنسا في عقر دارها أو في مستعمراتها ، بحيث كانت تقوم بحملات تهجير للفئة الغير مرغوب فيها بالإضافة إلى إبعاد ونفي العمال الثائرين ضد البرجوازية الفرنسية، وقد اعتمدت في ذلك تقديم مغريات في الجزائر ليتكاثر عدد المهاجرين لها طمعا في إيجاد حياة الرفاهية في وطن آخر تابع لفرنسا استعماريا .

تتمثل أهمية هذا الموضوع في إبرازه لأثار الاستيطان على المجتمع الجزائري من تدمير للبنى الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية والدينية مثل محاربة المراكز الدينية،و الأوقاف بشتى أنواعها و هذا لإدراكها معنى هذا الوقف في حياة المسلمين.

وقد خص هذا الموضوع بالدراسة وضعية الجزائر قبيل دخول الاستعمار الفرنسي مركزاً على ثلاث جوانب ، الاجتماعية، و الاقتصادية إضافة إلى موضوع الأرض بأنواعها في التقسيمات العقارية وخصوصية كل نوع منها تمهيدا لصلب الموضوع.

ومن هنا تبرز أهمية البحث الذي حمل عنوان السياسة الاستيطانية الفرنسية وأثارها على المجتمع الجزائري من 1830 إلى 1900، وقد حددت هذه الفترة لكونها الأكثر عنفا و الأكثر تأثيرا بحيث كانت فرنسا تسعى جاهدة إلى توطين أكبر عدد من الأوروبيين وطرد الجزائريين الفلاحين من أراضيهم. بالحجج التي تراها هي مناسبة.

لقد ورد ذكر هذه السياسة، في العديد من الأعمال حيث ذكرت ضمن السياسات الفرنسية المتعددة وحتى عندما خصص لها عمل مثل كتاب المعمرون والسياسة الفرنسية و كتاب الجزائر بين فرنسا و المستوطنين لصالح عباد ، وكتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض لبن داهة عدة.

لقد ركّز كل واحد منهما على جانب معين من هذه السياسة ، من هنا جاء اهتمامي بهذا الموضوع قصد إعطاء صورة شاملة للاستيطان الفرنسي في الجزائر. من مفهوم ومراحل وأدوات ومن نماذج متنوعة مع التركيز على آثار هذه السياسة و وسائلها الوحشية و اللاحضارية على المجتمع الجزائري التي تؤدي إلى بروز ملامح الرفض لهذه السياسة وعواقبها الشديدة . و من الملاحظات التي دونتها عن المراجع التي اعتمدتها أن هناك تناقضات في التقدير العددي لبعض الاحصائيات بين كتابي صالح عباد الجزائر خلال الحكم التركي و كتاب آثار السياسة الاستعمارية لعميراوي أحميدة . و أيضا تحديد زمن الرحلة للمهجرين إلى كاليدونيا في كتاب الصديق تاوتي و بين ملحق لزمن و قائمة لأسماء المهجرين في سفينة لالوار.

و من أهم المصادر و المراجع التي اعتمدتها كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة و هو عبارة عن دراسة إحصائية للجزائر منذ دخول الاستعمار الفرنسي و موقفه من الشعب الجزائري و مختلف المؤسسات الدينية.أما عن المراجع فقد استفدت كثيرا من كتب الحركة الوطنية الجزائرية ج1 و تاريخ الجزائر الثقافي للدكتور أبو القاسم سعد الله في اتضاح صورة المجتمع الجزائري في تلك الفترة وكتاب المعمرون و السياسة الجزائرية في الجزائر 1870-1900، للدكتور صالح عباد في فضح سياسات الجنرالات الفرنسية الهادفة إلى اتساع الرقعة الاستيطانية بالإضافة إلى كتاب الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض لبن داهة عدة الذي أزال الغبار عن الأسلوب الذي اعتمدته فرنسا في تنويع حججها من أجل مصادرة الأراضي.و كتب يحيى بوعزيز و خاصة كتاب سياسة التسلط الاستعماري و أهميته تبدو من عنوانه، و كتاب تجريد الفلاحين من أراضيهم للدكتور جيلالي صاري من حيث أنه كتاب ثري جدا بالمعلومات مع اعتمادي على كتاب الصديق تاوتي الذي أوفى في إعطاء المعلومات اللازمة حول المبعدون إلى كاليدونيا و رصده لمعاناتهم معتمدا على شهادات و مقابلاته الشخصية لهم هناك.

من الأسباب الأساسية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع:

في بادئ الأمر اخترته لأسباب ذاتية لأنني أحبذ دراسة المواضيع المتعلقة بالسياسة الفرنسية بالجزائر، وما تخلفه من أضرار على الشعب الجزائري لكي ألامس الظروف التي عاشها مجاهدونا من أجل أن يحققوا لنا الحرية و السيادة.

- محاولة إعطاء صورة واضحة لهذه السياسة من خلال إعطاء نماذج عن مناطق طبقت فيها هذه السياسة.
- السعي لإبراز دور الاستيطان في تعاسة الجزائريين إلى يومنا هذا وخاصة الذين يعانون من فقدان هويتهم.
- العمل على إظهار أساليب فرنسا الماكرة للوصول إلى أهدافها.

وتتمثل إشكالية هذا البحث في دراسة السياسة الفرنسية الاستيطانية التي أرادت سلب الجزائريين ممتلكاتهم وإبقائه تحت رحمة المستوطنين وفي خدمتهم أو الهجرة و إفساح المجال للمعمرين.

فإلى أي مدى خدمت هذه السياسة المصالح الفرنسية؟ وإلى أي حد كانت نتائجها وخيمة على المجتمع الجزائري؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات :

- كيف كانت وضعية الجزائر قبيل دخول الاستعمار الفرنسي اقتصاديا واجتماعيا؟ و التساؤل الأهم عن خصوصيات وميزات أنواع الأراضي الجزائرية من خلال تقسيماتها العقارية؟
- إلى ماذا تهدف سياسة الاستيطان و ما هي مراحل التوسع في الأراضي الجزائرية؟
- إلى أي مدى ساهمت القوانين الصادرة في حق الجزائريين والتشريعات العقارية المشرعة على الأراضي في القضاء على مبادئ المجتمع الجزائري؟
- كيف كانت نظرة فرنسا في تحديد مراكز مستوطناتها وعلى أي أساس؟
- للاستيطان أثر بالغ في تدهور أحوال المجتمع، ما هي هذه الآثار؟وهل كان للجزائريين ردة فعل إزاء هذه السياسة؟كيف تصرفت فرنسا مع المنتفضين من هذه الأوضاع؟ وهل كان للاستيطان دور في هجرة و تهجير الجزائريين؟

سأحاول الإجابة عن هذه الاستفسارات مستعملة عدة مناهج لتسطير إجابتنا وفق قالب ممنهج فاعتمدت المنهج التاريخي التحليلي والنهج الوصفي السردي إضافة إلى المنهج المقارن مع بعض من الاستقراء كما اعتمدت على بعض من المقاربات ، وفق خطة قسمتها إلى أربعة فصول مردفة إياها بخاتمة وملاحق وذلك توافقا مع المادة العلمية بمضامينها محاولة توزيعها توزيعا عادلا قدر الإمكان.

وقد خصصت الفصل الأول وهو فصل تمهيدي لشرح أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وأيضا دراسة أوضاع العقار الذي سيخص بالدراسة لتركيز السياسة الاستيطانية عليه بذكر

أنواع الأراضي بخصوصياتها من أراضي عرش وأراضي ملك وأراضي الوقف.....إلخ، وكيف كان الجزائريون يتعاملون معها .

أما الفصل الثاني الذي كان يتمحور حول إيضاح مفهوم الاستيطان وأهدافه ومن ثم مرحلة الاستيطان الضيق وفيه كانت الإدا ة الفرنسية هي التي تتحكم في عملية توطين المعمرين و هي المرحلة الأولى أما عن المرحلة الثانية وهي أطول زمن 1838 إلى 1900 و هي مرحلة الاستيطان الشامل أو الحر حيث تركت الحرية في عملية الاستيطان واعتمدت على الشركات الرأسمالية و التداول على تسيير هذا المشروع.

وفي الفصل الثالث قمت بذكر وتحليل بعض الأسس التي ركزت عليها السياسة الفرنسية في دعم مشروعها الاستيطاني ، القوانين و التشريعات العقارية من سنة 1830 حتى قانون 1887 و خصصت ثلاث نماذج من هذه القوانين بالشرح والتحليل قانون السيناتوس كونسولت 1863 وقانون وارني 1873 بالإضافة إلى القانون المشيخي الصغير المكمل لقانون 1863 ، أما عن الأداة الأخرى و هي شبكة المواصلات فقد كانت حلقة وصل بين مراكز المستوطنين ، وحافزا لتواجدهم في مناطق داخلية.

بالنسبة للجزء الثاني من هذا الفصل فكان حول إعطاء ثلاث نماذج من ثلاث جهات فاخترنا منطقة الأوراس شرقا و منطقة الحضنة التي تتوسط البلاد. و اخترت منطقة سيدي بلعباس في غرب البلاد .

وخصصنا الفصل الرابع لنتائج هذا الاستيطان و آثاره على المجتمع الجزائري.

عند انجازي لهذا البحث واجهتني بعض الصعوبات اذكر منها

- صعوبة الفصل بين آثار السياسة الاستيطانية وأثار السياسة الاستعمارية الأخرى .
- التقيد بعدد الصفحات المحددة وبزمن محدد لم يمكني من إعطاء المزيد حول هذا الموضوع.
- صعوبة التوفيق بين البحث العلمي و واجبات الحيات اليومية مع الوقت المخصص لانجاز هذه الرسالة حالت دون تمكني من الحصول على وثائق رسمية للقوانين و التشريعات العقارية ، وعدم تمكني من القيام بلقاءات شخصية لصعوبة التنقل لدي . مع أنني على معرفة بشهادة عانت من استنزاف السياسة الاستيطانية فآل بها المطاف إلى ترك ممتلكاتهم بسطيف و الهجرة إلى تونس. و كان بودي البحث عن نماذج أخرى وددت لو دعمت بحثي هذا بشهادات حية وبوثائق رسمية، عدى بعض الملاحق، لأنني أعتبر أن جيلنا هذا يحمل مسؤولية كبيرة في الإلمام بما تبقى من شهادات حية فهي كنز عظيم في تاريخ الجزائر، وهي التي تمكننا من كتابة تاريخنا بشهادات جزائرية وليست فرنسية.
- نقص في المراجع المعالجة لموضوع كاليدونيا الجديدة.

رغم هذه الصعوبات إلا أنني بذلت كل ما بإمكاني لألا أبخل على بحثي ونفسي بالمراجع المهمة وأن أدرس هذا الموضوع دراسة عملية تاريخية بكل صدق وألم بجميع عناصره وان يكون بحثا مقنعا إن شاء الله.

وأن أصل إلى هدفي وهو فضح السياسة الاستعمارية وإيصال معانات الجزائريين إبان الاستعمار من أجل تحرير بلادهم. إلى زملائي وكل من يطلع على هذا البحث ليحافظ على هذا البلد الذي ضحى من أجله مليون ونصف مليون شهيد وان لا ينسوا بان هذه الأرض الزاهية مسقية بدماء الأبرار.

الأوضاع العامة للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

لقد كان لظهور العثمانيين دور فعال في إنقاذ الجزائر من احتلال الإسبان لذا قبل الجزائريون بالانضواء تحت راية الخلافة العثمانية التي أدت إلى خلق آثار في عدة جوانب من بينها الجانبين الإقتصادي و الاجتماعي بالاضافة إلى الأوضاع العقارية التي كانت لها ميزة خاصة بطبيعة المجتمع الجزائري.

1- الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر أواخر العهد العثماني

أ- الأوضاع الاجتماعية:

لقد كان المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني ذا طابع ريفي بنسبة تسعين بالمائة، ينتظمون في قبائل و يعيشون في الريف، مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية [1].

و كانوا يعتمدون على نشاطين أساسين هما: زراعة الحبوب و تربية الماشية، و لم يكن ممكنا زراعة الحبوب و تربية الماشية إلا في إطار التنظيم القبلي القائم على ملكية الجماعة للأرض لأن تقسيم الأرض على الأفراد من شأنه أن يعيقها. كما أن تربية الماشية هي ضرورية للزراعة فكان ثلث المجتمع الجزائري يعيش من تربية الماشية [2].

هذا من الجانب المعيشي أما من الجانب الفكري فالسلطة العثمانية لم تسجع ولم تمنع التعليم فتكلف به الشعب بواسطة الأوقاف الإسلامية و التبرعات، وكان التعليم الابتدائي مقتصرا على تحفيظ القرآن و دروس الفقه، و يتم في المدارس(الكتاتيب) التي كان منها 86 مدرسة بقسنطينة و 80 بالعاصمة و 50 بتلمسان و في الزوايا و المساجد .

و شملت مرحلة الدراسات العليا : الفقه و التفسير و التوحيد و علوم اللغة و الفلك و الحساب، لتخريج المدرسين و الأئمة و القضاة وذلك في الجوامع و الزوايا المشهورة بالعاصمة و قسنطينة و تلمسان و مازونة و بلاد القبائل و إقليم مزاب .

أما عن الدين فقد سيطرت الطرق الصوفية على توجيه و ممارسة الجزائريين للإسلام. وكان لها دوران دور إيجابي تمثل في تحفيظ القرآن الكريم . وتعليم مبادئ الإسلام مشوبة بكثير من البدع و الخرافات ، ودور سلبي ، تمثل في ممارسة الدجل و الدروشة و نشر البدع و الضلالات و الخزعبلات(الأباطيل) و استغلال

---

[1]-عبد السلام فيلالي، هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية و الريفية،في ، مجلة التواصل، ع 24، 2009، ص 148 .

[2]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1960، ط1، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت ،1983، ص ص 15،16 .

الجماهير . وفيما يخص تنوع و توزيع السكان بالجزائر أواخر العهد العثماني فكان مزيج من العثمانيين بطبقاتهم و من الجزائريين الذين كانوا تحت السلطة العثمانية فنذكر:

طبقة الأسياد من الأتراك : كانوا بضعة آلاف أكثرهم بالعاصمة 4.000 عام 1830 بيدهم السلطة و الامتيازات و الثروة فكانت جل أراضي متيجة مثلا ملكا للدايات و كبار المسؤولين الأتراك الذين يسكنون القصور و يؤجرون الأرض للأهالي مقابل خمس المحصول في الغالب .

بلغ مرتب الداي السنوي 25000 سلطاني حوالي 76 كيلو ذهب و مرتب الخزناجي 15000 سلطاني و قس على ذلك و انحصرت العلاقات بينهم وبين الشعب على الجبايات و حملات التأديب.

الكراغلة و الأندلسيون و الأشراف : و قد شكلوا ما يشبه طبقة متوسطة صغيرة تحظى ببعض النفوذ و الثراء.

اليهود : تراوحت أعدادهم عموما بين 20.000 و 30.000 يهودي[1] كان لهم احتكار التجارة و منهم الصرافون، المكلفون بسك النقود . كما كلفوا ببعض الأعمال التي قد تكون وضيعة ، كحمل الأوساخ ودفن المعدومين من المجرمين وقد جمع بعضهم مثل بكري وبوشناق ثروات طائلة وعاشوا في العز أحيانا خاصة في أواخر العهد التركي و في الذل غالبا .

الأسرى المسيحيون: انخفض عدد الأسرى أواخر العهد العثماني بعد أن كانوا في البداية أكثر من 25 ألف أسير لم يبقى منهم سوى 122 أسير في العام 1830 و كان عليهم العمل في الحقول أو في البيوت أو في ورش صناعة السفن أو في الحانات[2].

الشعب العريض: أو السكان الأصليين كان مؤلفا من قبائل منعزلة عن بعضها و قد كان هذا الشعب منصاعا، مهمشا مفتقرا إلى موارد العيش الكافية و يعاني البؤس و الحرمان[3].

إن هذا التوزيع للسكان يوحي لنا بأن المجتمع الجزائري كان مهمشا وسط العثمانيين و كان هو قاع الهرم السكاني حيث أن الامتيازات كانت من نصيب طبقة الأتراك .

ب- الأوضاع الاقتصادية:

لم يكن لعهد الأتراك اقتصاد مبني على أساس سليم يمكن تنميته بخطط و مشاريع زراعية أو صناعية ، ولم يشجع الأتراك أية حركة اقتصادية منتجة . ولم يوظفوا الثروات التي جنوها من الصراع

---

[1]- فوزي سعد الله، يهود الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 1996، ص 112 .

[2]- يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و مماليك أوربا، د.م.ج، الجزائر،1990، ص 68.

[3]- علي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل 1830 الجزائر، د.ن، 1972، ص 268 .

البحري ضد المسيحيين ومن **الضرائب*** و الجبايات لتطوير البلاد و تنمية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بل اعتبروا الجزائر قاعدة للغزو و حيازة الغنائم ومصدرا لتحصيل الضرائب لذلك ظلت غنائم الجهاد البحري أولا وأموال الضرائب ثانيا أهم الموارد ، يستأثر بها الأتراك يكنزونها في خزائنهم أو ينفقونها في التبذير و البذخ [1].

أما فيما يخص الصناعة فتميزت بالطابع التقليدي، إذ تمثل أغلبها في النسيج و السجاد و الحلي و الطرز و الدباغة و النحاس و الحديد و الجواهر و الجلود و السروج و البراميل و اختص اليهود بصناعة الذهب والأحجار الكريمة.

كان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة وبناءً على ما ذكره حمدان خوجة أن قوى كثيرة كانت تتواجد بالريف، حيث سفوحها مغطاة بالقرميد و في مساجدها مآذن و بهذه القرى مراكز لصناعة الأسلحة و الذخيرة . وكان سكان هذه الأرياف على دراية جيدة بطرق استخراج المعادن خاصة الحديد و الرصاص و ملح البارود بجانب إجادتهم لصناعة الأغطية و البرانس من الصوف ولهم من المهارة الفائقة إلى درجة أنهم صنعوا النقود وضرب و تقليد النقود الأجنبية بالإضافة إلى معرفتهم لحفظ الحبوب بباطن الأرض لمدة سنوات طويلة، وقد كان سكان الريف يستخرجون المعادن و الفحم و الأخشاب و يصنعون الزرابي و الحصير [2].

كان للجزائريين صناعتهم و اقتصادهم الخاص والبسيط ، فالعثمانيون لم يكن لهم دور كبير في تطوير الشعب الجزائري أو ترقيته .

لقد كان للتجارة دور هام في حياة الجزائريين فكان نشاطهم يتم داخليا و خارجيا بين المدن و الأرياف ، داخلي بواسطة الباعة المتجولين و الأسواق الأسبوعية المنتشرة عبر أنحاء البلاد أولا . وثانيا بواسطة القوافل التي كانت تتجه من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب، أما النشاط التجاري الخارجي فكان يتم

---

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر ،ابن النديم، الجزائر،ط1، 2009 ،ص24.

* فرضت السلطات ضرائب متنوعة باهظة على السكان ، أهمها الغرامة و المؤونة و اللزمة و الضيقة و العادة و رسوم النقابات المهنية و الدكاكين التجارية فضلا عن الزكاة و العشور وقد تسببت في انصراف الفلاحين عن الزراعة إلى الرعي فرار من حياة الضرائب، و في تدهور الحرف و الصنائع . ينظر نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800- 1830، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر،1979،ص27 .

[2]- نفسه، ص35.

بين الجزائر و تونس وأوروبا حيث كانت المواد الأساسية المصدّرة هي الحبوب و الزيوت و الصوف و المرجان و الشموع و الجلود و ريش النعام[1] .

2- أوضاع الأراضي و العقار الجزائري

تتعلق سياسة الاستيطان بالجزائر تحديدا بعملية مصادرة الأراضي و سلبها من مالكيها حيث كان الهدف الأساسي لها هو البحث عن الذريعة التي تمكنها من ذلك و نقلها لأيدي الكولون – سلطة أو معمرين- و كما سنلاحظ في الفصل الأول أن السلطات الفرنسية واجهت صعوبة كبيرة في تفكيك الملكيات الجماعية و هذا راجع لتمسك الشعب الجزائري بأرضه . « حيث انه يرى في بيعها إهانة و عار عليه لأنها أرض أجداده» [2]. بالإضافة إلى أرض الملكية الجماعية ، أرض العرش التي لا يمكن للفرد التصرف فيها و يصعب تفكيكها. هذا ما جعلنا نستهل بحثنا هذا بعرض طبيعة النظام العقاري في الجزائر أواخر العهد العثماني و ما الذي جعل سلطات الاستعمار الفرنسي تواجه صعوبة في مصادرة هذه الأراضي التي تعددت أنواعها نذكر أراضي البايلك ، أراضي العرش ، أراض الملك و أراضي الوقف أو الحبوس .

أ- **أراضي البايلك**: تشمل هذه الأراضي ممتلكات البايلك وتنقسم إلى نوعين:

النوع الأول هي الأراضي المخصصة للباي وعائلته، وتكون فيها الأراضي خصبة و مسقية جيدا وصالحة لكل أنواع الزراعة، وتتم زراعتها عن طريق **التويزة*** التي تفرض على القبائل المجاورة أو عن طريق **الخماس**** الذي يتحصل على جميع وسائل وأدوات الإنتاج مقابل خمس منتوج **الجابدة*****.

---

[1] - عميراوي أحميدة ، آثار السياسة الاستعمارية و الاستطانية في المجتمع الجزائري 1830-1854 ،سلسلة المشاريع الوطنية للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،مطوعات وزارة المجاهدين،الجزائر، ص 23،24 .

[2]- Noushi André, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinois de la conquête Jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale, P.U.F, Paris, 1961, P 90.

*التويزة: هي تقليد تعاوني ترسخ عادة في عالم الريف الجزائري منذ القديم. و هو يعبر عن الجذور الإشتراكية في عالم الريف الجزائري. محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الإحتلالي ،ابن النديم ،الجزائر ،ط1 ،2009، ص110 .

**الخماس أو الخماسون هم فئة إجتماعية تحدد مكانتها من موقع فقدانها لملكية الأرض ومن باب تعاقدها مع الملاكين على أخذ الخمس من قيمة الغلة مقابل العمل. محمد الطيبي، نفسه ، ص110 .

***الجابدة بالمفهوم الفلاحي الريفي :المحراث والحيوانات التي تجرها سواء ثيران أو خيول أو أحمرة.

أما النوع الثاني فهي الأراضي التابعة للدولة أو العزل وتضم كذلك أخصب الأراضي، ومصدر هذه الأراضي ، أراضي العائلات المالكة التي سبقت الوجود التركي والأراضي المصادرة من قبل البايات[1]. وأحيانا تكون الاستفادة عن طريق الشراء ونشير إلى أن أراضي العزل تنقسم إلى عدة أصناف:

- **عزل الخماسة** :تستغل هذه الأراضي من قبل الخماسين مع منحهم وسائل الإنتاج و يحصل الخماس على خمس واحد مقابل جهده بينما تحصل السلطة على أربعة أخماس المحصول[2].

- **عزل جبري** : أو الأراضي الجوابرية وتمثل الجزء الأكبر من أراضي البايلك وتعطى هذه للفلاحين مقابل دفع ضريبة جبري أي 12 **صاع*** من القمح و 12 صاع من الشعير على الجابدة ، وكان على المستفيد الإعتناء بعدد معين من الجابدات المحددة من قبل الباي .

- **عزل الغريب** : وهي الأراضي التي منحت للقبائل مقابل تربية والاعتناء بقطعان الباي ولا تدفع هذه القبائل إلا العشور (صاع من القمح وصاع من الشعير عن كل جابدة) وكذلك **ضريبة الحكور****، وكانت تلك القبائل تتعهد بإمداد الباي وموظفي البايلك بكل ما يحتاجونه من الزبدة واللحوم .

- **عزل متاع الجبل**: تقع هذه الأراضي في المناطق الجبلية التي يجد البايلك صعوبة كبيرة في فرض سيطرته عليها فمنح استغلالها لبعض العائلات القوية مقابل المال أو مقابل خدماتهم [3].

---

[1]- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي،1514 -1830 . دار هومة، الجزائر ، 2012 ، ص 379 .

[2]- محمد الطيبي، المرجع السابق ، ص111 .

* الصاع: مكيال يكال به في البيع ،و قد جاء ذلك في قوله تعالى ﴿ قَالُوا نَفقِدُ صُوَاعَ المَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِملُ بَعِيرٍ ﴾، [يوسف 72]، والصاع يساوي أربعة أمداد ويقدر المد بملء كفي الإنسان. علي محمد إبراهيم العمري، المقادير الشرعية وضبطها بالعلامات الطبيعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ،مج 3، ع1، 2007، ص 222 .

** ضريبة الحكور: يدفعها الفلاحون مقابل إستثمارهم للأراضي التابعة للبايلك. عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط1 ،1997 ،ص80.

[3]- Noushi André , Enquête sur le niveau ..., Op cit, PP 80, 81.

إن أراضي البايلك تشكل القاعدة المادية و المركز الاقتصادي للسلطة المركزية التركية في الجزائر حيث قدر **وارني*** مساحة هذه الأراضي بحوالي مليون هكتار . و هي قياسا للسكان يعد هذا الرقم الكبير و يكشف عن حجم النشاط الزراعي في الجزائر و دوره في تموين السوق الداخلية و الخارجية [1].

أما عن أنماط استغلال أراضي البايلك فتكون الملكية البايلكية تحت مأمورة موظفين أتراك سامين ، و المتبقي تشرف على تسييره الخزينة عن طريق تشغيل الفلاحين فيها، و تملأ مخازن الداي و أعوانه بقوة عمل الخماسين ، مع العلم أن الخماس لا يملك أي حق لإمتلاك الأرض. وهناك نمط آخر للإستغلال و هو إستغلال قبائل المخزن و هي القبائل الجابية للضرائب و هي من أعوان البايلك و من خلال عمل هذه القبائل في جمع الضرائب تفرض ثلاثة أضعاف قيمة الضريبة على السكان ؛ جزء للخزينة ،جزء للأعوان، و جزء للقبائل الجابية للضرائب.

إن هذا التمييز الممنوح لبعض القبائل ، كالإعفاء من الضرائب، خلق تناقضات قبلية و تمزيق النسيج القبلي[2].

ب- <u>أرض المخزن :</u> ويسمى في الشرق الجزائري بشكل مميز بأرض العزل . سميت كذلك لعزلها من أرض السلطات،و يعد من الحيازات التي يملكها البايلك ، له الحق في منحها الشخص أو لمجموعة مقابل القيام بدو ين هما فلاحة الأرض و فرض الأمن دون دفع الضرائب إلا **الزكاة** و **العشور**** التي هي ضريبة مفروضة على جميع المسلمين[3].

ج- <u>أراضي العرش أو المشاعة</u> : تعرف في بايلك الغرب باسم السبخة . و تعني كلمة العرش القبيلة أو العشيرة و إقليمها في الوقت نفسه ،كل عائلة من عائلات العشيرة تزرع قطعة من أراضي الجماعة ، لا بصفتها مالكة لها بل بصفتها مستفيدة منها . هذا النوع من الحيازة سمح بانتشار الأعمال التضامنية بين

---

[1]- محمد الطيبي، المرجع السابق ، ص109 .

* وارني طبيب جراح ،ولد سنة 1810 عين مساعد جراح في مستشفى وهران 1832 حيث استقر بالجزائر و عين مدير للشؤون المدنية بوهران عام 1848 ثم مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849 و بعد إحالته إلى التقاعد كرس وقته في نشر الكتب التي تدافع عن المصالح الكولونيالية . صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص76 .

[2]- الطيبي، المرجع السابق ، ص ص 115،116 .

** تفرض الزكاة على الماشية الحبوب و الأموال أما العشور فهي الضرائب على المحاصيل. الطيبي، المرجع السابق ، ص80

[3]-عميراوي ، آثار السياسة،المرجع السابق ،ص27 .

عائلات العشيرة ، إذ بواسطة العمل التضامني تتمكن تلك **العائلات*** التي لا تملك اليد العاملة من استغلال قطعة الأرض.

لا تسمح أراضي العرش بوضعيتها تلك، بقيام أو ظهور الملكيات الخاصة التي تفصل بين ملكية وسائل الإنتاج و العمل، لكنها تسمح بظهور التفاوت بين العائلات الكبيرة و العائلات الصغيرة [1].

ينتقل حق التمتع في استغلال هذه الأ اضي عن طريق الوراثة ؛ أي أن حق التمتع بالملكية ينتقل من الأب إلى الابن، وقد أدى هذا إلى تحولها إلى أراضي ملك .كذلك فإن استغلال الأرض عن طريق العمل هو أساسي لفهم نظام أراضي العرش[2] و نرى هنا أن المرأة أبعدت وحرمت من وراثة الأرض وهذا ما يتعارض مع الشرع لأنها عمليا لا يمكنها أن تقوم بهذا الجهد الخاص بالرجال وكذلك حتى لا تنتقل ملكية الأرض أو جزء منها إلى زوجها، فإذا توفي أحد مستغلي الأرض من دون ترك وريث يستطيع خدمة الأرض فإنها تذهب إلى القبيلة أي الذي هو قادر على خدمتها[3]. وقد قدر وارني مساحة هذا النوع من الأراضي عام 1830 حوالي خمس ملايين هكتار.

يعد هذا النوع من الأرض – بحكم قانون الشيوع- قاعدة ميراث تمنع تجزئتها فيكون هذا النظام قد ساهم إلى حد كبير في عدم ظهور الملكية الفردية و في استمرار الصدام بين هذه القبائل و نظام كل من السلطة العثمانية و الفرنسية [4].

د- <u>أراضي الملك:</u> أراضي الملك تمتلكها عائلات تمكنت من الإبقاء على هذه الملكيات بسبب صعوبة التضاريس و صعوبة استغلالها؛ و لا يجوز لأحد من أفراد العائلة بيع نصيبه من دون التشاور مع الأعضاء الآخرين و الحصول على اتفاق معهم. إن أولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسألة التصرف بأراضي الملك، جعل من هذه الأراضي إسمنت العائلة، و أحد أسس ترابطها مثلما هو بالنسبة لأراضي العرش ، التي تشكل القاعدة المادية لوجود القبيلة .

---

* نقصد بالعائلات ، العائلات المركبة من عدة أسر.

(1)-عباد، الجزائر خلال الحكم التركي ، المرجع السابق ، ص 377 .

(2)-Noushi André , Enquête sur le niveau..., Op cit, pp. 86,87.

(3)- عز الدين بومزو،الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسييه نموذجا ،<u>مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في</u> التاريخ الحديث ، جامعة منتوري قسنطينة، بحث غير منشور ، 2008،ص ص62،63 .

(4)- عميراوي ، آثار السياسة، المرجع السابق ، ص 27 .

و العامل الآخر الذي يحمي تفتيت هذه الملكية هو طبيعة استغلالها حيث أن كلا من العمل و الأدوات مشتركة بين أعضاء العائلة و يوزع المنتوج تحت مراقبة رئيس العائلة [1].

ترتبط أراضي الملك بقدرة أصحابها على ممارسة الزراعة و كذلك التعهد بالمطالب المخزنية المتوجبة عليها ، و لا يتوجب عليها إزاء الدولة إلا الزكاة و العشر .و يخضع هذا النوع من الملكيات للمعالات و البيع و الشراء و لأحكام الوراثة و الهبة و الشفعة . أما عن عوامل تكونها تاريخيا فيعود إلى استصلاح الأرض أو حيازتها عن طريق الشراء، أو ملكيتها عن طريق الإرث لهذا حرص أصحاب هذه الأراضي على تسجيلها بعقود تثبت ملكيتهم وتؤكد تلك الأعراف والعادات التي أدت بأن تعرف كل ملكية خاصة باسم العائلة التي تملكها وعلى الأغلب يحصلون على عقودهم من القضاة أو رجال الدين.

ولم تكن كل الملكيات الخاصة تتمتع بالعقود وهذا ما مكّن الفرنسيين فيما بعد من الاستحواذ عليها بحجة عدم توفرها على الوثائق الرسمية [2]. ولقد قدر وارني مساحة أراضي الملك ثلاثة ملايين هكتار ، في شمال البلاد (وهي المناطق التي كانت مراقبة من طرف الأتراك بصفة عامة) و ثلاثة ملايين هكتار في الواحات و القصور (المناطق التي لم يراقب الأتراك إلا جزء بسيط منها)[3].

و - <u>أراضي الوقف أو الأراضي الحبوسية</u> : أضخم الأملاك و تشمل سبعة أنواع هي:

- أوقاف مكة و المدينة(أكثرها و أغناها).
- أوقاف المساجد(من أعظمها وقف الجامع الكبير)
- أوقاف الزوايا و القباب(الأضرحة) ،أوقاف الأندلس،الأشراف، الانكشارية، الطرق العامة، عيون الماء.

وحسب إحصاء جرى عام1833 وجدوا 148 عين ماء ،120 مسجدا و ضريحا [4].

يقول أبو القاسم سعد الله في تعريف الوقف؛ أنه نظام إسلامي معروف و له أهمية اجتماعية واقتصادية و علمية في المجتمع، و استحدثه المسلمون لتوفير المال و السكن و غيرهما من المساعدات للعلماء و الطلبة و الفقراء ..، و صيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء و الطرق و المساجد و الزوايا و القباب... [5].

---

[1]-الطيبي، المرجع السابق ، ص ص121،122 .

[2]- بومزو، المرجع السابق ، ص 63 ،64 .

[3]- عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق ،ص 379 .

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي،بيروت،1992، ص73.

[5]- أبو القاسم سعد الله، ،تاريخ الجزائر الثقافي،ج9، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998، ص108.

يشكل مجموع هذه الأراضي معظم ممتلكات المؤسسات ذات الرسالة الثقافية و الدينية و الاجتماعية، فالوقف يعني عقد لعمل خيري ذي صبغة دينية ، فمنه ما هو وقف عام يعود على المصلحة العامة التي حبس من أجلها ، و منه ما هو وقف خاص لا يتحول صرف منفعته على المصلحة العامة التي حبس على أساسها ،إلا بعد انقراض نسل صاحب الحبس.

وهذا النوع من الحبس يعود إلى المذهب الحنفي -لأن المذهب المالكي الذي يتبعه الجزائريون يرى عكس ذلك أي الحبس يحصر على المنفعة العامة التي حبس من أجلها من دون تردد[1]. و لقد لجأ غالبية الجزائريين إلى تحبيس أملاكهم وفق المذهب الحنفي بهدف حماية ملكيتهم من المصادرة و البيع و التهرب من دفع الضرائب و تحقيق الثروة و الربح و استمرارية الانتفاع العائلي بعائداته النقدية و العينية[2]. و لأن الحبس يتصف بالديمومة و لا يمكن تغيير الهدف الذي حبس من أجلها ، و بذلك لا تجيز الأحكام الشرعية بيعه أو تحويله أو رهنه[3] . من خلال هذا نرى أن الحبس يحمي أراضي المستضعفين و سندا و ملجأ للفلاحين للهروب من عمليات اغتصاب أراضيهم عند عجزهم على دفع الضرائب و الغرامات كما سلف ذكره.

ي- أرض صحراوية أو موات :

ويختلف عن الأنواع الأخرى في أسس أولها أنه يعتمد على مياه الآبار و الأنهار، حيث كان الماء ملكا خاصا و لمالكه الحق في بيعه أو وقفه.

خلاف قطاع الشمال الذي يعتمد على مياه الأمطار و قدرها و ارني بحوالي 26 مليون هكتار يفلح منها حوالي ثلاث ملايين هكتار فقط تتمثل في أرض الواحات، و هي ملكية خاصة تسقى بمياه هي ملك خاص مثلما هو الشأن في واحة سيدى عقبة ، و الصنف الثاني سمي بأرض الجلن أو البعل و تتواجد على ضفاف الأنهار و الصنف الثالث هو أرض الخلاء أو البارود ذات المساحات الشاسعة [4].

إن النشاط الاقتصادي في الجزائر هو اقتصاد جزائري و ليس عثماني . يوضح لنا ما سلف ذكره أن المجتمع الجزائري مجتمع بدائي لا يحب الاتكال و لكن يعتمد على نفسه فله اقتصاده الخاص . حيث يعتبر الزراعة و خدمة الأرض منبع روحه فالأرض هي حياته و أمله.

---

[1]- الطيبي، المرجع السابق ، ص ص124 ،125 .

[2]- فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي، منشورات ميديا بليس، قسنطينة، 2005، ص 69.

[3]- الطيبي، المرجع السابق ، ص124.

[4]- عميراوي ، آثار السياسة، المرجع السابق ، ص27 .

إن هذه الظروف التي عاشتها الجزائر في مرحلة الضعف للحكم العثماني أدت إلى طمع فرنسا فيها و في أراضيها الشاسعة التي تعرفنا على أنواعها و ميزة المجتمع الجزائري في التعامل معها كعقار حيث كان يطغى عليها طابع الملكية الجماعية التي تحافظ على تماسك المجتمع الجزائري ، فكيف تعاملت فرنسا مع هاته الملكيات.

بداية المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر و توسعه

اعتمدت فرنسا في ترسيخها لقواعدها على العديد من السياسات و كان أهمها سياسة الاستيطان التي كانت تركز عليها بشكل كبير في ترسيخ قواعدها بالجزائر إلى جانب قواتها العسكرية فقد نشطت هذه السياسة منذ وطأت أقدام الاستعمار على أرض الجزائر حيث مرت هذه السياسة بالعديد من المراحل تنوعت فيها أساليب و طرق تشجيع حركة الاستيطان و توسيعها.

1- ماهية السياسة الاستيطانية

أ- تعريف السياسة الاستيطانية:

للتطرق إلى تعريف ماهية الاستيطان يجدر بنا أولا التطرق إلى تعريف الاستعمار لغة و اصطلاحا.

الاستعمار لغة: جاء في «معجم متن اللغة» استعمره في المكان: جعله يعمره: أذن له في عمارته، وفي التنزيل: قال تعالى ﴿هو أنشأكم من الأرض و استعمركم فيها﴾، [هود61]، أي جعلكم عمارها[1].

أما الاستعمار اصطلاحا: فهو سيطرة فرد على فرد، أو جماعة على جماعة، أو دولة على دولة بغية الاستغلال.

فالاستعمار هو ظاهرة سياسية اقتصادية و عسكرية تتجسد في قدوم موجات متتالية من سكان البلدان الإمبريالية إلى المستعمرات قبل الاحتلال أو بعده بقصد استيطانها و الإقامة فيها بشكل دائم[2] .

الاستيطان لغة :هو اتخاذ الأرض موطنا فيقال أوطنت بالأرض أي اتخذتها موطنا. استيطان: مصدر استوطن.

أما الاستيطان اصطلاحا: هو عملية اجتماعية اقتصادية، تهجر فيها جماعة بشرية أرضها إلى أرض أخرى لإقامة مجتمعات بشرية مستحدثة.

الاستعمار العسكري: هو قيام دولة بفرض حكمها أو سيطرتها السياسية أو الاقتصادية خارج حدودها على شعب دولة أجنبية، وعلى غير رضا أهلها، بحيث تعتمد أساساً على الاحتلال العسكري[3].

---

[1]- حسن موسى محمد العقبي، مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين، ب.غ. م،2005، ص75.

[2]- شوقي أبو خليل، تحرير الإستعمار، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط1 ، 1991، ص ص46،47.

[3]- حسن موسى محمد العقبي، المرجع السابق، ص76.

أما الاستعمار الاستيطاني: فهو أخطر أنواع الاستعمار ، فهي ظاهرة استعمارية ترجع في جذورها إلى القرن التاسع عشر، وتتلخص في وجود غرباء أوروبيين أساسا مزروعين وسط محيط من سكان البلاد الأصليين يشعرون بالنقاء و التفوق العرقيين، و يمارسون إزاء السكان الأصليين شتى ضروب التمييز العنصري و ينكرون وجودهم القومي[1].

سياسة الاستيطان: وهو التوطن في أرض محتلة، أي استيطان جماعة بشرية أرضاً وفق خطة مدروسة، ووفق أهداف محددة، ويكون داخليا نتيجة حاجات قومية في ميدان التنمية، فيقوم المجتمع بتهجير جماعة منه من مكانها وتوطينها في مكان أخر داخل حدوده القومية. وفي حالت ما يكون خارجيا تستوطن فيه جماعة بشرية أرضا خارج حدودها القومية، على الرغم من إرادة سكانها الأصليين، مع شعور بالتفوق العرقي عليهم وممارسة شتى ضروب التمييز العنصري. إنكار وجود السكان الأصليين. ويكون الاستيطان في النمطين ذا طابعين هما:

- استيطان عسكري، واستعماري، وصناعي، وحضري، وريفي.
- استيطان اختياري أو إجباري، أي أن يختار المستوطنون المكان أو يجبروا على الانتقال إليه [2].

<u>السياسة الاستيطانية بالجزائر</u>: عمل الاستعمار على تشجيع الاستيطان لإيجاد شعب فرنسي بالجزائر فأقام قوى جديدة (المستوطنات) فأصبح مشروعا أوروبا يتمتعون بحق المواطنة، أما أغلبية الجزائريين اعتبروا أهالي وجردوا من هويتهم الوطنية.

يعتبر الاستيطان في الجزائر بعد غزوها هو العنصر الأساس للإحتلال من أجل جعل الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا حيث كان جوهر العملية الاستيطانية. فاعتمد فيه السياسيين الفرنسيين على القوانين المختلفة ليكون عمل مخطط ومقنن[3].

---

[1]- شوقي أبو خليل، المرجع السابق، ص48.

[2]- الموقع الإلكتروني الموسوعة العربية، 14:45، 2013/02/16، (http://www.arab-ency.com/) .

[3]- رحيم محيي، دراسة مستقبلية الإستيطان و التوطين الإستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص7.

ب- أهداف الاستيطان:

- كان للجالية الأوروبية دورا كبيرا في دعم التواجد العسكري ضد أي حركة جزائرية مناهضة للاستعمار.
- لقد كان مصدرا لتزويد الإدارة الاستعمارية بالموظفين.
- امتلاك المستوطنين للكفاءة الفنية على تحضير المواد الأولية وإرسالها إلى فرنسا أو أوروبا[1] .
- الجالية الأوروبية ،بحكم ارتباطها بالسوق الفرنسية، هي وحدها من يستطيع تغيير هدف الفلاحة الجزائرية التي بقيت حتى ذلك الوقت فلاحة للاكتفاء الذاتي المحلي بالدرجة الأولى بحيث تجعلها تخدم السوق الفرنسية، بإدخال مزروعات تحتاجها هذه السوق، بعبارة أخرى فإن الأوروبيين هم الذين يعملون على تحقيق تقسيم العمل الدولي الاستغلالي.
- وجود جالية أوروبية في الجزائر، يعني خلق وسيط بين المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة و الشعب الجزائري الذي مازال يعتمد على صناعة يدوية و يؤكد ذلك ما ذكره الرحالة الألماني **موريس فاجنر*** الذي زار الجزائر في سنوات 1836-1838 حيث قال: «كان لمدينة الجزائر أسواق تحتوي على أكثر من 40 محلا، هدم القسم الأكبر منها، بل أجملها و أجدرها بالإعتبار، وقامت مكانها محلات ودكاكين تجار أوروبيين» أما دكاكين الجزائريين فإنها كانت تبيع منسوجات «لا تضاهي المنسوجات الأوروبية الآلية لا في جمالها و لا في أسعارها»[2].

2- مراحل السياسة الاستيطانية:

خلال السنوات الأولى من الاحتلال لم تساعد الظروف الهجرة الأوروبية إلى الجزائر مع ذلك «نزل سرب من السفاكين على البلاد، استطاعوا أن يستولوا على بعض العقارات الحضرية في الجزائر و أن يستحوذوا على الأراضي». ولما امتلأت المدينة بمثل هؤلاء و غيرهم اتجهت الأنظار إلى الضواحي، متيجة.

---

[1]- أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان،الجزائر ،د.ن ،1975 ،ص ص 62-63.

* موريس فاجنير عالم ألماني ومستكشف، وجامع للنباتات ومؤرخ للطبيعة والجغرافيا ولد في 1814، كرّس ثلاث سنوات من حياته (1836-1839) لاكتشاف الجزائر ورافق الجيش الفرنسي في حملاته على الرغاية والبليدة والعفرون وقسنطينة وغيرها من المدن، مسجلا ملاحظاته التي صدرت بعد ذلك في كتاب من ثلاثة أجزاء بعنوان "رحلات إلى ولاية الجزائر". في سنة 1887. عبد العزيز بوباكير، الأمير بعيون فاغنر، موقع جريدة الخبر الجزائرية،10:00، 2010/12/03، http://www.elkhabar.com.

[2]- صالح عباد،الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية بقسنطينة ، الجزائر، 1984 ص ص 11،12.

لقد فكر القائد الأعلى للقوات الفرنسية **برتران كلوزيل*** (Bertrand Clausel) أن يجعل من الجزائر سان دومينغ جديدة بأن يحول رؤوس الأموال المتجهة إلى أمريكا نحو الجزائر[1]. فأصدر قرار 21 سبتمبر 1830 الذي يسمح بمصادرة أملاك الوقف و البايلك[2] ، قصد توزيعها على الوافدين الأوروبيين و لما فشلت شركة المساهمة ، التي أقامها على «حوش حسن باشا» الذي تبلغ مساحته ألف هكتار حاول أن يعطي المثل بمفرده، في ميدان الاستيطان، فأشترى ثلاثة أحواش و حاول أن يستثمرها لحسابه [3] .

أ- مرحلة الإستيطان الضيق أو الرسمي:

و نعني بالاستيطان الرسمي؛ إشراف الدولة على عمليات الاستيلاء و الاستحواذ على الأراضي و تقديمها مجانا للمهاجرين الذين تعمل على تشجيعهم من أجل القدوم إلى الجزائر[4] .

فكانت أول محاولة في الاستيطان الرسمي سنة 1832 حيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل 400 مهاجر ألماني و سويسري كانوا متجهين إلى العالم الجديد، لكن الوكيل المتعاقد معهم تخلى عنهم في ميناء الهافر بفرنسا، و قد قسمتهم السلطات الفرنسية الاستعمارية في الجزائر إلى مجموعتين : المجموعة الأولى تكونت من خمسون عائلة أقامتها في دالي إبراهيم ووزعت عليها قطعا من الأراضي .

بلغت مساحتها الإجمالية مائتان وسبعة و عشرون هكتارا(227 هآ)، و المجموعة الثانية تكونت من ثلاثة و عشرون(23) عائلة أقامتها في القبة ووزعت عليها قطعا من الأراضي بلغت مساحتها الإجمالية ثلاثة و تسعون هكتارا(93هآ)، لكن هذه المحاولة الرسمية كان مصيرها الفشل لنقص الإمكانيات المادية لدى هؤلاء الوافدين.

في مقابل هذا الفشل جاء بعض الفرنسيين أغلبهم من وسط اجتماعي رفيع، انفصلوا عن وظائفهم في فرنسا بفعل تغيير الحكومة مدفوعين بطموحات قوية، حيث سمحت لهم رؤوس أموالهم المعتبرة التي اصطحبوها معهم أن يشتروا بعض الأحواش المحيطة بمدينة الجزائر بطرق غامضة.

---

[1]- عباد، المعمرون، المرجع السابق، ص8.

* ولد برتران كلوزيل سنة 1772 و توفي بعد ذلك بسبعين سنة ،عمل قائدا للجيش الفرنسي في الجزائر ابتداء من شهر أوت 1835 ،ارتكب أبشع الجرائم.ينظر، حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ص177.

[2] – Djillali Sari, La dépossession des Fellahs (1830-1962), S.N.E.D, Alger,1975, P9 .

[3]- عباد، المعمرون ،المرجع السابق، ص 9.

[4]- محياوي، المرجع السابق ، ص22.

و من أمثال هؤلاء **أوغستين فيالار** * (Augustin Vialar) الذي تحصل على مئة و ثمانون هكتار(180هآ) في القبة و بعض المناطق المجاورة اقتنوا أراضي أخرى في بلمرابط وقدوس و الأبيار و الشراقة. لما جاءت اللجنة الحكومية سنة 1833 وجدت في الجزائر حوالي ثمانية آلاف أوروبي، سبعون بالمئة منهم في مدينة الجزائر و ضواحيها، و بناءاعلى تقرير اللجنة جاء مرسوم 22 جويلية 1834 الذي أعلن «الجزائر من الأملاك الفرنسية في شمال إفريقيا».

إن هذا المرسوم قد شجع الأوروبيين على الابتعاد على ضواحي الجزائر، ذلك أنه لم يعد هناك من شك في أن تتخلى فرنسا عن الجزائر[1] . ومن أهم الشهادات الفرنسية التي تبرز مدى استقرار المستوطنين في الجزائر و ضواحيها الرسالة التي وجهتها زوجة الجنرال برو (PRO) إلى أحد أصدقائها سنة 1834 والتي تقول فيها: «تسألني أيها الصديق عما وصلت إليها أعمال الاستعمار هنا. و الحَقُ أنها اقتصرت حتى الآن على الاستيلاء و المضاربة بالممتلكات. الناس يضاربون بالأراضي كما يضاربون في الأسواق المالية على النبيذ و البن. وقد تدهش إذا قلت لك إن أراضي البليدة قد بيعت إلى آلاف من الأفراد قبل استيلاء جيشنا عليها »[2].

و أيضا مراسلة للجنرال برو من الجزائر إلى شقيقه بباريس بتاريخ 18 فبراير 1834 جاء فيها: « تسألني أين صار استعمارنا..؟ أقوله لك إنه اقتصر حتى الآن على امتلاك الأراضي...إننا نلعب هنا على الأراضي كما نلعب في البورصة على أسهم المداخيل والبن ...» [3].

و بعد العديد من الإستيلاءات على الأراضي قام الحاكم العام كلوزيل بإنشاء أول قرية استيطانية في بوفاريك سنة 1836 حيث وزعت على القادمين إليها أكثر من خمسمائة و اثنان وستون قطعة أرضية تبلغ مساحة الواحدة منها ثلث الهكتار[4].وقد منيت هذه المحاولة الرسمية بالفشل لفقر المستوطنين و عدم مقاومتهم

---

[1]- عباد، الجزائر ،المرجع السابق ،ص 13 .

* ولد أوغستين فيالار في 30سبتمبر 1799، جاء للجزائر في سنة 1832 و استقر بها ، و في سنة 1834 أنفق حوالي مليون فرنك لشراء مساحات بالقرب من الجزائر في بوزريعة و بئر مراد رايس و القبة لتوطين عائلات فرنسية بها.

موقع جمعية ذاكرة إفريقيا الشمالية الإلكتروني، 9:00، 2013/04/03،

http://www.memoireafriquedunord.net/biog/biog14_Augustin_de_Vialar.htm

[2]- عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة،الجزائر، 2012، ص 617 .

[3]- سعد زغلول فؤاد، عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين ،بيروت، ط 1 ، 1960،ص 99.

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1870 إلى 1954، عالم المعرفة ،الجزائر،2009، ص 9.

للأمراض الموجودة في تلك الفترة، كالملاريا و من جهة أخرى مقاومة أصحاب الأرض الشرعيين . فانتهجت الإدارة الفرنسية شكلا آخرا من الاستيطان علّها تتمكن من ضم جميع الأراضي الجزائرية.

ب- مرحلة الاستيطان الحر أو الشامل:

جاءت مرحلة الاستيطان الحر بعد فشل المرحلة السابقة و هي الاستيطان الرسمي، وذلك بسبب ارتفاع نفقات الدولة على بناء القرى الاستيطانية التي لم تؤدي الدور المنتظر منها فأخذت الدولة تبيع أراضي **الدومين*** و في 1837 عرضت الإدارة أراضي للبيع بسعر يقارب 48 فرنك للهكتار الواحد كما سمحت ببيع الأراضي بالتراضي حيث حصل عن طريق هذا الأسلوب بعض المهاجرين على أكثر 4500 هكتار خلال تلك السنة فقط.

عرف الاستيطان الريفي تراجعا كبيرا الذي تعارض مع الأهداف التي كانت فرنسا تسعى إلى تحقيقها عن طريق الاستيطان تزويد اقتصادها بالمنتوجات الزراعية و هذا التراجع في الاستيطان الريفي أصبح يهدد مصالحها، فكانت لمقاومة الأمير عبد القادر دورا كبيرا في هذا التراجع خاصة في سهل متيجة و الساحل سنة 1839 ، الشيء الذي اضطر بالماريشال **سيلفان فالي**** الحاكم العام يأمر «بإدخال المستوطنين إلى مدينة الجزائر و لو بالقوة»[1] . وذلك في الوقت الذي كان فيه الاستيطان الحضري يعرف نجاحا كبيرا و خاصة في مدن: الجزائر، وهران، عنابة، بجاية، مستغانم، سكيكدة و قسنطينة قد أبدى نجاحا أكبر، ففي سنة 1839، و هي السنة ما قبل الأخيرة من عمر الاستعمار الجزئي بلغ عدد الأوروبيين المدنيين المتواجدين في البلاد حوالي 25 ألفا ، 2500 منهم مستوطنيين ريفيين، أي 90% من الأوروبيين المتواجدين في البلاد

---

[1]- محياوي، المرجع السابق ،ص ص24 ،25 .

* الدومين: ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة. التي تتكون من أراضي البايلك، الوقف و المصادرات. ينظر ، محمد الصغير بعلي، يسري أبو علاء ،المالية العامة ، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص54.

** هو شارل سيلفان فالي ولد في 17 ديسمبر1773، ترقى في الجيش وتولى وظائف هامة، واشترك في حرب بروسيا واسبانيا وتمت ترقيته إلى رتبة ماريشال بعد معركة قسنطينة الثانية في 11نوفمبر1837 .عين حاكما عاما في 01 ديسمبر 1837 و توفي في 1846. ينظر كمال خليل ، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر :التأسيس و التطور (1850-1951)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث و المعاصر، جامعة منتوري بقسنطينة، ب.غ. م ، 2008 ، ص43.

يقيمون في المدن و تشير الإحصائيات الرسمية لنفس السنة أن 41,5% من هؤلاء فرنسيين وأن 32% منهم إسبان و الباقي من الإنجليز و الإيطاليين و غيرهم.

و الملاحظ على هذه الأرقام هو انخفاض نسبة الفرنسيين و هذا الانخفاض يرجع لعاملين اثنين، انخفاض الهجرة الأوروبية الفرنسية، الشيء الذي يثبت أن فرنسا لا تعاني من التضخم السكاني الذي كان موضوع الدعاية قبل إرسال الحملة على الجزائر و الثاني هو عمل فرنسا على إرضاء الدول الأخرى التي عارضت الحملة على الجزائر[1].

إن التطور الصناعي الملحوظ في فرنسا في الفترة مابين 1830-1840 و امتداد المقاومة الجزائرية إلى ضواحي مدينة الجزائر حيث أثبتت لفرنسا فشل سياسة الاحتلال الاستيطاني في الجزائر التي اتبعتها حتى سنة 1837 فانتهجت بعد ذلك السياسة الاستيطانية الجديدة التي تعرف بالاستيطان الكلي[2].

- **السياسة الاستيطانية في عهد الجنرال روبير بوجو*** (Robert Bugeaud) :

اعتمد الجنرال روبير بوجـو في استعمار الجزائر على البندقية و المحراث معا أي أن يحول الضابط و الجنود إلى فلاحين مزارعين على أساس أن الجندي أقدر على الحياة الجماعية و الدفاع على مزرعته[3] . و هذا دليل على طموحه الكبير في توطين أكبر عدد ممكن من المستوطنين و لتحقيق هذا الجانب وتوسيع دائرة الاستيطان صرح بوجو بأنه يريد الحصول على أراضي جميع الجزائريين الخصبة، حيث قال في غرفة النواب يوم 14 ماي 1840 :«إننا في حاجة إلى أكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين و الأوروبيين. و لكي تجلبوهم فلابد أن تعطوهم أخصب الأراضي . أينما وجدتم مياها تتدفق، و أراضي خصبة و مراعي

---

(1)- عباد،المعمرون، المرجع السابق، ص10.

(2)- عباد،الجزائر ،المرجع السابق، ص 14.

* هو توماس روبير بيجو دولا بيكونيري ولد في 15 أكتوبر سنة 1784 ، ومات بفرنسا بالكوليرا سنة 1849. حارب قبل مجيئه إلى الجزائر في إسبانيا وأشتهر هناك بالعنف. تولى بيجو الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840 إلى 29 جوان 1847. سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر والعنف والإبادة والتدمير والتهجير والنفي في إطار الحرب الشاملة التي مارسها تجاه الجزائريين. ينظر:

Compte DE CHESNEL, Dictionnaire des armées de terre et de mer Encyclopédique militaire et maritime, Armand le chavalier, paris, partie 1 ,1862-1864,P 197.

(3)- بوعزيز،سياسة التسلط، المرجع السابق ،ص 10 .

جيدة، أنزلوا بها المستوطنين غير مبالين بأصحابها. يجب توزيع هذه الأراضي على الأوروبيين حتى يصبحوا أربابها »[1].

ونظرا للظروف الحربية التي سادت فترة حكمه، بفعل المقاومة الشعبية رأى بوجو «بأن الاستيطان مهمة عسكرية، يحققها المستوطنون العسكريون أو المدنيون المنظمون عسكريا»، وهنا بدأ الجنرال بوجو يشجع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار في الجزائر، وإنشاء المستوطنات التي سوف يعملون فيها بصفة جماعية، كما أنشأ المزارع حول المعسكرات يشغلها الجنود طوال مدة الخدمة العسكرية التي يقضونها في الجيش، لكن هذه التجربة كانت فاشلة[2] ، فمن بين 800 ضابطا و جنديا منحوا أراضي للاستيطان لم يستقر منهم في الجزائر سوى 60 شخصا[3] .

فانتهت بإضافة مستوطنة عسكرية إلى المستوطنات المدنية، ضمن سياسة الاستيطان العسكري اتجه إلى سياسة أخرى تسمى بالاستيطان المدني وتحقيقا لذلك أصدر قرار 12 أفريل 1841 الذي ينص على كل فرنسي يملك من ألف ومائتين(1200) إلى 15 ألفا من الفرنكات يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4 إلى 12 هكتارا و مسكنا، وكان من نتيجة هذا القرار أن اشتدت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، ففي سنة 1843 وحدها وصل إلى الموانئ الجزائرية 14 ألفا و مائة و سبعة و ثلاثون مهاجرا(1137)، منهم 12675 من الفرنسيين و الباقي من الألمان و الإرلنديين و السويسريين كما اشتدت عمليات بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1844 فقط 28 مستوطنة في المتيجة و الساحل.

كما منح بوجو في سنة 1843 معسكر اسطاوالي القديم و الألف و العشرين هكتارا المحيطة به إلى الجمعية المدنية للرهبان.

هذه الحركة الاستيطانية النشيطة أدت إلى نفاذ الأراضي التي كانت تحت تصرف الدولة، ولمعالجة المسألة أصدرت فرنسا قراري 1844 و 1846 و هما القراران اللذان يسمحان للإدارة الفرنسية بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة و التي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة .

---

[1]- فرحات عباس، ليل الإستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، ANEP ،الجزائر، 2005، ص 75.

[2]- محياوي ، المرجع السابق ،ص 26.

[3]- إبراهيم لونيسي، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19م-منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مجلة عصور ،مجلة فصلية محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي بجامعة وهران، ع 6- 7،جوان- ديسمبر 2005. ص 65.

اشتدت الهجرة الأوروبية مرة أخرى بعد قراري 1844 و 1846 بشكل لم يسبق له مثيل، ففي سنة 1845 وصل عدد الوافدين أكثر من 46 ألف مهاجر[1] . وفي نفس السنة كذلك (1845)، أصدر أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر[2] ،و بموجبه استولت الإدارة الاستعمارية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من البلاد ، وفي العام الموالي (1846) أصدر أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة، وتحويل ملاكها إلى عمال أجراء فيها، خاصة إذا ما عجزوا عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل شهر جويلية 1830 .

و بما أن معظم أراضي القبائل مشاعة وجماعية و عقود الملكية بينهم نادرة؛ لأن البيع و الشراء كان يتم عن طريق العرف و مجالس جماعات فإن السلطات الاستعمارية تعتمد إصدار هذا الأمر و القرار حتى تتمكن من الاستيلاء على المزيد من آلاف الهكتارات.

و يمكن تلخيص مشاريع بيجو الاستيطانية في الأمور التالية :

- مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية؛ .
- مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة؛ .
- وضع **الحراسة القضائية*** و الإدارية على أراضي الفارين و الهاربين؛ .
- تفتيت أراضي الأعراش و توزيعها بواسطة قوانين و مراسيم، فعند رحيل بيجو من الجزائر في شهر سبتمبر 1847 و سقوط الحكم الملكي خلف وراءه (190400) مستوطنا أوروبيا بينهم (15000) شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية و (47247) من أصل فرنسي ينادون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم و إلحاق الجزائر بفرنسا، كما ينص على ذلك قانون أفريل 1845 و القوانين السابقة له[3] .

---

[1]- عباد، المعمرون ، المرجع السابق، ص ص 12،13.

[2]- سعدي ،المرجع السابق، ص611.

[3]- بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق ،ص 11.

* يعود تاريخ مؤسسة الحراسة القضائية إلى 1845 وهي أداة استعملتها السلطة الفرنسية بالجزائر من أجل مصادرة أراضي من يعاديها، و طبقتها أيضا تعسفا حتى على من يتغيب عن دواره أكثر من 03 أشهر دون الحصول على إذن منها. ينظر، جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1962/1830 ترجمة قندوز عباد فوزية، م.و.م ، م.م.و.د.ب.ح.و ، ص 17،18.

- **السياسة الإستيطانية خلال عهد الجمهورية الثانية (1848-1852) :**

في هذه الفترة توجهت الحكومة الفرنسية إلى استغلال الاستيطان كوسيلة لصالح النظام الجمهوري، و ذلك بإبعاد ونفي العمال الثائرين في فرنسا وفي شهر ماي من سنة 1848 بلغ عدد هؤلاء في باريس 100 ألف وهم مصدر قلق للبرجوازية الفرنسية التي تريد أن تحتكر السلطة لوحدها[1].

فقررت الحكومة أن ترسل إلى الجزائر أكثر من 12000 من هؤلاء مع توفير لهم الكثير من المغريات؛ فجعلت الحكومة من عملية الطرد هذه قضية وطنية. حيث قال رئيس الجمهورية لويس نابليون «إن المستقبل لكم حيث ستجدون أمامكم مناخا صحيا، وسهولا شاسعة وأرضا خاما خصبة ملكا لكم و ليس لأحد غيركم و التي ستحرثونها و ترتقون إلى حياة مزدهرة و شريفة»[2] .رغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب الثمانين ألفا من ضمن 131 ألف مستوطن أوروبي عام 1851، بينهم 66 ألفا من أصل فرنسي، إلا أن الذين اشتغلوا كفلاحين و مزارعين قليلي العدد.

و ما أدى إلى عدم نجاحهم:

- كونهم عمالا و تجارا لا يفقهون شيئا في أمور الفلاحة.
- عجزهم على التأقلم في حياة الريف و العمل الفلاحي.
- عجزهم عن التعود على الحياة الجماعية في المزارع الجماعية الاشتراكية.
- عجز الحكومة عن توفير الإمكانيات التي وعدت بتقديمها لهم[3] .

و لإنجاح الاستيطان الريفي اتجهت فرنسا في تطبيق فكرة **ليون لامورسيير*** في « الاستيطان الرأسمالي الكبير» و تمهيدا لذلك أصدرت قرارات و قوانين:

في 16 أفريل1851 أصدرت قانون يعيد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة و قد نص على إمكانية رفع مساحة الامتياز الممنوح إلى 50 هكتارا ، وصادقت الجمعية الوطنية على قانون 1851 الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش و أراضي القبائل المشتركة بحجة المنفعة العمومية أو مصلحة

---

(1)- عباد ،المعمرون، المرجع السابق، ص12.

(2)- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا. ش.و.ن.ت، الجزائر ،1975،ص ص57-58 .

(3)-بوعزيز،سياسة التسلط ، المرجع السابق ،ص 16 .

*ولد ليون جوشولت دي لامورسيير (Léon Juchault de Lamoricière) سنة 1806 بمدينة نانت الفرنسية، خلال الحملة الفرنسية على الجزائر كان برتبة نقيب، عاصر سقوط الأمير عبد القادر 1847 ، أصبح وزيرا للحربية سنة 1848 ، نفي بسبب معارضته للإمبراطورية سنة 1852 و توفي سنة 1865. ينظر،الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد، س.م. و.ب، م.م.و.د.ب.ح.و ، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 321.

الاستيطان، كما صادقت هذه الأخيرة في 21 سبتمبر من نفس السنة على قانون جمركي يعفي المواد الزراعية الصادرة من الجزائر التي تحتاجها السوق الفرنسية من الرسوم الجمركية.

لقد شجع هذا القانون ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، حيث جعل المستوطنين ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية بدلا من حاجيات السوق الجزائرية[1] .

- **السياسة الإستيطانية بالجزائر في عهد الإمبراطور نابليون الثالث (1852-1870):**

- **في عهد جاك لويس راندون (1852-1858):**

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثالثة بزعامة **الإمبراطور نابليون الثالث***

أوائل عام 1852، حيث استعاد في هذه الفترة العسكريون نفوذهم بزعامة الحاكم العام **جاك لويس راندون****

الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي و بنى حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام (1853-1859) و استعمل أسلوب مصادرة أملاك الأهالي منتهجا سياسة بيجو، و تفتيت أراضي الأعراش المشاعة و تحصل على 61363 هكتارا ما بين (1851-1861) و قد اتسمت سياسة نابليون تجاه الجزائر في عهد الإمبراطورية بالتقلب و عدم الاستقرار على مبدأ و سياسة واحدة؛ فمن جهة حاول أن يرضي الأهالي الجزائريين و هذا لتهدئة الأوضاع للسيطرة عليهم و تجنب حدوث مقاومات شعبية و من جهة أخرى شجع الاستعمار الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة[2] التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات الآلاف من الهكتارات بواسطة الانتزاع القهري و الحيل القانونية المشبوهة. و رغم أنه سلك في بداية عهده سياسة الحد من التهجير و الاستيطان الأوروبي إلا أنه تراجع بعد ذلك و ألغى معظم القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا و المستوطنيين و العسكريين بالجزائر. فبعد إصدار قانون 26 أفريل 1851 الذي يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع

---

[1]- عباد، الجزائريون ، المرجع السابق ،ص 19 .

* هو شارل لويس نابليون بونابرت ولد في 20 أفريل 1808 ، ثالث أبناء لويس بونابرت ، في شهر ديسمبر 1848 انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية لمدة أربع سنوات و لما شعر باستحالة انتخابه مرة ثانية دبر في ديسمبر 1852 انقلابا ضد الجمهورية ، وأعلن النظام الإمبراطوري مسميا نفسه الإمبراطور نابليون الثالث. أطلق سراح الأمير عبد القادر في ديسمبر 1853. توفي 1873/01/09 عن عمر يناهز 75 سنة. الموقع الإلكتروني لوزارة المجاهدين،14:15 ،2013/03/11 ، http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/biographie

** هو جاك لويس - قيصر ألكسندر راندون ، ولد في 27 مارس 1795 ، عينّه لويس نابليون كخليفة للجنرال هوتبول ليصبح لاحقا حاكما عاما ، عاصر الكثير من الأحداث منها المقاومة في الأغواط والتي قادها ناصر بن شهرة والشريف بو شوشة والشريف محمد بن عبد الله. ، ارتقي إلى رتبة مارشال في 10 مارس 1856، مات بجنيف سنة 1871. المرجع نفسه.

[2]-بوعزيز ، سياسة التسلط ، المرجع السابق ،ص ص 17،19.

الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كبيرة تتكفل هي بتهجير الأوروبيين و إسكانهم بها، وهذا مقابل حصولها على أراضي و أملاك عقارية واسعة [1]. فكان هذا المشروع ناجحا حيث حصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 ألف هكتار خلال عشر سنوات، وحصلت الشركات الرأسمالية عموما على 600 ألف هكتار و سيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى، و سيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي الغابات. ونذكر أمثلة على هذه الشركات (شركة جنيف السويسرية، الشركة العامة للهجرة و مقطع الحديد، الشركة العامة الجزائرية ، شركة جمعية الغابات،...إلخ). من المفروض على هذه الشركات أن تعمل على استغلال الأراضي و تهجير العناصر الأوروبية لتوطينها بالجزائر، ولكن لم تقم بذلك، وفضلت استخدام الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة؛ لتوفير المزيد من الأرباح ولم تستعمل إلا سُبع الأراضي التي حصلت عليها.

و لتسهيل حياة المستوطنين قامت بإلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر و فرنسا 1851 [2] ونجحت زراعة القطن منذ 1850 حيث دُعِّمت هذه الزراعة بتقديم جوائز للذي يُنتج أكبر كمية.

وكان ذلك في المتيجة، عنابة و بصورة خاصة في سهول الهبرة، المقطع و بوفاريك؛ فارتفعت المساحة إلى حوالي ألفي هكتار سنة 1856 و بعد هذا النجاح تراجعت زراعة القطن لصعوبة وعدم ملاءمة المناخ و اتجهوا إلى زراعة الكروم[3] . وتم التوسع في زراعة القمح الصلب كأهم منتوج زراعي للبلاد و اهتمت الإدارة الاستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق البرية و الحديدية و الجسور الكبرى منذ مطلع الخمسينيات و بالأخص ابتداءً من 1857.

كما تم التوسع في إنشاء **المكاتب العربية*** و تقوية أجهزتها الإدارية و السياسة نظرا للنجاح الذي صادفته خاصة فيما يخص حكم الأهالي.

---

[1]-بوعزيز ، سياسة التسلط ، المرجع السابق ،ص 19.

[2]- نفسه ، ص 20 .

* المكاتب العربية: هي المؤسسات التي يتمثل موضوعها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة و ذلك بإدارة عادلة و منتظمة، و تهيئة السبل للإستيطان ، و على عمال هذه المؤسسات أن يميلوا أكثر إلى البحث السلمي لكل المشاكل التي كانت تتطلب أحيانا إستعمال القوة ،والعمل للتغلب على جميع العراقيل التي تواجهها عن طريق دراسة البلاد والإحاطة بالانتفاضات العسكرية بأقل جهد و وقت وبأقل الخسائر.ينظر عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 177.

[3]- عباد ، الجزائر ، المرجع السابق،ص 20 .

لكن المستوطنون الأوروبيون لم يرتاحوا لسياسة المكاتب العربية لأنها تحد من نفوذهم و سيطرتهم، فشنوا ضدها حربا شعواء. و إنتهت الحملة بقيام نابليون بإلغاء الحكم العسكري بالجزائر و إنشاء وزارة الجزائر و المستعمرات، ومنصب القيادة العليا للقوات البرية و البحرية بالجزائر و ذلك يوم (24 جوان 1858).

- **<u>الإستيطان في عهد وزارة الجزائر و المستعمرات (1858-1860):</u>**

قام المعمرون بحملات واسعة ضد النظام العسكري و المكاتب العربية في عهد راندون فقام نابليون بنزع السلطة من يد العسكريين و أنشأ مرسوم 1858 (وزارة الجزائر و المستعمرات) ووضع على رأسها **جيروم نابليون*** الذي يرى أن الإدماج هو الذي يغير في العلاقات الاجتماعية المشاعة أساس المجتمع الريفي لكن وجد معارضة من قبل المعمرين لأنه يمنعهم من السيطرة على الجزائريين ،لقد وسعت الوزارة التراب الجزائري المخصص للمدنيين على حساب العسكريين وأعلن نابليون حق المعمرين في شراء أراضي الجزائريين في التراب العسكري حيث تم خلال هذه الوزارة إنشاء (17) قرية استيطانية ووزعت (4600) قطعة أرض زراعية مجانا على المهجرين الأوروبيين.

خلف **شاسولوب-لوبا** ** جيروم نابليون في هذه الوزارة (1859-1860) و سار على نفس سياسته، فتجرأ و ألغى القضاء الإسلامي؛ و أرغم الجزائريين على التقاضي لدى القضاء الفرنسي و المحاكم الفرنسية، فأصبحوا يتخوفون أكثر على مستقبلهم و حول الفرنسيون ثورة الأوراس (1859) و ثورة الحضنة عام (1860) إلى هذه الإجراءات القضائية و التشريعية لكن سياسته المساندة للاستيطان المدني لقيت معارضة من العسكريين و باتباعها سياسة الحصر التي أدت إلى تخريب المجتمع الجزائري قامت العديد من الانتفاضات وجد نابليون من هذه السياسة معارضة كبيرة أصدر قرار في 10 ديسمبر 1860 ألغي فيه وزارة الجزائر و المستعمرات،و أعاد الحكومة العامة[1] .

---

[1] -عباد ، المعمرون ، المرجع السابق ،ص ص 21،23 .

* ولد جيروم نابليون بونابارت في أجاكسيو في 15 نوفمبر 1784؛ وهو الأخ الأصغر لنابليون ، في 1806 تمت ترقيته إلى عرش مملكة ويستفاليا في الفترة من 08 جويلية 1807 إلى سنة 1813 وبعد ارتقاء لويس نابليون للسلطة لرئاسة الجمهورية الثانية رقي إلى رتبة ماريشال في 01 جانفي 1850 ثم جعله أمير في 02 ديسمبر 1852، وبعد ارتقاء لويس نابليون للسلطة. مات في 24 جوان 1860 بباريس. الموقع الإلكتروني مؤسسة تاريخ نابليون،
Irène Delage, 13:00, juin 2006, http://www.napoleon.org/fr/salle_lecture/biographies/files.

** ساموبل دي شاسولوب لوبا Chasseloup –Laubat ولد في 29 فيفري 1805 بإيطاليا، سيناتور ، و توفي في 29 فيفري 1873 بباريس وهو رجل إقتصاد ملحوظ، نظم مصالح البريد و نظم بيع أراضي الدومين بأسعار محددة . الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الفرنسي، 10:00، 2013/03/15، http://www.assemblee-nationale.fr.

- **<u>الإستيطان في عهد جون جاك بيليسي* و باتريس ماكماهون (1860-1870):</u>**

أعيد في هذه الفترة نظام الحكم العسكري السابق و تدعيمه متبعا في ذلك سياسة راندون، لكن نابليون عارض هذا و دعا إلى الاهتمام بالأهالي تحت تأثير من مستشاريه الذين أقنعوه بسوء سياسة الاستيطان الريفي وعدم جدوى تهجير الأوروبيين من أوروبا إلى الجزائر، و ضرورة توجيه المستوطنين الأوروبيين الموجودين بالجزائر إلى العمل الصناعي و التجاري.

فزار نابليون الجزائر سنة (1863) وشغلته الملكية الفردية أو الشخصية للأراضي بالنسبة للأهالي الجزائريون بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها و مصادرتها منهم[1]، و استقر رأيه على إقرارهم في الأرض التي يستغلونها و يستقرون بها. فنصح الأوروبيين بأن يهتموا بالاستثمار في الغابات والمعادن واستصلاح الأراضي، إنشاء السدود و الطرقات و الصناعات المتنوعة، كما نصح بوقف عمليات تهجير الأوروبيين إلى الجزائر[2].

وهنا أمر مجلس السيناتوس كونسولت بإصدار قرار (22 أفريل 1863) الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مشاعة بين الأعراش[3].

و هذا ما أدى إلى غضب العسكريين المكلفين بتنفيذ هذه السياسة. فانتقلت القيادة في هذه الفترة إلى العسكريين من جديد و ذلك في (07 جويلية 1864)؛، و عين الماريشال **باتريس ماكماهون**** حاكما عاما جديدا للجزائر في سبتمبر (1864) بعد موت بيليسي 22 ماي 1864.

---

[1]- بوعزيز ، سياسة التسلط ،المرجع السابق ، ص 25 .

* هو جون جاك بيليسي ولد في 6 نوفمبر 1794 ، شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830، اقترف مذبحة في حق قبيلة أولاد رياح أين أباد خنقا أكثر من ألف شخص في غار الفراشيش بالظهرة يوم 19 جوان 1845، ترقى على إثرها إلى رتبة جنرال وفي 24 نوفمبر 1860 عين حاكما عاما. مات يوم 22 ماي 1864 بالجزائر .الموقع الإلكتروني لوزارة المجاهدين، 14:30، 2013/03/11، http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/biographie.

** هو ماري باتريس موريس ماكماهون ولد في 13 جويلية 1808 من عائلة ايرلندية الأصل، شارك في الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر 1830.شارك في معركة قسنطينة الثانية في أكتوبر 1837 ، وقاد حملة ضد سكان ميلة في شهر جوان 1857، احتل منطقة جرجرة عام 1857 . عين حاكما عاما يوم 1سبتمبر 1864 . المرجع نفسه.

[2]- بوعزيز ،سياسة التسلط ،المرجع السابق ، ص 24.

[3]- شارل روبير آجرون ، الجزائريون و المسلمون و فرنسا 1870-1919 ،ترجمة مسعود حاج مسعود ، ج2، دار رائد للكتاب ، الجزائر، 2007، ،ص131.

و نظرا لهذه الاضطرابات نزل الإمبراطور إلى الجزائر لدراسة الأوضاع بنفسه و كان ذلك من (03 ماي إلى 07 جوان 1865) و بعد عودته إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره و سياسته الجديدة التي يعتزم تطبيقها و بعثها إلى ماكماهون يوم (20 جوان 1865) و مما ذكره فيها[1]:

أنه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض، وينبغي الاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير.

وأن الجزائر عبارة عن" مملكة عربية ومستعمرة فرنسية، ومعسكر أوروبي"، حيث يوضح أجيرون ، أن حلم نابليون هو تأسيس " **مملكة عربية** "*[2].

وأن مصالح فرنسا تتطلب أن تهتم بهم وتعتبرهم فرنسيين مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية، ونسمح لهم بالدخول في الوظيف العمومي بالجزائر والوظائف العسكرية في الإمبراطورية[3].

وينبغي أن نجعل الجالية الأوروبية غنية مترفة، ونتوقف عن نقل وتهجير الأوروبيين بتكاليف باهظة.و اقترح تخصيص (100) مليون فرنك للتطوير الاقتصادي وزعها توزيعا لا يخدم سوى مصالح المستوطنين الأوروبيين.

ولم يخصص أي مبلغ للجزائريين واقترح مراقبة الزوايا، وتكوين مخبرين وجواسيس من رجالها لمساعدة الشرطة الفرنسية في فرض الرقابة السياسية والفكرية على الأهالي وخصص معظم مناطق التل للتوطن الاستعماري.

---

[1]- بوعزيز ، سياسة التسلط ، المرجع السابق، ص 25 .

[2]- عز الدين معزة ، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899- 1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، ب.غ. م ،2005 ، ص 73 .

* مملكة عربية: جاء بها نابليون الثالث للتخفيف من حدة الصراع و التناقضات القائمة بين الجزائريين و المعمرين الأوربيين بأن يكون من خلالها حكما بينهم حيث جاء في رسالته الشهيرة 6 فيفري 1863 إلى الحاكم العام بيليسي ، يجب « إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم و نهبهم لكن لجلب منافع الحضارة لهم » فإن:«الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة لكنها مملكة عربية » و يجب خلق المساواة بين الأوربيين و الأهالي، هذا ما قاله نابليون لكن تظهر لنا حقيقة هذا المشروع في الجانب الآخر منه حيث فتح المجال أمام الشركات الرأسمالية التي عمقت في سياسة اغتصاب الأراضي . إن سياسة المملكة العربية لا تعني في الحقيقة سوى مملكة الرأسماليين و رجال المال البارسيين و الأرستقراطية الجزائرية ، لذلك فقد وقف جماهير الفلاحين الجزائريين ضدها حفاظا على أراضيهم ، أما المعمرين الصغار فقد رفضوا هذه السياسة لأنها حرمتهم من أراضي الجزائريين و حرمتهم من السلطة . عباد ، المعمرون ، المرجع السابق، ص 16،17 ، 25 .

[3]- عباد ، المعمرون ، المرجع السابق، ص 24،25 .

واقترح اعتبار الجزائريين فرنسيين تطبيقا للقوانين والتشريعات الفرنسية السابقة التي تعتبر الجزائر أرضا فرنسية منذ عام 1848 مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية ، إلا من يرغب في غير ذلك ، وبطلب منه، و أصدر مجلس السيناتوس كونسيلت قرارا بهذا الشأن يوم 14 جويلية 1965 حدد كيفية الحصول على هذه الجنسية ورغم تأييد ضباط المكاتب العربية لهذه السياسة الجديدة وإلحاح نابليون على تطبيقها، فإن السلطات الاستعمارية بالجزائر عارضتها وتلكأت في مسح أراضي القبائل المشاعة وتحديدها، وتباطأت في تطبيق قرار22 أفريل 1863، ولم تحدد لغاية 1869 سوى ما يتعلق بحوالي 96 قبيلة في 15 دوارًا، وتحايلت في ذلك فحددت لصالح الإدارة الاستعمارية مساحات كبيرة من الأراضي هي ملك لأصحابها، كما تباطأت في تطبيق قانون ديسمبر 1864 الذي ينص على أن كل أوروبي يريد امتلاك قطعة أرض عليه أن يشتريها بماله الخاص.

وعلى العكس من ذلك شجعت سياسة التهجير و الاستيطان الريفي فأنشأت 11 قرية استيطانية بين عامي (1861-1864) ، و 11 قرية أخرى عام 1870[1]، وهجّرت 4580 مستوطنا أوروبيًّا جديدًا، وارتفع المستوطنون خلال عشر سنوات من 86 ألف إلى 118 ألفًا شخص، وشجعت الشركات الرأسمالية على القيام بمشاريع الاستيطان مقابل حصولها على المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية، وغابات السنديان، غير أن هذه الشركات أخلت بالتزاماتها.

و استفاد المستوطنون الأوروبيون من القروض، دون الأهالي وطالبو بأن تخصص لهم مساحة 100 ألف هكتار من الأراضي للاستيطان كانت مؤجرة لغيرهم، وتم جلب 50 ألف أوروبي جديد بفضل هذه السياسة وهذه المشاريع.

و أعادت حكومة إيميل أوليفي (Emile Olivier) **الغابات المحروقة*** (حرائق عام 1865) مجانا إلى أصحابها، وثلث الغابات غير المحروقة ومساحتها 78453 هكتار، وباعت لهم الباقي بسعر 31 فرنكا

---

[1]-بوعزيز، سياسة التسلط ،المرجع السابق، ص 26.

*الغابات المحروقة: بسبب قيام الأوربيين بإحراق هشيم مزارعهم و هبوب رياح حارة ، حاول المعمرون أن يلصقوا التهمة بالجزائريين ليثبتوا عدم أهليتهم لإصلاحات الإمبراطور رغم أن الحاكم العام ماكماهون أكد في مذكراته أن هذه الحرائق سببها قيام الأوربيين بإتلاف هشيم مزارعهم ، وأن هذه الحرائق تحدث في أوربا نفسها كل عام . بوعزيز، سياسة التسلط ،المرجع نفسه، ص 29 .

للهكتار ومساحته 84623 هكتارًا، ومبلغه الإجمالي 5077400 فرنك، وارتفع عدد الأوروبيين إلى 295 ألف شخص عام 1870[1].

رفض المستوطنون سياسة الإمبراطور، لأن هدفهم هو تحويل الجزائر إلى إقطاعية برجوازية كبيرة لهم يكونون فيها أسيادًا، ويكون الأهالي عبيدا لهم. وأخذوا يزعمون أن الجزائريين ليسوا أهلا لهذه الإصلاحات والتشريعات الجديدة التي تحاول حكومة الإمبراطور أن تطبقها لصالحهم وهنا غادر ماكماهون إلى فرنسا غضبا من سياسة الإمبراطور، فحاول المعمرون أن يلصقوا تهمة حرائق 1865 في متيجة و قسنطينة بالأهالي. و في عام 1865 هجَّرت فرنسا عددًا كبيرا من الأوروبيين إلى الجزائر ، وحملوا معهم إلى الجزائر أمراضًا وأوبئة معدية أدت إلى وفاة عدد كبير من الأهالي الجزائريين، ولم تحاول الإدارة الاستعمارية أن تسعفهم[2].

وإلى جانب هذه الحرائق والأمراض والأوبئة المعدية كالكوليرا والتيفوس ، حدث قحط وجفاف فيما بين أعوام(1865-1868) فزحفت على التل أمواج الجراد من الجنوب، أتت على الأخضر واليابس فحدثت مجاعة كبرى عامي (1867-1868) ، مات خلالها أكثر من نصف مليون من الأهالي وكان سبب هذه النكبة الزلزال الذي اجتاح مدينة البليدة و ضواحيها [3]، فادعى المستوطنون الأوروبيون أن سبب هذه الكارثة هو جهل الأهالي بالفلاحة والتخزين ومالت لجنة التحقيق التي أرسلها مجلس الشيوخ إلى ذلك عام 1868 ، وأعلنت أنهم عاجزون عن استغلال أراضيهم وطالبت بإلغاء التشريعات التي صدرت لصالحهم في أعوام (1863،1865،1864) [4].

والحقيقة أن أسباب كوارث الجزائريين، ومنها المجاعة المشار إليها، كثيرة وخارجة عن نطاقهم ، وقد أثبت بأن دعاوى الأوروبيين باطلة ، وأن الأهالي يحسنون أمور الفلاحة التي ورثوها أبًا عن جد عبر القرون، و يحسنون التخزين لسنوات القحط، وأن سبب عدم وجود مواد مخزونة خلال هذه المجاعة يعود إلى ربا اليهود الذين يقدمون للأهالي قروضا بالربا تزيد أرباحها أحيانا على (100%) ويشترون إنتاجهم من الحبوب والأصواف والحيوانات قبل حلول مواسم قطفها بأسعار بخسة ولا يرحمون إطلاقًا.

---

[1]- بوعزيز، سياسة التسلط ،المرجع السابق، ص 27 .

[2]- بوعزيز، سياسة التسلط ،المرجع السابق، ص ص ،28،29.

[3]- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 -1871 ، دحلب، الجزائر، 1978 ،ص 105

[4]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر. ط1،دار ريحان، الجزائر، 2002 ، ص 119.

يضاف إلى هذا حصول الجفاف، وهجوم الجراد، وظهور أوبئة معدية، و قساوة فصول الشتاء، فقلّت المؤونة والأغذية واضطر سكان الواحات والهضاب العليا والمرتفعات إلى الهجرة نحو مناطق التل بعد أن فقدوا حيواناتهم التي هي مصدر عيشهم وحياتهم[1] ، على أمل أن يجدوا ما يسد الرمق، ولكن سكان التل كانوا مثلهم يعانون من آثار القحط والمجاعة كذلك، وقامت السلطات الاستعمارية بجمعهم وحشدهم في ملاجئ كبيرة بمليانة والشلف وغليزان، لحماية الأوروبيين منهم وكان عددهم ينيف على نصف مليون شخصا، وبذل الأثرياء الجزائريون أموالهم لمساعدتهم، واضطر البعض منهم إلى الاقتراض من السماسرة اليهود بأرباح فاحشة تحت سمع وبصر الإدارة الاستعمارية كما صرح ماكماهون بذلك وحتى جمعهم في تلك الملاجئ لم يكن من أجل المساعدة، وإنما من أجل أن تفنيهم الأمراض والأوبئة التي ستنتشر بينهم بسبب الاكتظاظ. و قد راح ضحية هذه المجاعة نصف مليون شخص على أقل تقدير، ورفع البعض هذا العدد إلى 5.4 مليون شخص وهو رقم مبالغ فيه طبعا،

واستغل **الكاردينال لافيجري*** لتنفيذ سياسة تنصير واسعة النطاق ليتامى هذه المجاعة مقابل فتات الخبز لهم حددها بقوله «علينا أن نجعل من الجزائر مهدا لدولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنور منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا»[2].

- **<u>سياسة الإستيطان الأوروبي من (1870-1900)</u>**

انتهجت الجمهورية الثالثة، سياسة مغايرة في ميدان الاستيطان تختلف اختلافا جذريا في النوعية و الهدف عن تلك التي كانت متبعة في عهد الإمبراطورية الثانية. فإذا كانت الأولى اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي للحصول على الدعم المالي، فإن الثانية قد أذعنت لمطالب أوروبي الجزائر لإفساح المجال دون قيد أو شرط أمام الأوروبيين للاستيطان في الجزائر بخلق توازن بشري بينهم و بين الجزائريين الأكثر عددا. و لإنجاح هذا الأمر شجعت سياسة الإسكان و الملكية الصغيرة عن طريق بناء المراكز الاستيطانية و تقديم الأراضي بالمجان و الأمر الثاني الذي عملت به الجمهورية الثالثة في ميدان الاستيطان هو توطين الجزائر

---

[1]- بوعزيز، سياسة التسلط ،المرجع السابق، ص ص31-32.

[2]- عمار عمورة، موجز، المرجع السابق، ص ص 105،128 .

* هو شارل أنطوان مارسيل لافيجيري ، ولد في 31 أكتوبر 1825.إلتحق بمعهد الدعاية التبشيرية بسان لويس ثم معهد الدراسات الدينية المسيحية بمدينة كارم عام 1846 تحصل خلالها على شهادة البكالوريا ثم ليسانس عام 1847 ، ليترقى إلى منصب قس في 02 جوان 1849.عين في عام 1876 مطرانا على أسقفية الجزائر ، في 19 مارس 1882 أن يترقي إلى مرتبة كاردينال.مات في 26 نوفمبر 1892 بالجزائر ودفن بتونس. الموقع الإلكتروني لوزارة المجاهدين، 17:00، 2013/03/13، http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/biographie

بالفرنسيين و ليس بالأوروبيين. و السبب وراء هذا التوجه من جانب المدنيين في تبديل نوعية المستوطنين، يرجع إلى ذلك التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني على اقتسام مناطق النفوذ [1].

نشطت حركة الاستيطان الأوروبي نشاطا واسعا و مكثفا بالجزائر ابتداء من 1870 و اتجهت نية الإدارة الاستعمارية إلى غزو أرياف الجزائر الداخلية، وتوطين العنصر الأوروبي بها، و تقديم الأراضي مجانا بشرط الإقامة الإجبارية فيها[2].

فبعد حرب عام 1870 **الفرنسية البروسية***، رحّلت فرنسا سكان الألزاس و اللورين إلى الجزائر ووعدتهم بـ 100 ألف هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية وفق ما شرعته السلطات الفرنسية يوم 21 جوان 1871 [3]، ولما كان أغلبهم من العمال، التجار و الصناع فقد فشلوا في أعمالهم الفلاحية و لم يستقر منهم لممارسة الفلاحة سوى 387 عائلة ضمن 1183 عائلة مهاجرة ، أنفق على نقلها و إسكانها 6500 فرنكا.

و بسبب ذلك اتجهت الإدارة الاستعمارية إلى جنوب شرق فرنسا، و إلى فرنسيي الجزائر أنفسهم، لتطوير حركة الاستيطان الأوروبية و صادفت نجاحا في أعمالها و جهودها فهجرت من فرنسا أربعة آلاف عائلة خلا عشر سنوات، وتنازلت الإدارة الاستعمارية مجانا على 34726 هكتارا لحركة الاستيطان الأوروبي، ما بين (1881 و1882) و أنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية بها 30 ألف شخص اختير نصفهم من أوروبي الجزائر نفسها، غير أنهم أجَّروا أراضيهم إلى مزارعين من الأهالي، وباع البعض منهم أراضيهم أصلا، و تخلوا عن الفلاحة و كان عددهم عام 1882 حوالي 331 عائلة [4].

---

[1]- جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، م.م.و.م ، الجزائر ، 1994 ،ص124 .

[2]-بوعزيز، سياسة التسلط ،المرجع السابق، ص39 .

* الحرب الفرنسية البروسية (1870): لقد كان ترشيح ليوبولد لعرش أسبانيا قد لاقى معارضة شديدة من فرنسا التي رأت إعطاء بروسيا قوة ونفوذاً يهدد مصالح فرنسا،ويخل التوازن الدولي في أوربا،لكن ليوبولد وافق على الأمر في1870، فاعتبرتها فرنسا مؤامرة من بسمارك لإذلال الأمة الفرنسية، فأعلنت فرنسا الحرب فوراً وكان ذلك عام 1870 . فشلت فرنسا في الحرب فشلاً ذريعاً إذ استسلم نابليون الثالث وبذلك انهارت الإمبراطورية الثانية بعد أن تمكن البروسيون من محاصرة مدينة باريس العاصمة التي سقطت في 28 جانفي 1871 وخسرت فرنسا في النهاية مقاطعتي الألزاس واللورين وكان الحدث الأكبر الذي تمخض عن هذه الحرب ولادة الإمبراطورية الألمانية في عام 1871.ينظر، جاوان حسين فيض الله الجاف، الدبلوماسية الألمانية 1870-1914، موقع المجلات الأكاديمية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، http://www.rddiraq.com ، ص 16،19.

[3]- بوحوش ، التاريخ السياسي ،المرجع السابق،ط2 ،2005 ،ص163.

[4]- بوعزيز، سياسة التسلط ،المرجع السابق،ص ص40 ،41 .

و بسبب هذه السلبيات طلبت الإدارة الاستعمارية عام 1881 اعتماد 50 مليون لبناء 185 قرية استيطانية على مساحة 380.000 هكتار منها 300 ألف عزمت على انتزاعها من الأهالي، وفيما بين (1881 و 1889) تم تسليم 176 ألف هكتار للاستيطان الأوروبي وزعت على 3206 حصة، أغلبها مجاني، و قام أصحابها ببيعها في المزاد العلني إلى فلاحين أوروبيين آخريين كانوا يؤجرون أراضيهم الزراعية إلى مزارعين من الأهالي.

و قد تمكنت الإدارة الاستعمارية فيما بين (1887 و1889) من الاستيلاء على 957 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة، لم يطبق عليها مرسوم 22 أفريل 1863 فأصبحت ملكا للدولة، إلى جانب أراضي البلديات، وتم تسليم 120.097 هكتارا إلى مهاجرين أوروبيين فيما بين (1891 و 1890)، و بذلك وصل مجموع ما سلم للمهاجرين الأوروبيين ما بين (1871 - 1900) أي خلال ثلاثين عاما 287 ألف هكتار.

و إلى جانب الاستيطان الرسمي، نشطت حركة الاستيطان الحر، بفضل قانون وارني الصادر عام 1873 الذي استهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش، و بفضل قانون عام 1887 المكمل للقانون السابق و الذي كان أكثر مكرا،خبثا و خداعا؛ فسمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المضاربين المتواطئين من كتاب العدل و وكلاء الأعمال ، و يحصلون على تلك الأراضي ، بمبالغ زهيدة جدا تمثل أبخس الأسعار .

وقد أغمضت الإدارة الاستعمارية عيونها عن هذه الفضائح و المآسي ، حتى انكشف أمرها عام 1890 ، واضطر البرلمان إلى وضع حدّ لقانون وارني السابق. و بفضل هذه الإجراءات كلها استطاعت مصالح الاستيطان الأوروبي أن تحصل على حوالي 823 137 1 هكتار و هي من أحسن الأراضي الزراعية التي انتزعت من الجزائريين بشتى الطرق و ذلك ما بين (1871- 1908) [1].

بينما لم يحصلوا مابين 1830 و 1870 إلا على 381 ألف هكتار ، و ارتفع عدد المستوطنين الأوروبيين في الأرياف الجزائرية من 119 ألف شخص عام 1871 إلى 200 ألف عام كان من ضمنهم أسبان ومالطيون و إيطاليون[2].

---

[1]- محياوي، المرجع السابق ، ص30.

[2]- قنان ، قضايا ،المرجع السابق ،ص124.

و كان العنصر الفرنسي بين هؤلاء المهاجرين يعتبر الفلاحة و الزراعة مشروعا وليس وسيلة عيش ، لأنه كان يتألف من أناس ذوي سيرة سيئة ،وماضي غير مشرف ، مملوء بالسوابق ينتمون إلى فئة المتشردين ، و هدفهم الحصول على الثروات و ليس الاستقرار و خدمة الأرض و الإنتاج[1] .

وتتلخص سياسة المستوطنين الفرنسيين في عهد الجمهورية الثالثة فيما يلي:

- حصول المستوطنين الأوروبيين على حقوقهم السياسية، أي إقامة مؤسسات مدنية تخدم مصالح هذه الفئة الأوروبية المقيمة في أرض الجزائر.
- التمثيل التام في البرلمان الفرنسي، وفي التجمعات و البلديات المحلية.
- ربط الإدارة بالوزارات المركزية في فرنسا.
- نقل السلطة من يد العسكريين إلى يد المدنيين الأوروبيين في إطار الحكم المدني.
- بيع أراضي الأعراش للمعمرين أو المستوطنين الأوروبيين، والتخلص من الدواوير الجزائرية بحيث تصبح عبارة عن بلديات يقودها مسؤول فرنسي.
- حل القبائل و العروش العربية، أي ضرو ة تحطيم البرجوازية العربية و خاصة الشخصيات الجزائرية التي تعاونت مع السلطات العسكرية و كانت تحد من نفوذ سلطات الحكم المدني.
- جعل أراضي الجزائريين ملكية فردية و جاهزة للبيع و بذلك يتمكن المستوطنين الأوروبيين من التوسع في كل مكان في أرض الجزائر.
- إقامة تجمعات سكنية في مناطق محددة للعرب[2].

[1]- بوعزيز، سياسة التسلط ،المرجع السابق، ص 41 .

[2]- بوحوش، التاريخ السياسي ،المرجع السابق، ص161،162 .

أسس و نماذج من الاستيطان في الجزائر

اعتمدت فرنسا في تدعيم مشروعها الاستيطاني على العديد من الوسائل و الأساليب من أجل توسع منظم و محكم في كافة أرجاء الجزائر فباشرت بسن القوانين لتكون عملية مصادرة الأراضي مقننة و أن لا يكون للجزائريين عليها حجة أمام القضاء و مد شبكة المواصلات بمختلف أنواعها لتسهيل التنقل إلى مختلف الاتجاهات حيث كانت تنشئ مستوطنات في شرق ووسط وغرب البلاد تتضح لنا من خلال نماذج سنتطرق لها في هذا الفصل.

1- الأسس التي ساهمت في تدعيم مشروع الاستيطان

لقد اعتمد الاستيطان الفرنسي، إلى جانب السياسة العسكرية و المدنية، سياسة قانونية في الجزائر تأرجحت بين الارتجالية، التردد و الجور إذ بمجرد أن تمكنت من احتلال الجزائر العاصمة و التوسع في مناطق أخرى واجهتها مشكلة تمثلت في: كيف تستكمل سيطرتها من دون وضع قوانين تُسَّير بها الجزائر و الجزائريين الذين هم معتصمون بقانونهم الإسلامي و العرفي ..؟، و كان عليها أن تعمل بأحد الأمرين :

إما أن تترك للجزائريين القانون الخاص بهم و المطبق من طرف الشيوخ، وإما أن تطبق في الجزائر و على الجزائريين القانون الفرنسي. و لعل هذا ما يفسر سبب غياب سياسة قانونية رسمية موحدة في الجزائر خلال الفترة الأولى من الاحتلال[1]. و رغم أنه لم يكن هناك قانون خاص بسياسة فرنسا في الجزائر إلا أن الإدارة الفرنسية الاستعمارية تعمدت إصدار القرارات و التشريعات لتجعل عمل سلب ونهب أراضي الجزائريين مقنن لكي لا تكون للجزائريين حجة عليهم.

و بعد دراسة الفرنسيين للملكية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي اتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة و أساسا لتشكيل الملكية في الجزائر. حيث وجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية و الطريقة الأنجع لتحقيق هدف الاستيطان، فقد شملت مرحلة الاحتلال الاستيطاني ترسانة قانونية عظيمة لا يمكن مراجعتها جميعا[2]، سنكتفي بذكر بعضها في هذا الجزء من البحث و لأن معظمها سبق ذكرها في سيرورة تتبع مراحل الاستيطان مع التركيز على ثلاث قوانين :

---

[1]- عميراوي احميدة، من سياسة الإستعمار في الجزائر بداية الإحتلال الفرنسي، مجلة الذاكرة، الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة الجزائرية، المتحف الوطني للمجاهد،ع7، ديسمبر 2001، جامعة منتوري قسنطينة، ص ص 103،104.

[2]- بن داهة عدة،الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر، العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، ملتقى ولاية معسكر الأول 20-21 نوفمبر 2005، م.و.م، الجزائر 2007 ، ص459 .

أولهم : قانون 22 أفريل 1863 المشهور بالقانون المشيخي (Le Sénatus Consulte)، ثانيهما قانون 26 جويلية 1873 المشهور بقانون (وارني Loi de Warnier) و ثالثهما قانون 1887 و التفكك النهائي لآخر الروابط الأسرية أو قانون مجلس الشيوخ الصغير[1].

أ- القوانين و التشريعات العقارية لمصادرة أراضي الجزائريين.

- قرار كلوزيل (القائد العام الفرنسي) في 08 سبتمبر 1830 الخاص بحجر أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك، أملاك البايلك و الأوقاف الإسلامية (الحبوس)، منتهكا **البند الخامس*** من معاهدة تسليم الجزائر الذي نص على عدم التعرض للأوقاف، لكنه تراجع عن حجز الأوقاف تحت ضغط احتجاجات الجزائريين مؤقتا[2].
- قرار كلوزيل الصادر في 07 ديسمبر 1830، المكمل للقرار السابق ونص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية (التي شملت أوقاف مكة و المدينة و المساجد و الزوايا و سبل الخيرات و أوقاف الأندلس و الطرق و المياه و الإنكشارية) إلى قطاع أملاك الدولة.
- 22 جويلية 1834، ما يعرف بقانون الإلحاق، حيث قررت الحكومة الفرنسية إلحاق الجزائر بفرنسا باعتبارها مستعمرة فرنسية عسكرية. وهذا يعني أن كل الجزائر بأراضيها و خيراتها ملك لفرنسا و الفرنسيين.
- القرار الشهير عام 1839 الآمر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندو الأمير عبد القادر عند استئنافه الجهاد في ذلك العام .
- أمرية 24 مارس 1843 القاضية بدمج الأوقاف في أملاك الدولة[3] .
- أمرية أول أكتوبر 1844 التي أجازت بيع أراضي الأوقاف و نقل ملكيتها إلى المستوطنين، و قضت بشغور على الأراضي غير المستغلّة التي لا يثبت الجزائريون ملكّيتها بالوثائق في مدى ثلاثة أشهر

---

[1]- صاري، المرجع السابق. ص 43.

[2]- أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان، ش.و.ن.ت. الجزائر، 1975 ، ص ص 62،63.

* البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر ينص على أن تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لا يقع أي إعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم و أملاكهم و تجارتهم و صناعتهم ونسائهم سيحترمن. حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق، ص 172 .

[3]- بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، 2007 ، ص 45

و لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل 5 جويلية 1830م. لتضمّها إلى أملاك الدولة، ما أدّى إلى فقد الجزائريين 200.000 هكتار دفعة واحدة[1].

- قانون 31 أكتوبر 1845م الذي ينص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين، أو الأعراش الجزائرية الموالية لهم.
- 18 أفريل 1846م، و ينص على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب، وكذا أراضي الأعراش التي رحل عنها أهلها إلى مناطق أخرى بالمناطق الصحراوية إلا إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد فقط من يوم فرارهم، وطلبوا العفو من حاكم العمالة التي يقطنون بها[2].
- قانون21 يوليو1846 الذي أكد ما جاء في أمرية أول أكتوبر 1844 بحيازة وثائق ملكية على كل مالك ارض جزائري وإلاّ ضمّت أرضه إلى أملاك الدولة، و أوكلت أمر التّحقق من الوثائق إلى «مجلس المنازعات» .
- قانون 16 يونيو1851 : نص خاصّة على حق الدولة في حيازة أراضي العروش إذا اقتضت «خدمة الصالح العام و الاستيطان » .
- قرار30 أكتوبر 1858 الذي اخضع الأوقاف لإحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين و اليهود ، وبذلك أدخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي ، فسهّل ذلك ظهور

المستعمرات الأوروبية الأولى بالقبة و الشراقة و دالي إبراهيم وحسين داي[3].

- **<u>قانون سيناتوس كونسيلت (Le Sénatus Consulte) 22 أفريل 1863:</u>**

القرار المشيخي الهادف إلى تحطيم الشعب الجزائري اقتصاديا و اجتماعيا ، و هو قانون إمبراطوري في عهد نابليون الثالث الذي مكن الأوروبيين من السيطرة على الأراضي، و القاضي بتوزيع أراضي العرش

---

[1]- عدى الهواري،الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960م،ترجمة جوزيف عبد الله ،دار الحداثة، بيروت، 1983، ط5، ص 61.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني ،م.و.ك، الجزائر، 1984، ص 53،52.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 159،158.

الجزائرية على المستوطنين[1] حيث استبدل فيه حق استفادة الجزائري من أراضي العروش بتمليكها لهم. وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير وعلى الأفراد لتفتيتها و تحويلها إلى ملكيات فردية بغرض «تحقيق الترقية الثقافية للجزائر»..!.

هذا حسب الذريعة الفرنسية أي جذبهم إلى الحضارة الفرنسية من خلال ما سيترتب من تكثيف معاملاتهم العقارية مع المستوطنين و تأثرهم بهم[2] حيث نص هذا الأخير على: «أن كل العقود و جميع قرارات التقسيم، وكل عمليات مصادرة الأراضي السابقة و التي أبرمت بين الحكومة الفرنسية و الأهالي بخصوص ملكية الأرض، تبقى سارية المفعول كما تبقى حقوق الدولة مصونة في ما يتعلق بأملاك البايلك . كذلك الأملاك العمومية المحددة في المادة 2 من قانون 16 جوان 1851 وكذا الأملاك التابعة لقطاع الدولة مثل الأخشاب و الغابات»[3]. كما قدم **إسماعيل أوربان*** (Ismail Urban) تفسيرا للأهداف الحقيقية لهذا القانون الإمبراطوري، والمتمثلة في تثبيت الحدود الترابية لأراضي القبائل و هو مجرد وسيلة لتحقيق الهدف الأساس المنشود ألا وهو توزيع الأراضي بين الدواوير و إنشاء الملكية الفردية[4].

وبذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية و الكولون بلغت قرابة 6 ملايين هكتار سنة 1866 ، منها 508000 من الأراضي الزراعية للكولون و تحول كثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم و لا يحصلون سوى على ما يسد رمقهم و اضطر كثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البذور من الأوروبيين أو اليهود بفوائد بلغ بعضها 20% شهريا[5].

---

[1]- مصطفى الأشرف،الجزائر: الأمة و المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة ،الجزائر،2007 ، ص 17.

[2]- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو و بدايات الإستعمار (1827-1871)، ج1، دار الأمة، الجزائر ،2008، ص216 .

[3]- عبد الحميد زوزو،الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي، التطورات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية (1837-1939)، ترجمة مسعود حاج مسعود. ج1، دار هومة،الجزائر، 2005،ص275.

*إسماعيل أوربان واسمه الحقيقي طوماس فرديناند دي ليسيبس مولود في كايين، درس اللغة العربية في مصر وأتقنها و أول عمل قام به في الجزائر هو مترجم في الجيش الفرنسي. محمد صاحبي، المخطوطات العربية في الجزائر في "المجلة الإفريقية R.A" مقاربة ببيليوغرافية .موقع مجلة التاريخ العربي و الفكر الإسلامي، ع60 ،10:00،2013/03/17، http://www.attarikh-alarabi.ma.

[4]- شلبي شهرزاد : ثورة واحة العامري و علاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة،، ب.غ. م ، 2009،ص 111.

[5]- بشير بلاح، المرجع السابق ،ص159.

- **قانون وارني 1873 (Loi de Warnier) أو قانون المعمرين:**

لقد حقق المعمرون ، في عهد الجمهورية مطلبا من مطالبهم الكبيرة و هو فتح المجال لهم للدخول إلى أراضي العرش ، بواسطة قانون 26 جويلية 1873[1] ، المشهور باسم قانون وارني واضع مشروعه و هو الذي أقام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية[2]. و ينص هذا القانون على : « تأسيس الملكية العقارية بالجزائر، الحفاظ عليها و نقل الممتلكات التعاقدية للعمارات و الحقوق العقارية مهما كان أصحابها كما ينص عليه القانون الفرنسي[3]»، ولسن هذا القانون و تنفيذه ينبغي أن تكون الأراضي مضمونة بسندات فرنسية، تحدد السمات الرئيسية للملكية العقارية : مساحتها، موقعها، و مصدرها...إلخ.

و هي إجراءات دقيقة جدا و التي تستدعي قدرا كبيرا من الموارد المادية و البشرية و الكثير من الوقت...إلخ ، لذلك ينبغي البدء بالقبائل المعروفة أكثر [4]، و كل هذه الشروط ما هي إلا ذرائع لتحقيق الشرخ داخل أراضي العرش وبين مالكيها أيضا.و لقد حلل وارني في تقريره المقدم يوم 4 أفريل 1873 أمام الجمعية الوطنية الفرنسية باسم اللجنة المكلفة بدراسة المشروع أرجعت أهداف القانون إلى أهداف استيطانية، أهلية و فرنسية:

- المصلحة السياسية و الإدارية لفرنسا، تكمن في عدم النسيان «بان الاستيطان أيضا له حاجة إلى الأرض » ،ومن جهة أخرى فإن الجزائريين لا يزرعون أكثر من2 500 000 هكتار ، دون أن يعطي المقرر أي اعتبار لطريقة الدورتين في الفلاحة الجزائرية لعدم توفر الأسمدة . و بالتالي هناك «ما لا يقل عن 3 أو 4 ملايين من الهكتارات شاغرة ، لا تعود لأحد »؟ وفي رأيه فان هذا القانون هو الذي يقضي على هذه الظاهرة بفتح الباب أمام المعمرين للدخول إلى هذه الأراضي الشاغرة ..؟ [5]

- و يزعم وارني أن القانون يخدم مصالح الجزائريين أيضا..!؟ ، لأنه يمنحهم حق ملكية الأرض ، و هذا هو شكل القانون الخارجي الخادع ، لكن الشك كان قائما لأن الاستعمار لا يمكنه أن يقدم على خطوة إيجابية لصالح الجزائريين و يتضح هذا في حصرها لملكية الجزائري على ثلاثة هكتارات و أتاح للإدارة الفرنسية

---

[1]- عباد،المعمرون ، المرجع السابق، ص77.

[2]-Tarik BELAHCENE, La colonisation en Algérie : Processus et procédures de création des centres de peuplement, institutions, intervenants et outils, Thèse pour obtenir le grade de docteur, Université de Paris 8, 2006, PP 261,273.

[3]- صاري، المرجع السابق، ص67 .

[4]- نفسه ، ص68 .

[5]- عباد، المعمرون ، المرجع السابق، ص 78 .

فرصة سحب المساحات المتبقية و إعادة توزيعها على المستوطنين ، و فسح المجال أيضا للبيع و الشراء بين الفرنسيين لهذه الأراضي. [1]

- لقد نظر وارني بقانونه هذا إلى مصالح رؤوس الأموال الفرنسية التي وصلت إلى مرحلة التصدير إلى الخارج فجعل القانون مساحات الحلفاء التي « لا مالك لها » ، كما جاء في التقرير، « تعود ولن تعود إلا للدولة » الفرنسية الأمر الذي يوفر لأصحاب رؤوس الأموال المادة الأولية لصناعة الورق.

هذه هي أهداف القانون لكن في الواقع أهدافه لا تقف إلى هذا الحد و إنما هي ذات أبعاد أخرى أشد خطرا على مصالح الجزائريين و يظهر هذا عند التطبيق حيث تميز القانون المذكور بشكل قابل للتأويلات ، كما هو في القانون المذكور ، فيبين أنه إذا أراد أحد من أفراد القبيلة الحصول على نصيبه من ملكية الجماعة أو القبيلة فتقسم ملكية القبيلة على أجزاء بعدد أفراد القبيلة فتحول الملكية المشتركة إلى ملكية فردية و من ثم يمكن بيع هذه الملكية للمعمرين و لا ننسى أن عملية التقسيم تتم في المحاكم الفرنسية ، حيث ترفع تكاليف المحامين و القضاء إلى أسعار قد تفوق ثمن الأرض نفسها ، الأمر الذي يؤدي إلى بيع الأراضي في المزاد العلني . فتذهب الأراضي هذه إلى أيدي المضاربين و يخرج الجزائريون من المحاكم بدون أرض و لا أموال و هذا هو مبتغى وارني و جميع الفرنسيين [2].

و لتوضيح صورة النهب التي تمت في ظل هذا القانون نورد نموذجا عن الكيفية التي تم بها تطبيقه في إحدى القرى المختلطة الواقعة في شرق البلاد، و هي بلدية ريغة بسطيف ؛ كانت جملة الأراضي قبل قانون التمليك 1873 تبلغ 168 ألف هكتار ، 50 ألف هكتار من الغابات دخلت في حيازة الدومين و 40 ألف هكتار استولت عليها السلطات تحت ستار المصادرة و الحجز بسبب انتفاضة 1871 ، كما أخذت مساحات أخرى و ضمت إلى الدومين بحيث بلغت مساحة أراضي هذا الأخير في البلدية 104500 هكتار و لم يبقى بين أيدي سكان البلدية البالغ عددهم حوالي 36 ألف نسمة سوى قرابة 33 ألف هكتار فقط أي أقل من هكتار واحد للفرد الواحد بما فيها المساحات البور و الأحراش و الغابات [3].

-خلال سنوات (1884-1893) تمكن الأوربيون من شراء ما لا يقل عن 242.004 هكتار من الأراضي الزراعية من الجزائريين و الإسرائيليين من الكولون 96.654 بحيث حقق الأوروبيون فائضا يقدر بـ145.350 هكتار 14.500 هكتار سنويا و إذا أضفنا 7.000 هكتار التي اشتراها الكولون من الدولة في

---

[1]- عبد الملك خلف التميمي ،الاستيطان الأوروبي في الوطن العربي ، م.و.ث.ف.آ ، الكويت، 1978 ، ص 24 .

[2]-عباد، المعمرون ، المرجع السابق ،ص 80،81 .

[3]-قنان، المرجع السابق ،ص 125.

نفس المدة الزمنية فإن المعدل السنوي يتحول إلى 21.500 هكتار تنتقل إلى الكولون (1884-1893) و كالعادة أي صفة تجارية بين الجزائريين و الكولون كانت تتم لصالح الفئة الأخيرة كما يظهر في الجدول الآتي :

الفترة الزمنية	مساحة الأراضي التي انتقلت إلى الأوربيين (الوحدة: هكتار)	مساحة الأراضي التي اشتراها الفلاحون الجزائريون (الوحدة :هكتار)	الفارق
1889-1877	563.762	131.374	432.388 -

مجموع مبيعات العقارات الريفية من 1877 إلى 1898 [1]

من خلال هذا الجدول الذي يوضح الفرق بين عدد الهكتارات المنتقلة للأوربيين و الأراضي التي اشتراها الفلاحون من الكولون نلاحظ استنزاف القانون العقاري الفرنسي لأراضي الجزائريينو استغلال عجز الفلاحين من الحفاظ على أراضيهم أو استرجاعها بالشراء من الأوربيين لأنهم لن يتمكنوا من توفير المبلغ المطلوب فالضرائب المفروضة عليهم أرهقت كاهلهم و جعلتهم يبيعون أراضيهم لتسديدها ، فمن أين لهم بمبلغ الشراء إذن ..!؟

- **قانون 1887 و التفكك النهائي لآخر الروابط الأسرية:**

ويدعى قانون مجلس الشيوخ الصغير. وهو قانون مكمل لقانون 1873. نص على تطبيق إجراءات سيناتوس كونسيلت 1863 على القبائل التي لم يدركها هذا في عهد الإمبراطورية. طبقت عمليات تحديد أراضي القبائل (الحصر الجيد) على224 قبيلة لم يمسها السيناتوس كونسيلت المذكور. فحصل الدومين على 957 ألف هكتار مجانا، بالإضافة إلى تلك الأراضي التي ألحقت بالبلديات [2].

جاء في هذا القانون أن أي مشترٍ لأرض مشاعة يستطيع المطالبة بإلحاقها بممتلكاته لكن الحقيقة أنه من المستحيل على أغلبية الفلاحين شراء الأراضي المباحة فالتكاليف مفرطة وتصل إلى 70 فرنك للهكتار الواحد. في حين يتراوح سعر البيع للهكتار بين 10 إلى15 فرنك[3].

---

[1]- بن داهة عدة، ، (المرجع السابق) ، ص 462 .

[2]-Fatiha BENCHEIKH, L'impact des lois foncières coloniales sur la situation socio-économique des paysans Algériens, de 1873 à 1911, Thèse pour obtenir le grade de Docteur d'état en sociologie de développement, Université MENTOURI de Constantine,2007, P 85.

[3]- عباد، الجزائر ،المرجع السابق ،ص 135.

و نذكر مثال على هذا الاستنزاف المتعلق بمنطقة الأصنام (أرليون فيل سابقا) « على مدى عشر سنوات من 1881 إلى 1891 صدر الحكم أمام محكمة أرليون فيل على 102 بيع شائع للأهالي يتعلق بـ14000 هكتار»،« التكاليف قبل البيع بلغت 224000 فرنك أي 12 فرنك للهكتار الواحد و سعر البيع للأهالي 505000 فرنك أي 36 فرنك للهكتار» [1].

بالإضافة إلى العديد من القوانين الأخرى ليست اقل أهمية من السابق ذكرها فمثلا من القوانين التعسفية بعد 1873 نذكر،قانون 1899 التجنيس الأوتوماتيكي أو الآلي ؛و هو متعلق بأبناء الأجانب الذين ولدوا على تراب الجزائر . حيث يصرح الوالي العام، موضحا هذا القانون، على اعتبار أن الأجانب يرفضون الجنسية الفرنسية. فما علينا إلا جعلها إجبارية، ففرنسا و أنظمتها الإدارية تعمل دون تردد من أجل جعل الجزائر أوروبية [2].

بالإضافة إلى هذه الوسيلة القانونية التي حققت بها العديد من الأرباح و كسبت من خلالها آلاف الهكتارات من الأراضي الجزائرية هناك أداة أخرى ساهمت أيضا في توغل الاستيطان حيث مكنهم من الوصول إلى المناطق الداخلية و توفير مراكز استيطانية كان المعمرون لا يرغبون في المكوث بها لذلك قررت فرنسا من توفير شبكة طرقات عظيمة تربط المناطق الاستيطانية و تخدم الجانب الاقتصادي كثيرا .

ب- شبكة المواصلات و مساهمتها في حركة الاستيطان:

عملت السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر ووفق إستراتجية مدروسة هدفها غرس وإبقاء الكيان الاستيطاني ، على خلق مناهج وأدوات ووسائل من أجل تحقيق أهدافها، فقد سعت للتغلغل في الجزائر من خلال تطوير الاقتصاد و الوسائل المساعدة له مثل وسائل النقل.

فحسب أحد غلاة الاستعمار « إنه تم تزويد مدينة الجزائر قبل مدينة روان الفرنسية بقنوات صرف المياه ، و الطرقات ومد الخطوط الحديدية وتزويد المدن بالكهرباء،و بناء المدن وغير ذلك»[3]. و هذه المقولة تعبر عن مدى تعلق و تمسك فرنسا بالجزائر و سعيها لجعل هذه المنطقة جنّة للفرنسيين في الأرض.

---

[1]- صاري،المرجع السابق،ص ص71 ، 72 .

[2]- فرحات عباس ، ليل الاستعمار ، ترجمة فيصل الأحمر ، م.و.م ، الجزائر ، 2010 ،ص 73.

[3]- عبد الطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، 1830-1962، ترجمة مجموعة من الأساتذة، ش.و.ن.ت، الجزائر ، 1979، ص 103.

فالذي يلاحظ حجم هذه المنجزات الاستعمارية التي مازالت ظاهرة للعيان إلى يومنا هذا، والتي تؤكد بأنهم قد كانوا و مرُّوا من هنا..! ، و أنهم جاؤوا من الضفة الشمالية للبحر المتوسط بنية الخلود في هذه الأرض.

فمع سنة 1850 شرع في إنجاز مشاريع ضخمة وبناء الطرقات والسدود و كذا مد شبكة السكك الحديدية في سنة1857 ، فلم تأت سنة 1880 حتى بلغت شبكة الطرقات الوطنية حوالي 3000 كلم ، والإقليمية 500كلم ، وشبكة الطرقات للبلديات 5000 كلم أي بمجموع 8500 كلم [1].

أنجزت هذه الشبكة من الطرقات خدمة لمزارع المعمرين وقراهم لفك العزلة عنهم ،هذا فيما يخص المقاطعات والبلدية كما عملت الإدارة الاستعمارية على المتابعة الدائمة لصيانة الممرات داخل الأرياف، وكذلك الطرق الرابطة بينها و بين المدن (تيارت، غليزان) ،(معسكر، المحمدية)...، أما فيما يخص اقتصاد فرنسا فتربط هذه الشبكة مناطق مصادر المواد الأولية من معادن وثروات طبيعية ومنتجات فلاحية بالموانئ من أجل ربط الجزائر بفرنسا في مجال الاستيراد والتصدير

ففي سنة 1863 و بفضل هذه الشبكة من الطرقات تم شحن منتوج 94000 هكتار من الحبوب ليرتفع في سنة 1864 إلى 172000 هكتار[2]. وأصبحت الطرق الكبرى تغطي مساحة 14 حتى 15 مليون هكتار من إقليم التل بطول يقدر بـ 2922 كلم[3].

وقد شهدت عملية توسيع وشق الطرق نشاطات كثيفة اقترنت بزيادة المهاجرين الأوروبيين ، الأمر الذي أدى إلى تنظيم حركة النقل من جهة وإلى الرغبة في فرض السلم في البلاد وإحكام السيطرة أكثر على الجزائر ما يعني سلامة المستوطنين . فغدت الطرقات السلاح القوي للتغلغل الاستعماري، ومع سنة 1857 تبنت الإدارة الاستعمارية برنامج يهدف إلى تجهيز السكك الحديدية وأعطت الإمتياطورية لشركة «باريس- ليون- المتوسط» 81.5 مليون فرنك لإنشاء خطين، الأول يربط الجزائر بوهران والثاني سكيكدة بقسنطينة، كما أن الحاكم العام راندون قد هيأ المكان بالأعمال مستخدما في ذلك الجنود والمحكوم عليهم، إذ يتم استخدام اليد العاملة المعاقبة في الأشغال الكبيرة لصالح المعمرين الذين هم بحاجة لقوة العمل[4]، ما يعني أن المشاريع اقترنت بتطور الاستيطان خاصة وأن الاستيطان قد ترسخت جذوره في أرض الجزائر[5]. فالسكك الحديدية

---

[1]- بن أشنهو، المرجع السابق ، ص ص 103،104.

[2]- عدة، الإستيطان ،المرجع السابق، ص 161.

[3]- نفسه، ص 162.

[4]- بن أشنهو، المرجع السابق، ص 106.

[5]- محمد دادة، السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر 1852-1870، وهران، 2003،ص 221.

قدمت خدمات لضمان استقرار المعمرين[1]. وعليه فإن شبكة السكك الحديدية تكشف عن الوجه الحقيقي للاستعمار القائم على الاستغلال و التزويد بالمواد الأولية الذي كانت تخفيه وراء هدف تعمير منطقة الجنوب الجزائري[2]. وما وجود مخازن القمح التي تعود إلى الفترة الاستعمارية إلى حد الساعة بالقرب من هذه الشبكة إلا دليل واضح في الكشف عن السياسة الاقتصادية لفرنسا في الجزائر والقائمة على السلب والنهب، نتج عن ذلك تضخم عدد المستوطنين ووصول المزيد من المستوطنين والمهاجرين إلى الجزائر جراء الانتعاش الاقتصادي، وقد بلغ عددهم في بدايات القرن العشرين 733296 نسمة[3].

ولم تتوانى الإدارة الاستعمارية في عملية انجازها للطرق في نزع أراضي الجزائريين باسم المنفعة العامة، ما يترك الفلاح الجزائري في حالة بؤس فتطبيقا لما جاء في القرار المشيخي شهدت 372 قبيلة تحديدا لأراضيها منها 284 قبيلة محاذية للمراكز الاستعمارية منها السكك الحديدية[4]. ولقد اجتذبت هذه المشاريع أعدادا كبيرة من الأوروبيين من الذين صورت لهم الجزائر على أنها جنة الأحلام الموعودة[5].

وقد سعى الاستعمار من التوغل في الجنوب الجزائري إلى استغلال النخيل فتطلب الأمر البحث عن مصادر المياه ، فكان نظام **الآبار الارتوازية** * في تقرت، بسكرة، الوادي ،غرداية .. كما عمل الاستعمار على تطوير نظام السقي القديم القائم على الاستغلال العقلاني للمياه الجوفية بهدف زيادة المياه الجوفية ، فتم حفر 07 آبار ارتوازية بمنسوب يقدر بـ 20 م^3 في الدقيقة الواحدة ، نتج عن ذلك اتساع مساحات النخيل ، فتدفقت الهجرة الأوروبية إلى الجنوب مما تسبب في استنزاف المياه بشكل مفرط ، وهذا ما يعكس حجم الاستغلال الاستعماري للموارد المائية في الجزائر خدمة للرأسمال الأوروبي كما سخر الاستعمار كل طاقاته المادية والبشرية لتجهيز المدن التي استقطبت العدد الهائل من المعمرين و ذلك لتوفير حياة أفضل للمعمر[6].

---

[1]-عميراوي ، آثار السياسة ، المرجع السابق، ص 69.

[2]- عميراوي احميدة و آخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916،دار الهدى، الجزائر،2009،ص19.

[3]-Djillali Sari, Op cit, P 58.

[4]- بن داهة ،المقال السابق ص 140.

* البئر الارتوازية هي بئر تقوم برفع المياه الجوفية إلى السطح دون استخدام مضخة بتوافر مقدار مناسب من الضغط. ويُطلق هذا المصطلح كذلك على آبار المياه بالغة العمق.

[5]- بن أشنهو، المرجع السابق، ص 109.

[6]-عميراوي، آثار السياسة ، المرجع السابق، ص ص 109،110.

وفي المقابل كانت الأمراض والأوبئة والمجاعات تعصف بالجزائريين في ظل الاستيلاء على الأرض بسطحها وباطنها، وقد استغل الجزائري الذي سلبت أرضه أبشع استغلالا في إقامة هذه الهياكل والمنجزات من اجل تيسير حياة المستوطن خاصة في مجالات البناء والنقل والموارد المنجمية الموجهة للتصدير بأثمان رخيصة. و هكذا نجد أن هذه المنجزات و المشاريع الفرنسية كانت رقما في محاولات الاستيطان، مما جعل الجزائر سوقا مفتوحا على كل المستثمرين، دفعت بالمشروع الاستعماري في الجزائر نحو الأمام وجعلها مستودعا ضخما من الطاقات البشرية و المادية لتمويل الوطن الأم فرنسا.

2- نماذج عن توسع الاستيطان في الجزائر:

أ- الاستيطان في شرق البلاد، منطقة الأوراس:

إن منطقة الأوراس من أكبر المناطق التي عرفت بصعوبة تضاريسها و بالكفاح المستميت ضد العدو الفرنسي وهي من المناطق الثورية التي استعصى على الجيش الفرنسي التحكم فيها فاعتمدت الإدارة الفرنسية سياسة الاستيطان و عملت على تفكيك الوحدة الاجتماعية عسى أن تتمكن من السيطرة على هذه المنطقة الجبلية (مخبأ الرجال).

ارتكز تغلغل الاستعمار في منطقة **الأوراس*** على تحقيق استيطان بشري أوروبي وهذا بصورة متزامنة مع اتساع المناطق التي سقطت تحت الاحتلال. وتعود بدايات الاستيطان البشري الأوروبي في نواحي باتنة إلى سنة 1847 ففي تلك الأثناء أقامت جالية أوروبية تتألف من 266 نفر (منهم 108 رجال و 40 امرأة و 18 طفلا) بالقرب من المخيم العسكري وسكنت في 53 منزلا. تحصل المستوطنون على 71 قطعة أرضية عمرانية مساحتها 78 آر بالإضافة إلى قطعة مساحتها 99 آر مخصصة للفلاحة[1].

تطور عدد المستوطنين من 343 نسمة في أواخر سنة 1847 إلى 385 في ديسمبر سنة 1848 ، ثم تراجع إلى340 نسمة في ديسمبر سنة 1849 وصارت تلك المجموعة الأولى هي نواة الإستيطان في مركز باتنة الذي تطور فيما بعد إلى مدينة أطلق عليها اسم «لمبيزا الجديدة» (Nouvelle Lambessa) بقرار رئاسي

---

[1]- زوزو ،الأوراس ، المرجع السابق ، ص270 .

*تطلق كلمة الأوراس جغرافيا على الكتلة المحصورة بين باتنة و خنشلة شمالا، و خنشلة و زريبة الوادي شرقا، و زريبة الوادي و بسكرة جنوبا، وبسكرة و باتنة غربا، بحيث تكون شكلا رباعيا بطول مائة (100) كيلومتر للضلع الواحد، أما سياسيا، فتشمل تراب الولاية الأولى أثناء الثورة التحريرية .ينظر محمد العيد مطمر ، الغزو والاحتلال الفرنسي للأوراس وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844- 1884) ، مجلة العلوم الإنسانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة ، ع 10، نوفمبر 2006 ، ص 97 .

مؤرخ في 12 سبتمبر 1848 ثم أطلق عليها اسم باتنة بقرار صادر في 20 جوان 1849. والجدول أدناه يوضح توزيع السكان الأوروبيين في مدينة باتنة خلال سنتي 1848 و1849:

السنة	الأجناس							المجموع
	فرنسيون	أنجلومالطيون	إسبان	إيطاليون	ألمان	سويسريون	شتات	
1848	214	59	09	98	02	03	00	385
1849	259	25	06	35	08	04	03	340

توزيع السكان الأوروبيين في مدينة باتنة خلال سنتي 1848 و1849[1]

من خلال هذا الجدول الإحصائي نلاحظ تراجعا كبيرا في عدد المستوطنين إجمالا بالمنطقة و الحقيقة أن عدد المستوطنين الأوروبيين هو الذي تراجع و لا يخص هذا التراجع الاستيطان الفرنسي لأن عدد الفرنسيين زاد بنسبة 45 نسمة و حسب ما تتميز به هذه الأخيرة من صعوبة تضاريسها وممراتها و عصبية شعبها نرجع السبب في هذا إلى عدم تأقلم المستوطنين فيها فيغادرون منها الأوروبيين غير مجبرين على البقاء بعكس الفرنسيين الذين قد يكون منهم المعاقبين من مساجين و متشردين.

ألحق بمدينة باتنة ، في سنة 1850، إقليم زراعي مساحته 8700 هكتار لتوطين المستوطنين وقد أولوا أهمية خاصة لتوسيع المساحة الزراعية المخصصة لإنتاج الخضر [2].

تم التنازل عن ثلاث قطع أرضية لصالح المستوطنين وكانت مساحة إحداها 150 هكتار، كان القائد العام للمنطقة حريصا في تقاريره ، على أن «لا يصبح العرب أعداؤنا الألداء بعد أن انتزعنا منهم أراضيهم الزراعية التي هم في أمس الحاجة إليها» فكان يشجع في بداية الأمر توطين المشاريع الصناعية والتجارية أكثر من النشاط الزراعي ثم أضاف يقول: «إن النشاط التجاري هو الكفيل بجعل العرب خير وسطاء ومساعدين لنا» ، [3].

في سنة 1851 أصبحت جل المؤسسات الأوروبية مستثمرات زراعية خاصة متمركزة في ضواحي باتنة أما مدينة باتنة ذاتها فكانت في أول أمرها عبارة عن حظيرة مستطيلة الشكل طولها 900م و عرضها 440م ولها أربعة أبواب للخروج نحو قسنطينة و بسكرة و سطيف و باب رابع يؤدي إلى أطلال لامبيز العتيقة.

---

[1]- زوزو، الأوراس ، المرجع السابق، ص 269 .

[2]- نفسه ، ص270 .

[3]-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ،المرجع السابق، ص 333.

وكانت تتربع على مساحة 40 هكتارا نصفها مخصص للمنشآت العسكرية و لإيواء حامية تضم ما بين ثلاثة و أربعة آلاف عسكري و خصص الجزء الشمالي الغربي لإسكان المدنيين و للمنشآت العمومية.

كانت تزخر بمادة الخشب بجميع أنواعه و بمياه الينابيع الغزيرة الأمر الذي رشح مدينة باتنة لتصبح حاضرة كبرى. الواقع أن اختيار مكان تأسيس باتنة لم يكن سببه توفر الموارد التي ذكرنا آنفا و لا المناخ الصحي و إنما موقع المدينة على جبال الأوراس و المتحكم في الطريق المؤدية من التل إلى الصحراء.بمعنى أن الاختيار وقع على باتنة بسبب موقعها الاستراتيجي لا غير. في شهر سبتمبر 1848 تأسست مستعمرة زراعية في المكان المسمى **ثازوث الشاوية*** على بعد 12 كلم جنوب شرق باتنة خصصت لتشغيل المتمردين المبعدين من فرنسا في جوان من سنة 1848 و لقد جلب بناء هذه المؤسسة العقابية عددا كبيرا من الأوروبيين، أغلبهم من العمال، جاؤوا لتكوين نواة مركز الاستيطان. قررت الإدارة تطوير الاستيطان البشري وراحت تخطط لبناء المزيد من القرى في مشارف غابة الأرز وفي تاحمامت وعلى سفح الجبل المشرف على سهل المعذر و في عين ياقوت ...إلخ.

شجعت السلطات العسكرية الفرنسية زعماء الأهالي على الاستقرار موازاة مع استقرار الأوروبيين ودفعتهم إلى تشييد المباني و استصلاح المساحات التي منحتها لهم كامتيازات، فقد كان قُياد الأوراس في السنوات الأولى يؤمرون بالمكوث بجانب عشائرهم و قومهم عند أسوار المخيم لتأمين الطرق ولإمداد الأوروبيين بما يحتاجونه من دواب و لتزويد سوق باتنة بالمنتجات الحيوانية ولكن الإدارة أصبحت بعد ذلك تلتمس منهم الاختلاط بالمستوطنين الأوروبيين فغدت مهمة القُياد هي اجتذاب السكان المسلمين نحو المراكز الاستيطانية الجديدة و دفعهم إلى التعايش مع الأوروبيين[1].

- **<u>نتائج الحركة الاستطانية على الأوراس:</u>**

رفض سكان منطقة الأوراس هذه السياسة رفضا تاما و قامت ضده بعدة ثورات ومن بينها ثورة 1879 بزعامة محمد أمزيان بن محمد الصالح بن عبد الرحمان .التي قامت بعد الظلم و التعسف الذي لحق بسكان المنطقة حيث قام المستوطنون بابتزاز أموال و ممتلكات السكان دون مراعاة لأحوالهم الاجتماعية و الاقتصادية.

---

[1]- زوزو ،الأوراس ، المرجع السابق ،ص 270 ،273 .

* ثازوث الشاوية: تازولت حاليا وأصل التسمية الروماني لمبازيس أنشأت على يد فرقة اوقست الثالثة سنة 80 قبل الميلاد . الموقع الإلكتروني لولاية باتنة، 15:00،2013/04/20، http://www.wilaya-batna.gov.dz/.

- اعتداء القياد على حرمات نسائهم حيث كانوا يجبرنهن على الزواج ثم يتركنهن بعد الحمل بغية إلحاق العار بأهاليهن[1].

- تشدد جبات الضرائب رغم الأزمة التي كانوا يعيشونها سنوات 1877 ، وارتفاع نسبة القروض التي كانو يأخذونها من السماسرة و اليهود لتسديد الضرائب .....إلخ .

لكن ما سينتج عن هذا الرفض أسوأ من الأسباب، و هذه هي سياسة فرنسا لقمع الثورات، حيث نتج عن هذه الثورة:

-عدد الشهداء بلغ 562 شهيد [2]، تخريب و حرق القرى و المداشر[3] ، فرضت الغرامات المالية وقدرت بـ 35517270 فرنك فرنسي [4] .

-تجريد عرش أولاد داود من أراضيها الخصبة ووزعت على المستوطنين الأوروبيين [5] .

تقدر مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها بـ: 2777 هكتار [6] .واشترط على من طلب السلام رهائن يبلغ عددهم 168 رجلا ،ترحيل بعض العائلات و تشتيتهم خارج منطقة الأوراس[7] .

ب- الاستيطان في وسط البلاد ، منطقة الحضنة:

قبل استحداث أول مركز استيطان بإقليم الحضنة الغربية حاولت السلطات الاستعمارية حصرا للظروف اللازمة لذلك من جميع النواحي، الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و الدينية . إلا أنها خلصت في البداية أن منطقة الحضنة تحتاج إلى وجود الفرنسيين بها لإدخال بعض الزراعات الجديدة على المنطقة كالزيتون و تربية الأبقار. فاختيرت مدينة المسيلة كمركز اعتمادا على معطيات أهمها:

- موقع المدينة الواقع على وادي القصب الهام و الذي من شأنه توفير المياه لسقي أراضي الكولون.
- طبيعة الأراضي المخصصة لمراكز الاستيطان المقدرة بـ 4500 هكتارا وهي من مجملها أراضي صودرت من الأهالي عقب انتفاضة 1871 .

---

(1)- عبد الحميد زوزو ،ثورة الأوراس سنة 1879 ، م.و.ك ،الجزائر، 1986 ،ص 61 .

(2)- بوعزة بوضرساية و آخرون ، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، س.م.و.ب ، م.و.م ، م.م.و.د.ب.ح.و ، الجزائر ،ص145 .

(3)- محمد الطاهر عزوي ،ثورة الأوراس 1879 ، مجلة التراث ،ع1، دار الشهاب، باتنة ،جويلية 1986،ص 151 .

(4)- زوزو ، ثورة الأوراس، المرجع السابق ،ص 50.

(5)- غزوي، المرجع السابق ،ص 152 .

(6)- عمار بوحوش، (المرجع السابق) ، ص 150 .

(7)- زوزو ،ثورة الأوراس ، المرجع السابق ،ص ص49،51 .

- من جانب الأمن فإن مدينة المسيلة تحولت إلى مركز عسكري.
- و من الجانب السياسي كانت الإدارة الاستعمارية تريد القضاء على دور و مركز المدينة الديني .
- من جانب التجارة تعتبر عملية نقل المنتوجات الفلاحية و الحيوانية التي تزخر بها الحضنة الغربية سهلا بإنجاز الطريق نحو مدينة برج بوعريريج [1].

و يمكن اعتبار المقاومات الشعبية التي شهدتها المنطقة منذ بداية احتلالها سنة 1840 أهم العوامل التي أخرت و حالت دون استقرار الأوربيين بالمنطقة بالإضافة إلى استمرار الحكم العسكري إلى غاية 1885[2].

- **نتائج حركة الاستيطان على منطقة الحضنة :**

لم يكن لسياسة الاستيطان الفرنسية انعكاسات سلبية على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل كان لها آثارها الاجتماعية و النفسية ، ولمعالجة هذه السياسة الاستعمارية نحتاج إلى وقفة أمام الآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة و انعكاساتها السلبية على الأهالي:

- أدت حركة الاستيطان إلى هبوط عجيب في تربية الماشية التي كانت تمثل المصدر الأساسي لثروة الأهالي خاصة من البدو الرحل ، بسبب تحول أراضي الجماعة إلى الدومين أو البلديات أو المصادرات الجماعية ، فتعطلت الأنشطة التقليدية المرتبطة بالماشية ، وتقلصت حركة قطعان الماشية الموسمية من الشمال إلى الجنوب و العكس كان لهذا الوضع تردي في حركة تجارة الماشية و اللحوم و الأصواف و الجلود و الأنشطة المرتبطة بها كالدباغة و الصباغة و الصناعة الجلدية و غيرها .
- أدى هذا التحول في وسائل الإنتاج من الأهالي إلى المعمرين إلى تقسيم الملكيات الجماعية و ازدياد عمليات البيع و المضاربة و تحول الملاك الفلاحين إلى الخماسة أو أجراء عند المستوطنين الجدد
- دفع وضع الأهالي الجديد في ظل سيطرة الأوروبيين إلى ظهور وسيطرة فئة المضاربين و الربويين الجدد ليس على الأراضي فحسب بل في القروض و الرهن وما إلى ذلك.
- نمو الرأسمالية الأوروبية وسيطرة المكننة على حساب المؤسسات التقليدية [3].

---

[1]- بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي(1840-1954) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، ب.غ. م ،2011 ، ص 75 .

[2]-نفسه، ص 79.

[3]- نفسه، ص 80.

ج- الاستيطان في غرب البلاد، منطقة سيدي بلعباس:

لقد أقر مرسوم 19 سبتمبر 1848 بإنشاء 12 مستوطنة في عمالة الجزائر، و19 في عمالة وهران، و8 في عمالة قسنطينة [1].

ويدخل إنشاء مدينة سيدي بلعباس ضمن المستوطنات الـ19 التي في عمالة وهران ،و يعود تاريخ بداية ظهور هذه المدينة إلى ما قبل ذلك، وبالتحديد إلى سنة 1843* عندما أوكلت مهمة إنجاز مركز استيطاني على الضفة اليمنى لوادي مكرة بمحاذاة قبة الولي الصالح سيدي بلعباس ، ثم أخذ هذا المركز في التوسع وفي استقطاب الأوروبيين إليه إلى غاية نهاية 1848، حيث تقرر تحويل المركز إلى مستوطنة أوروبية بشكلر سمي . وحسب شهادة الإمبراطور نابليون الثالث أثناء زيارته الثانية إلى الجزائر في منتصف سنة 1865 أن أراضي سيدي بلعباس تعد من أخصب الأراضي الموجودة في الجزائر [2].

وينبغي الإشارة هنا إلى أن من بين الأهداف الحقيقية لإنشاء هذه المدينة أن لها عسكرية نظرا للأهمية الإستراتيجية التي تحتلها المنطقة عسكريا، والتي تفطن لها أولا الجنرال بيجو سنة 1843، حيث اقترح إنشاء حامية عسكرية في منطقة سيدي بلعباس بهدف تأمين الاتصالات بين مدينتي وهران وتلمسان من جهة، ومراقبة سكان المنطقة من جهة أخرى ، خاصة بعد أن شاهد بأم عينيه الدعم القوي الذي قدمته قبائل بني عامر خصوصا، وسكان المنطقة عموماً لمقاومة الأمير عبد القادر.

إن اقتراح الجنرال بيجو لم يأت من العدم، بل هو في الحقيقة صادر من لاموريسير الذي رفع رسالة له سنة 1843 يطالب فيها بضرورة تأسيس مدينة فرنسية في منطقة سهل مكرة «لأن الناحية أصبحت الموقع المفضل والضروري لنا، نحكم به كل بلاد قبائل بني عامر الشاسعة، و لتدعيم تواجدنا بمقاطعة وهران؛ فمنطقة سيدي بلعباس قريبة من البحر، سهلة الاتصال مع معسكر وتلمسان حيث تصبح المواصلات مع

---

(1)- هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا. ترجمة أبو العيد دود ش.و.ن.ت. الجزائر 1979،ج1، ص 171.

* ابتداء من 1843 أخذت هذه المنطقة في جذب بعض المعمرين الإسبان المهتمين بزراعة البقول، ولم تصبح مستعمرة حقيقية إلا بعد صدور المرسوم الرئاسي الذي يقر بذلك و الموقع من رئيس الجمهورية لويس نابليون سنة 1849، ونذكر هنا أن هذا المركز الاستيطاني حول إلى بلدية بمقتضى المرسوم الصادر في 31 ديسمبر 1856 . لونيسي ،الاستعمار الاستيطاني، المرجع السابق ، ص 67.

(2) -المرجع نفسه ، ص 68.

وهران أكثر أمنا قريبة من الصحراء، تجعلنا نتحكم بشكل جيد في أوضاع المنطقة... لذا نطالب من الآن بإنشاء مركز سكاني على ضفاف المكرة ...»[1].

ولإنشاء المستوطنة خصص حوالي 16 هكتارا لبناء الثكنات من أجل تحصينها من هجومات القبائل المحلية، وإحاطة المدينة بسور طوله 3 كلم وعلوه 5 أمتار تحيط به خنادق واقية بعرض 14 مترا. كما خصص 11 هكتارا من المساحة الإجمالية للطرقات والأماكن العامة، و10 هكتارات لمباني المدينة، وتخصيص حوالي 200 قطعة أرض لبناء سكنات تأوي حوالي 2000 معمر.

ولقد اعتمد الاستعمار الفرنسي سياسته الاستيطانية المقننة في الاستيلاء على منطقة سيدي بلعباس. و من أبرز الوسائل التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية لتحقيق ذلك استغلال عجز أغلبية الجزائريين القاطنين في هذه الأراضي عن تقديم أوراق الملكية. وفق قانون أكتوبر 1844 الخاص بالأوقاف والممتلكات العقارية[2]، وأهم محتوياته أن الأرض غير المستغلة، والتي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية تصبح تابعة لأملاك الدولة[3].

ولقد نجحت الإدارة الاستعمارية بفضل هذا القانون في إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي.

بالإضافة إلى قانون 31 أكتوبر 1845م الذي ينص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين، إلى جانب ما أصدره الجنرال بيجو في 18 أفريل 1846؛ مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب، وبمقتضى هذا القرار قامت السلطات الفرنسية بوضع يدها على مساحات هامة من أراضي سيدي بلعباس وغيرها.

وذلك لعزل الشعب عن المقاومة التي كان يقودها حينئذ الأمير عبد القادر، و من أكبر القبائل والأعراش الجزائرية تضررا قبائل بني عامر التي كانت تسكن منطقة سيدي بلعباس[4].

لقد صادرت السلطات الاستعمارية في الجزائر أراضي قبائل بني عامر تطبيقا للقانون السابق ذكره بحكم أنهم ساندوا ودعموا مقاومة الأمير عبد القادر وبعد أن بدأت هذه المقاومة تتراجع مع سنة 1843- 1844 هاجرت هذه القبائل من الجزائر إلى المغرب الأقصى تاركة أراضيها الخصبة التي كانت تملكها في سيدي

---

[1]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918،مطبعة لافوميك، الجزائر،1986 ، ص 230.

[2]-هلال، الهجرة، المرجع السابق، ص 231.

[3]- مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010 ،ص 66 .

[4]-لونيسي، الاستعمار الاستيطاني، المرجع السابق ،ص68 .

بلعباس، حيث تمكنت السلطات الاستعمارية في الفترة ما بين 1845- 1853 من وضع يدها على حوالي 9661 هكتارا من هذه الأراضي[1].

كما تم سلب المزيد من أراضي الجزائريين في منطقة سيدي بلعباس وغيرها أثناء تنفيذ ما يعرف باسم قانون سيناتوس كونسيلت الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863 ، ولقد أوجد هذا القانون تنظيما جديدا لهيكلة المجتمع الجزائري وهو نظام الدواوير الذي تم على أساسه تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري. أي خلق فيهم الانفصال و الانتماء إلى دوار معين فهم يثورون لما يلمس دوارهم بسوء فقط بعكس ما كانوا عليه يثورون فداء لمنطقة سيدي بالعباس بأكملها و هذا ما تسعى إليه فرنسا دائما .

ومن أبرز الأراضي التي تعرضت إلى التفكيك والتفتيت بفعل المرسوم في منطقة سيدي بلعباس هي أراضي أولاد سليمان وأولاد إبراهيم و حميان و الحساسنة. ونذكر هنا أن الأراضي القريبة من التجمعات الاستيطانية أو القريبة من الغابات كانت تمنح لها الأفضلية في عملية التفكيك والتفتيت، وهذا بهدف إضعاف سكان تلك المناطق وبالتالي يصبحوا مسالمين ولا يشكلون أي خطر على المعمرين.

إلا أن القانون الذي وجه الضربة القاضية للأراضي التي كان يمتلكها السكان في منطقة سيدي بلعباس هو قانون وارني 26 جويلية 1873، الذي أقام الملكية الفردية داخل أراضي الأعراش التي بقيت محافظة على صفتها كملكية جماعية بين أفراد العرش أو القبيلة في ذلك الحين، ولم يطبق عليها المرسوم المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863 [2].

ومثال ذلك تقسيم وتوزيع سندات الملكية الخاصة بأراضي الحساسنة والحجر والعمارنة وأراضي المحاديد وأولاد غازي سنة 1876.

ونتيجة لكل هذا أخذ عدد المعمرين في التزايد في المنطقة بشكل ملحوظ فبعد أن كان عددهم 516 نسمة سنة 1849 ارتفع إلى 1234 نسمة سنة 1851، ثم إلى 1728 نسمة سنة 1852 ليصل عددهم بعد 10 سنوات إلى 5101 نسمة، وبعد الشروع في تنفيذ المرسوم المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863 ارتفع العدد إلى 7588نسمة سنة 1867، بزيادة قدرها 2487 نسمة في أقل من سنتين، ليرتفع العدد بعد مرور حوالي تسع سنوات من تنفيذ المرسوم المشيخي إلى 12417 نسمة وفي أقل من خمس سنوات 1872-

[1]- هلال،الهجرة ،المرجع السابق ، ص ص 230،231.

[2]- لونيسي، الاستعمار الاستيطاني ،المرجع السابق ، ص ص72،73 .

1877 ارتفع عددهم بحوالي 5985 نسمة أي أن العدد وصل إلى 18202 نسمة، وهذا دليل واضح على مدى الانعكاسات السلبية لتطبيق قانون وارني على مستو ى منطقة سيدي بلعباس.

وكانت السلطات الاستعمارية توفر لهم الأراضي الخصبة، والآلات الفلاحية، والبذور والمواشي تشجيعا منها لهم على الاستقرار في هذه المنطقة؛ فلقد استفادت مثلا 300 عائلة أوروبية منها 15 عائلة ألمانية سنة 1853 من قطع أراض جديدة منحت لهم مجانا بعد استقرارهم بسيدي لحسن ولتسهيل عملية الاتصال والتنقل بين منطقة سيدي بلعباس والمناطق الأخرى المجاورة.لها قامت السلطات الاستعمارية بمد العديد من الطرق لربط المناطق ببعضها البعض كما ربطت المنطقة بكل من وهران عبر طريق تليلات وكذلك مع تلمسان بواسطة خط للسكة الحديدية الذي تم تدشينه سنة 1877 [1].

إن أبرز ما يمكن قوله بهذا الصدد هو أن منطقة سيدي بلعباس عرفت حركة استيطانية واسعة جدا مع بداية عهد الحكم المدني في الجزائر سنة 1871، وخاصة بعد الشروع في تنفيذ محتويات قانون فارني.

وكذلك بعد قدوم قسم من سكان الألزاس واللو ين ، وتضييعها لهذين الإقليمين، حيث استقر عدد كبير منهم في سيدي بلعباس و ضواحيها بين سنتي (1872-1873).

- **<u>مشروع إسكان الموارنة في سيدي بلعباس</u>**:

تعود فكرة مشروع جلب الموارنة إلى الجزائر إلى أربعينيات القرن التاسع عشر، ، وكان لفرنسا في هذا الخصوص دور كبير بحكم العلاقات الدينية والاقتصادية ببعض الطوائف الدينية الموجودة بلبنان وسوريا وخاصة الطائفة المارونية. وقد تدخلت فرنسا في حماية الموارنة عندما اعتدى عليهم **الدروز*** ، وهو الأمر الذي دفع ببعض الدول الأوروبية إلى التدخل لحماية الطوائف المسيحية، وبصفة خاصة الطائفة المارونية التي أدخلت تحت الحماية الفرنسية بمقتضى الاتفاقية الموقعة بين فرنسا والدولة العثمانية سنة 1535، والتي تنص على حق فرنسا في حماية الطوائف الكاثوليكية في الدولة العثمانية. رغبت بعض الجهات الفرنسية في تهجير بعض المارونيين إلى الجزائر، مع رغبة المارونيين في الهجرة إلى الجزائر والاستقرار بها[2].

---

[1]- لونيسي، الاستعمار الاستيطاني ،المرجع السابق ، ص ص75 ،76 .

*دعاة مذهب الدروز يعيشون في وسط إسلامي خالص يحافظ على أداء الفرائض الدينية الإسلامية وأساس عقيدتهم عقائد الشيعة الفاطميين. وهم متفرقون بين جبال لبنان، سوريا، فلسطين و بعض البلدان الأخ ى.ينظر محمد كامل حسين، طائفة الدروز تاريخها و عقائدها، دار المعارف، مصر، 1962، ص9،7.

[2] – Georges yver, Les maronites et l'Algérie, Revue Africaine, Volume 61, 1920, PP 165,211 .

فخلال سنة 1847 رحب الحاكم العام الفرنسي في هذه الفترة **الدوق دومال*** بالمشروع وأبدى استعداده لاستقبال 150 عائلة مارونية في الجزائر وتوفير الشروط الملائمة لإيوائهم[1]، حيث شجع فكرة وجود المارونيين بالجزائر بقوله «سيكون الموارنة، وسط السكان المسلمين، مدافعين أقوياء عن علمنا وقت الحرب ، و مبشرين بالمبادئ المسيحية وقت السلم »[2] بشرط أن يكون ضمن أعضاء العائلات رجال أشداء لتجنيدهم والقيام بأعمال مسلحة ضد المقاومة الجزائرية. إلا أن هذا المشروع كان مصيره الفشل مثل سابقه.

وفي 9 سبتمبر 1850 قام أحد المارونيين وهو الأب عازار، القس العام لكنيسة صيدا في لبنان، باقتراح مشروع جديد لإسكان الموارنة في الجزائر[3]، وذلك في رسالة أرسلها إلى وزير الحربية الفرنسية، « إن الجزائر نفسها ستجد مزايا في ذلك فالمارونيون من أصل سام يتكلمون العربية على غرار أسياد الجزائر القدماء. فهم مسيحيون كاثوليك يمكن لهم أن يكونوا بمثابة همزة وصل بين الشعبين فالصعوبات التي أعاقت نمو المستوطنات الأوروبية لن تواجههم . إذ أن مناخ لبنان مشابه لمناخ الهضاب العليا في الجزائر، وعاداتهم وتقاليدهم ونشاطاتهم لا تختلف عن عادات العرب إلا تلك المستوحاة من الحضارة الأوروبية والمذهب الكاثوليكي. كما أن ثقافتهم متنوعة ويمكنهم أن يرتكزوا في نشاطاتهم على بعض الصناعات التي لا يمارسها السكان الفرنسيون الحاليون والتي تستوردها فرنسا من الخارج مثل القطن الذي ستفتقد إليه الأسواق الأوروبية. يقوم المارونيون بإنتاج الحرير والتبغ والزيت والخضر الجافة وتربية الحيوانات وكلها تتلاءم مع مناخ بلادهم »[4].

وكان الرد الفرنسي على اقتراح الأب عازار بالموافقة في عهد الحاكم العام **الجنرال دوماس**** الذي رفع تقريراً بهذا الشأن لوزير الحربية في 30 سبتمبر 1850 والذي جاء فيه أن الموارنة سيقدمون للإدارة الفرنسية

---

[1]- لونيسي، الاستعمار الاستيطاني، المرجع السابق، ص ص78،79 .

* الدوق دومال، ابن الملك لويس فليب، كانت فترة حكمه لفرنسا من (1830-1848). أنظر- مقال محمد العيد ، الغزو والاحتلال الفرنسي للأوراس وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844- 1884) ، مجلة العلوم الإنسانية –كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ع 10. نوفمبر 2006، ص 97 .

[2]- بقطاش، المرجع السابق، ص ص94،95.

[3] – Georges yver, Les maronites, Op cit, PP 183- 197.

** الجنرال دوماس جنرال من قادة الجنود الفرنسية الذين كلفوا بمحاربة الأمير عبد القادر في الجزائر ، وكان قد عين أثناء هدنة التافنه وكيلا لفرنسا بمعسكر.ينظر محمد باشا بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر،ج2، المطبعة التجارية غرزوزي و جاويش، الإسكندرية، 1903، ص 161.

[4]- لونيسي، الاستعمار الاستيطاني، المرجع السابق، ص 79 .

ضمانات كبيرة في الإخلاص بواسطة إيمانهم الديني وتعلقهم بفرنسا مما يجعلهم المدافعين بحرارة عن « علم بلادنا أيام الحرب... إن الموارنة سيتغلبون على كل المصاعب التي يلاقيها في الجزائر المستوطنون الأوروبيون لكونهم أشداء ». ولقد شرع مع منتصف سنة 1851 في القيام بالخطوات الأولى لتنفيذ المشروع واختارت المناطق الإستراتيجية لذلك بحيث تقع على ممر القوافل المتجهة نحو الداخل وأن تشكل نقطة مراقبة تَحُول دون تجمع الفرسان في الجنوب وقررت السلطات الحاكمة وضع يدها على هذه المناطق وجعلها تحت تصرف "شعب محارب يأتي من لبنان " بسبب تعذر إسكان المعمرين الأوروبيين فيها[1].

لم يتم تنفيذ هذا المشروع بسبب بعض المعارضين و منهم الإمبراطور نابليون الثالث بحيث لم يولي له أهمية بل والأكثر من ذلك اعتبره قضية ثانوية.

الجدول يوضح بعض عمليات التوسيع التي شملت بعض المراكز التابعة لمنطقة سيدي بلعباس سنة 1899:

السنة	المركز	المساحة (هكتار)	عدد المعمرين	بلدية تابعة للمركز	ملاحظات
1899	بوخنيفيس	450	53	بلدية كاملة بوخنيفيس – دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	لمطار	584	72	بلدية كاملة لمطار– دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	بودانس	1403	142	بلدية مختلطة بمكيرا– دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	طابلا	680	96	بلدية مختلطة بمكيرا– دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	بوسوية	584	46	بلدية مختلطة لتلاغ– دائرة سيدي بلعباس	توسيع

نموذج عن التوسع في الجنوب الغربي وهران - سيدي بلعباس- إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري ، ص129.

في الأخير يمكن لنا القول أن منطقة سيدي بلعباس تعد فعلا نموذجا لدراسة سياسة الاستعمار الاستيطاني المتبعة من الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وهذا خلال القرن التاسع عشر لأنها مستوطنة أوروبية أنشأتها فرنسا من أجل معمريها والشيء الثاني لأنها كانت مهددة أكثر شيء بخطر التنصير وفق مخطط إسكان الموارنة المسيحيين.

[1]- لونيسي، الاستعمار الاستيطاني ،المرجع السابق ، ص ص79 ،80 .

آثار الاستيطان و انعكاساته على المجتمع الجزائري

كان لحركة الاستيطان أثر كبير على المجتمع الجزائري بحيث مس جميع جوانب فقد انعكس على كل من الحيات الاجتماعية و الاقتصادية و أيضا كان له دور كبير في قيام الثورات الشعبية التي ثارت من أجل الدفاع على حقوقهم و ممتلكاتهم المستلبة من طرف المعمرين اللذين حلو محلهم وتركوهم في العراء يبحثون عن مأوى لهم .

1 -موقف الجزائريين من الاستيطان الفرنسي

أ- مقاومة المقراني و الشيخ الحداد 1871.

عرفت الجزائر طوال فترة مقاومتها للعدو الفرنسي، العديد من الانتفاضات المسلحة برهنت على إرادة شعبها و كفاحه الذي لايقهر من أجل استعادة حريته، «رغم تواضع الوسائل و فرص النجاح الضئيلة»[1]. إلا أنها كانت تشفي غليل المظلومين و توصل صوت رفضهم لهذا المستدمر الماكر.

و من بين هذه الانتفاضات العديدة اخترنا انتفاضة 1871 كأنموذج و هذا لاتساع رقعتها و صرامة زعمائها و هدفها السامي و لأن نتائجها وخيمة على الشعب الجزائري حيث تعرضت لجميع أنواع العقوبات و بالأخص النفي و المصادرة اللذان خدمت من خلالهما فرنسا سياستها الاستيطانية.

- **الأوضاع العامة عشية الانتفاضة:**

كانت للعملية التي خطط لها الماريشال راندون في جويلية 1857 ، انعكاسات خطيرة جدا على البلد، إذ بعد عشر سنوات من **استسلام الأمير عبد القادر*** في سنة 1847 ، وأسر **لالة فاطمة نسومر**** ، شرع الجيش الفرنسي في فرض إدارة استعمارية مهمتها تحويل الجزائر إلى مستوطنات للمعمرين، وخنق أي

---

[1]- أحمد مهساس،الحركة الثورية في الجزائر1914 -1954 .الجزائر:دار المعرفة.2007. ص35.

*معاهدة إستسلام الأمير أو ما يعرف بمعاهدة التافنة الموقعة بين الأمير عبد القادر و الجنرال بوجو في 20 ماي 1837.ينظر، شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر ترجمة و تعليق أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر،تونس،1974 ، ص 117.

** ولدت لالة فاطمة نسومر سنة 1830 بالقبائل شمال شرقي الجزائر بقرية ورجة قرب عين الحمام ابنة علي بن عيسى و لالة خديجة، حفظت فاطمة القرآن في أول شبابها بالزاوية الرحمانية، في 1847 التحقت بمقاومي المنطقة الشريف سي محمد الهاشمي و بوبغلة و قدمت درسا بليغا في الشجاعة خلال معركة واد سبدو في 1854 و عمرها لم يتجاوز 24 سنة ضد قوات الجنرال ماكماهون ، وبعد 3 سنوات ضاعفت فرنسا من قواتها في المنطقة و مع خسارة المعارك لجأت فاطمة إلى زاوية سي الطاهر بن محي الدين قرب تابلاط (المدية) وبعدها ألقي عليها القبض في 27 جويلية 1857 و سجنت إلى أن وافتها المنية في 1863 ببني سليمان. ينظر محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 22،21.

اتجاه للمقاومة و مضاعفة عمليات الابتزاز و طرد السكان الأصليين نحو المناطق الجرداء و إخضاعهم فيما بعد لمراقبة دقيقة. كما فتح المستعمر الفرنسي مكاتب للدعاية في باريس بجميع الأحياء، يدعون البطالين و العائلات الفقيرة إلى التسجيل بهدف الحصول على امتيازات في الجزائر التي احتلت مؤخرا و القريبة من فرنسا. و عند نزولهم في الأراضي المخصصة لهم كانوا ينظرون للسكان الجزائريين الأصليين بنظرات متعالية تملأها اللامبالاة مع العلم أنهم كانوا من أفقر الناس زيادة على هذا مكنهم جشعهم الذي قدموا به أن يطمعوا إلى التوسع مستعملين القوة و السلاح و مساعدة الكولون لهم للتغلب على جيرانهم من السكان الأصليين[1].

و بالفعل تمكن المعمرون من تحقيق طموحاتهم و كان هذا باديا على أجسامهم الهزيلة التي زادت سمُنتها وأصواتهم الخافتة التي أصبحت تصيح بفخر و شجاعة و هي توجه الأوامر للجزائريين المستضعفين الذين لم يتمكنوا من مقاومة طغيان المعمرين حيث كانوا بحالة من التقسيم لا تسمح بالتوحيد و حالة من الضعف لا تسمح و لا تقوى أجسادهم معها على المقاومة. إلا أن تراكم المخاوف زاد من حدة الحقد و الضغينة التي تنخر قلوب المغلوبين على أمرهم من الجزائريين و زادت من طموحهم و دوافعهم لتحضير عملية الثأر[2] ،حيث لم يتمكنوا من تحمل عمليات النهب و الاستيلاء على أراضيهم.

لقد تميزت هذه الفترة بتوسيع عملية الاستيطان للفرنسيين و الأوروبيين في الجزائر و قد صاحب هذه العمليات مصادرة أملاك الجزائريين من عقارات و أراضي بهدف تمليكها للمستوطنين، إضافة إلى الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها[3]. من انتشار المجاعات و الأوبئة و الأمراض بسبب تعدد المظالم الاستعمارية وكذا تعاقب سنوات الجفاف و هجمات الجراد خاصة بين سنوات 1866-1869، أدت كل هذه الأسباب إلى هلاك عدد كبير جدا من الجزائريين و عوض أن تقدم السلطات الاستعمارية يد المساعدة لهم قامت بجمعهم في محتشدات عامة في مليانة و غليزان و أبقتهم للجوع و العطش، وهو وضع ضاعف من حالة البؤس و الشقاء. إضافة إلى ضرب و تحطيم نفوذ الأسر و العائلات الجزائرية ذات السمعة و المكانة الكبيرتين من ذلك أسرة المقراني في مجانة سعيا منها إلى تفكيك بنية المجتمع الجزائري و تحطيم الروابط الاجتماعية، إلا أن عائلة المقراني حافظت على نفوذها فامتدت حدودها إلى فرجيوة شرقا، التيطري غربا إلى حدود بسكرة جنوبا. في الوقت الذي بدأت فيه السلطات الاستعمارية تنفذ مشاريعها الرامية إلى تقليص نفوذ

---

[1]- الطاهر أوصديق ، ثورة 1871 ، ترجمة جباح مسعودة، م.و.ك، الجزائر، 1989، ص11.

[2]- نفسه ، ص 12.

العائلة ، عينت محمد ابن أحمد المقراني باش أغا بعد وفاة أبيه أحمد المقراني عام 1853 و هو منصب أقل قيمة من منصب الخليفة مما يعني تحجيم من نفوذ هذه الأسرة، و شيئا فشيئا بدأ نفوذ العائلة يقل و يتضاءل تدريجيا إذ عين الباش أغا محمد المقراني عام 1868 عضوا بسيطا في المجلس البلدي الفرنسي[1].

لقد كان لمرسوم 24 أكتوبر 1870 أو ما يعرف بمرسوم **كريميو*** هو الآخر الأثر البالغ في قيام ثورة المقراني حيث نص هذا المرسوم على إلغاء النظام العسكري بالجزائر و تعويضه بالنظام المدني و ذلك للتوسيع أكثر في أراضي الجزائريين ووضع مخطط لإيجاد حل لمشاكل المستعمر الفرنسي بعد فقدان الألزاس و اللورين، إلغاء المكاتب العربية و تجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية[2] ، و قد رأى الباش أغا محمد المقراني في هذا المرسوم وسيلة قهر و إذلال للشعب الجزائري وضعت في يد المعمرين و اعتبره تحقيقا لما كان يتوقعه من تسلط اليهود والمدنيين الأوروبيين على الجزائريين، حيث قال مقولته الشهيرة «إنني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي ... و لا أقبل أن أخضع لحكومة من التجار اليهود»

و بعد وقوف الشيخ محمد المقراني على هذا اليقين، طلب من السلطات الفرنسية إستقالته من منصب الباش أغا في 9 مارس 1871 لكن السلطات الفرنسية ردت على طلبه بالرفض و طلبت منه تقديم استقالة أخرى لها مع التعهد بأن يظل مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته ، مع انتظار رد الجواب منها إما بالقبول أو بالرفض. فاعتبر الشيخ محمد المقراني هذا التصرف بمثابة تحدي له و إهانة بالغة في حقه .

- **انطلاق الثورة:**

بعد هذا التحدي الذي اعتبره المقراني إهانة بالغة ، أقدم على الثورة و حمل السلاح . ففي يوم 16مارس 1871 قام بمحاصرة مدينة برج بوعريريج إلا أن القوات الفرنسية تمكنت من فك الحصار على المدينة يوم 1871/03/26 .

---

[1]- إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، **الجزائر**، 2007، ص 150.

[2]- نفسه، ص ص151-153.

* وُلد إسحاق مويزه كريميو (Isaac Moise Crémieux) ، وعرف كذلك باسم أدولف كريميو (Adolphe Crémieux)، في 30 أفريل 1796 بمدينة نيمز من عائلة يهودية ثرية ، اشتغل منذ عام 1817 بالمحاماة، ودخل البرلمان في عهد الجمهورية الثانية وظل نائباً حتى عام 1852، و أصدر قانونه "كريميو" عام 1870 عندما كان وزيراً للعدل الذي منح الجنسية الفرنسية لأعضاء الجماعة اليهودية في الجزائر ، انتُخب عام 1871 نائباً ممثلاً للجزائر و توفي في باريس عام 1880. موسوعة المعرفة الالكترونية، 14:00، 2013/04/16، http://www.marefa.org.

وفي يوم 8 أفريل 1871 انضم إلى المقراني الشيخ الحداد ، و دارت معركة كبيرة بين القوات الفرنسية و قوات الثوار يوم 12 أفريل 1871 قرب جبل تفارطاست .

و في معركة أخرى يوم 5 ماي 1871 ، واجهت قوات الشيخ المقراني قوات الكولونيل ترومليي الذي كان يحكم سور الغزلان [1]، و عندما خف الاقتتال اغتنم المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر مع رفاقه و بينما كان يؤدي فريضة الصلاة فاجأه جنود **الزواف*** الذين كانوا يراقبون الثوار من بعيد ، فأصابوه في جبهته و سقط شهيدا مع ثلاثة من رفقائه . و قد تم نقل جثمانه إلى قلعة بني عباس و دفن في مسقط رأسه.

أما الشيخ الحداد الذي انظم إلى الشيخ المقراني يوم 8 أفريل 1871 و الذي استقر أجداده في قرية صدوق منذ القرن الخامس عشر ميلادي، فقد استطاع أن يشكل جيشا جزائريا يتكون من 120.000 مجاهد (بينما جيش المقراني لم يكن يتجاوز 25.000 مجاهد) و خاض معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي بحيث أحدث هلعا كبيرا في الأوساط العسكرية.

لكن الشيخ الحداد الذي تمكن أنصاره من التطوع للجهاد في مناطق كبيرة من البلاد لم يتمكن من جمع السلاح الضروري لخوض معارك حاسمة ضد قوات الاحتلال، وبذلك فشلت خطة الحداد لإيقاف الزحف الفرنسي في جبال القبائل[2] .

و تمكن الجنرال لالمان الفرنسي يوم 24 جوان 1871 من تشتيت العائلات و حرق المنازل و هتك الأعراض بصفة فاضحة دنيئة و تحطيم القرى و إتلاف المزارع و إعدام الأقوات و المدخرات و إجهاض حركة المقاومة الجزائرية، فمن لم يمت بحد السيف مات جوعا [3].

كما تمكن نفس الجنرال من اعتقال أبناء الشيخ محمد أمزيان الحداد، ثم اعتقال الشيخ الحداد نفسه بعد عشرة أيام و ارسلته القوات الفرنسية إلى بجاية حيث وضع في قلعة بارال.

فكان لاستسلام الحداد أثره الكبير على القائد أحمد بومزراق شقيق الشيخ محمد المقراني الذي ثار على الفرنسيين بناحية سور الغزلان، وفي يوم 8 أكتوبر خاض بومزراق معركة فاصلة ضد قوات الجنرال

---

[1]- بوحوش ،التاريخ السياسي،المرجع السابق ، ص147.

* الزواف: هي قوات جندتها فرنسا من بين الأهالي و تعود تسميتها إلى إسم زواوة العائد معناه إلى القبائل الأولى التي تم منها التجنيد .ينظر الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج و أبعاد ثورة المقراني و الحداد ،ط1 ، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص67.

[2]- نفسه، ص67.

[3]- توفيق المدني ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ،مصر ،2001 ، ص156.

غوستاف سوسيي* بجوار قلعة بني حماد بناحية بجاية ، انتهت بتغلب الفرنسيين على قواته ، و بعد ذلك اتجه إلى ورقلة و التقى بالقائد بوشوشة وابن شهرة و الزبير ولد سيدي الشيخ .

و عندما أدرك أنه غير قادر على مواجهة القوات الفرنسية بقواته المتواضعة حاول أن يجد مكانا آمنا يلتجئ إليه في الصحراء ، تاه هناك ، اكتشفته دورية فرنسية يوم 20جانفي 1871 ، أمام بركة ماء قرب واحة الرويسات في حالة إغماء ، فحملته القوات الفرنسية إلى معسكر الجنرال **دولاكروا فوبوا** ** بالرويسات، و بعد التعرف عليه تم إسعافه، ثم أرسل إلى السجن في كاليدونيا الجديدة حيث بقي 30 سنة إلى أن وافته المنية هناك[1].

- **<u>نتائج المقاومة:</u>**

إن ما قاله الحاكم العام للجزائر **هنري دي قيدون*****، في تقريره بتاريخ 24 أكتوبر 1872 يلخص فيه نتائج الثورة « لقد أخضعنا القبائل الثائرة و استلمنا منها 80.000 قطعة سلاح حربية، و فرضنا عليها غرامة حربية، وحجزنا جميع ممتلكات القبائل و الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا عدائية ضد فرنسا، وعوضنا خسائر الكولون في الأرواح و المعدات بمنحهم ممتلكات احتجزت من الجزائريين تتمثل في أراضي فلاحية، مباني، حيوانات»[2].

---

[1]- بوحوش ، التاريخ السياسي ، المرجع السابق ، ص148.

* فيليكس غوستاف سوسيي (Félix-Gustave Saussier) ولد في 16 جانفي 1828، في سنة 1871 قاد اللواء الثاني في منطقة القبائل ، و في سنة 1879 كان على رأس الفيلق التاسع عشر في الجزائر، توفي في 19 ديسمبر 1905.
Site électronique de l'armée française (1850-1914),11:00,28/04/2013, http://www.military-photos.co .

** لويس جوزاف دو لاكروا فوبوا (Louis-Joseph De lacroix Vaubois) ولد في 23 مارس 1810 ، قائد لواء مشاة، رئيس مصلحة شؤون السكان المحلين بالحكومة العامة بالجزائر، وفي 27 ديسمبر 1871 وصول الجنرال دولاكروا إلى تقرت، وفي5 جانفي 1872 تدخل القوات الفرنسية ورقلة بقيادته وتطرد بوشوشة بعد معركة حامية.ينظر محمد الحاكم بن عون، أخبار و أيام واد ريغ ، <u>مذكرة لنيل شهادة ماجستير</u> في التاريخ، جامعة منتوري بقسنطينة، 2011، ص 125.

*** ولد لوي-هنري، كونت قيدون (Louis Henri de Gueydon) في 22 نوفمبر 1809 عين حاكما عاما على الجزائر في 25 مارس 1871، وكان من حكام النظام المدني الذي شهدته الجزائر ، من أعماله الخطيرة على المجتمع الجزائري هو إصداره قرارا في 15 سبتمبر عام 1871 يقضي بانتزاع أراضي الجزائريين الذين شاركوا في المقاومات الشعبية ضد فرنسا ومنحها للمهاجرين، توفي في 1 ديسمبر 1886. موسوعة المعرفة الالكترونية،08:50، 2013/04/21، http://www.marefa.org.

[2]- عدة، الإستيطان ، المرجع السابق، ص 413.

لم يتمكن الاستعمار من إخماد هذه الانتفاضة إلا بعد خوض ثلاثمائة معركة في كامل التراب الوطني[1].
فبعد القضاء على الثورة، قررت السلطة الفرنسية في 1872 مصادرة جميع أراضي الجزائريين المتمردين عليها لفائدتها و لفائدة المعمرين و على إثر ذلك صدر قانون 1873 العقاري الذي أدت إجراءاته إلى إفقار الكادحين في الأرياف[2].

حيث قامت بمصادرة جماعية لممتلكات و أراضي 314 قبيلة أو دوار تضم 5948 كبير عائلة أقيلوا من مناصبهم بتهمة المشاركة في الانتفاضة، وقد قدرت مساحة الأراضي المصادرة بـ 1.161.130 هكتار و قدرت قيمة هذه الأراضي بـ 91.948.450 فرنك.

كما صودرت من الأملاك الشخصية لـ 3601 كبير عائلة حيث قدرت مساحتها بـ 54.461 هكتارا. و فيما يخص جماعة المقراني فقد صادرت لها حوالي 22830 هكتارا إجمالا بما فيها حقول للحبوب ،بساتين،مخازن ، إسطبلات ومساكن ولم تسلم عائلة الشيخ الحداد من هذه الإجراءات التعسفية حيث صدر قرار إداري بتاريخ 16 سبتمبر 1871 ينص على مصادرة كل الأملاك التابعة له و لعائلته[3].

و فرض على القاطنين في جبال جرجرة غرامة قدرها 36 مليون فرنك ، وحجز كامل الأراضي الفلاحية (500 ألف هكتار) و وزعتها على المستعمرين و فرضت على الشعب ضريبة غالية جدا قدرت بـ 64.739.075 فرنك أي ما عادل آنذاك 80 فرنك للشخص الواحد[4]. وحبس كل من تشك إدارة الاحتلال في دعمه للثورة دون تمييز بين الرجل و المرأة و المسن ، و هذا ما حدث لزوجة زعيم الثورة الشيخ المقراني و ابنته و ابنة شقيقه بومزراق [5].

كل المقاومين الذين قبض عليهم توبعوا قضائيا أمام محكمة الجنايات بقسنطينة ابتداء من 21 سبتمبر 1872 حيث دامت الجلسات ستة أشهر، حكم على إثرها على الشيخ الحداد بخمس سنوات سجنا في 19 أفريل 1873 ، لكنه توفي في 29 أفريل 1873 ببضعة أيام فقط من إصدار الحكم عليه[6].

---

(1)- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 146.

(2)- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 73.

(3)- تاوتي، المرجع السابق ، ص ص109-112.

(4)- صاري ، المرجع السابق ، ص 54.

(5)- بوعزة بوضرساية ،الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ، م.م.و.د.ب.ح.و ، ص 143 .

(6)- تاوتي، المرجع السابق، ص 112.

كما أصدرت حكما على (500) خمسمائة من وجوه القوم و كبراء البلاد بالأشغال الشاقة المؤبدة، وحكم بالنفي على زعماء الثورة كما ذكرنا سابقا بومزراق إلى كاليدونيا الجديدة رفقة الشيخ محمد بن الحداد وولداه الشيخان محمد و عزيز[1]. وهذا ما سنتعرف عليه لاحقا عن أبرار الجزائر كيف عاشوا هم وأبناؤهم في المنفى من حرمان و فقدان للهوية جراء تشريد الفرنسيين الغزاة لهم.

ب- ردود الفعل الفرنسية من مقاومة المقراني:

لقد ابتكر الاستعمار الفرنسي كل أساليب القهر الإنساني، فالترحيل والنفي القسري للسكان هو جريمة ضد الإنسانية ففرنسا تتلذذ في استعمال أبشع الطرق في تعذيب الجزائريين. حيث قام التشريع الفرنسي عن طريق القانون العقابي في 25 سبتمبر 1791، و الإعلان عن حكم النفي والإبعاد عن طريق المحاكم الجنائية مؤقتا أو مؤبدا، كما أقر القانون العقابي في 1810 عدداً من هذه العقوبات الجنائية بين الأعمال الشاقة المؤبدة والأعمال الشاقة المؤقتة وقد صمت القانون عن المكان أين يتم تنفيذ حكم النفي. فكان على البرلمان تعيين مكان التنفيذ.

كما أن قانون 09 سبتمبر 1835 وسع في تنفيذ هذه العقوبة لكنه لم يحدد مكان النفي للمحكوم عليهم بالمؤبد، إما بالسجن داخل التراب الوطني الفرنسي، أو في سجن يقع خارج إقليمها القاري في مستعمراتها، وقد حدد الدستور الفرنسي جزيرة نوكاهيف كمكان للنفي العادي وإحدى جزر الماركيز كمنفى حصين[2].

أما بعد ثورة المقراني 1871م اهتم البرلمان الفرنسي بإخراج 3600 محكوم عليهم بالنفي وبمقتضى قانون 23 مارس 1872 عينت **كاليدونيا الجديدة*** لتنفيذ حكم النفي.

لقد جعلت فرنسا من جزيرة كاليدونيا هذه الجزيرة النائية التي تقع في جنوب غرب المحيط الهادي مستوطنة للفئات البيض والمنفيين سياسيا ومتمردي ثورة المقراني المسلحة [3]، بالإضافة إلى المعمرين الفرنسيين الذين جاؤوا لجمع الثروة، فجعلتها معتقلا ينفى إليه المجرمون والمهزومون والمنفيون السياسيون وقد باشرت فرنسا

---

[1]- المدني ، المرجع السابق ، ص 156.

[2]- نماذج من جرائم الاستدمار الفرنسي في الجزائر ، الموقع الإلكتروني قناة الجزائر، 16:00، 2009/10/07، http://www.algeriachannel.net.

* تقع جزر كاليدونيا الجديدة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، بين خط الاستواء ومدار الجدي وهي تنحصر بين خطي طول 156° و 175°، وخطي عرض 16° و 24° وهي تتواجد في الجزء الغربي للمحيط الهادي، وإلى الشرق من قارة أستراليا، تبعد عن فرنسا بـ: 20000 كلم استعمرتها فرنسا سنة 1853م بعد اكتشافها من طرف الرحالة الانجليزي جيمس كوك سنة 1774. المرجع نفسه، http://www.algeriachannel.net .

[3]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص87.

تعذيبهم قبل وصولهم إلى منفاهم حيث حددت ظروف نقل المنفيين إلى كاليدونيا عن طريق قانون 25 مارس 1870.

و من بين مئات المنفيين الذين وصلوا عبر بواخر كالفادوس ، لالوار و لونافا ين سنة 1874 و 1877 و1878 حصر عددهم الإجمالي بـ 120 جزائري ،أكثر من ثلث العدد فقدوا في كاليدونيا الجديدة (16 منهم توفوا و 29 أصبحوا في عداد المفقودين حيث قدر عدد الفارين بـ 70 فرد) و حسب تقديرنا فإن الثلث الآخر غادروا التراب باتجاه العاصمة وذلك قبل العفو الشامل [1].

وقد أبحرت السفن في اتجاه كاليدونيا، استغرقت الرحلة فيها من 4 أشهر إلى سنة . و حسب بعض الوثائق الممضية من طرف المنفيين، كانت فترة سفر شاقة جدًا، نظرًا لمكوث المنفيين في جوف السفينة طيلة اليوم، في أقفاص لا يسمح لهم بالخروج منها إلا ساعة واحدة في اليوم فوق الجسر ومهما كان المناخ.

وعانى المنفيون من ظروف حياة فظيعة كانعدام النظافة والروائح الكريهة، تقييد أرجلهم...الخ كانوا محبوسين في أقفاص مساحتها لا تتعدى 24م^2 يتكدس فيها 20 سجينا ، وهذا يعني أن هؤلاء الرجال لا يمكنهم الوقوف طيلة الأشهر الخمسة أي عدة السفر إلى كاليدونيا، أي أن هذه الأقفاص لا تناسب ظروف جميع المنفيين فهذه الأعمال لا تدل إلا على نية خبيثة في حق المنفيين الجزائريين تسعى إلى كسر إرادة الوقوف عندهم..؟ ، قد يكون هذا نوعا من أنواع العذاب النفسي لإحباط كل إرادة في مجرد الوقوف عند المنفيين، إضافة إلى أن طريق العبور إلى كاليدونيا يتم عبر الكاب (رأس الرجاء الصالح)، وعبر مناطق شديدة البرودة حيث تتراوح درجة الحرارة من09° إلى 14° تحت الصفر حتى أن أطباء الرحلة لاحظوا أنهم لا يتحملون البرودة، فكان من الصعب على المعتقلين الذين عاشوا في مناخ معتدل لاجتياز ذلك[2].

وما زاد في حالتهم سوءاً هو نقص الغذاء، خاصة وأن بعض الأغذية تمثلت في شحم الخنزير ومشروبات كالخمر، الأمر الذي جعل المنفيين يمتنعون عن الأكل لأنه محرم فازدادت وضعيتهم سوءاً وخلال شهري جويلية وأوت أصيب جلهم بمرض فقر الدم، الهزال ، الإسهال ، الحمى و الاضطرابات المعدية وحالات الانهيار العصبي، كما توفي الكثير منهم[3].

---

[1]- تاوتي، المرجع السابق، ص 152 .

[2]- عبد الغاني ، المرجع السابق.

[3]- تاوتي ، المرجع السابق ، ص137 .

بعد وصول المنفيين إلى كاليدونيا استغلتهم فرنسا كعادتها لصالحها فقد استعملتهم كمحاربين ضد السكان الأصليين **(الكناك)*** لهذه المنطقة المستعمرة و كان ذلك في ثورة جوان 1878، التي خاضتها ضد السكان الأصليين المهددين في نظرهم بخطر التجريد والترحيل من أراضيهم إلى أراضي قاحلة وإسكان المعمرين مكانهم. وقد سعى المنفيون لكسب هذه الثورة طمعا في الحصول على إجراءات العفو أو التسريح بالرجوع إلى الجزائر .

لقد كان لأحمد بومزراق دور في درء ثورة 1878 فتمكن من مساعدة الفرنسيين في استرجاع مناطق كانت تابعة للأهالي، من بينها كنالا و نوميا . و طبعا فرنسا لن تغير مبادئها، عدم الوفاء بوعودها مع الجزائريين، فحتى عند صدور قانون 1879 الذي جاء في إحدى مواده على العفو لجميع المحكوم عليهم بسبب أحداث متعلقة بثورات أو بسبب جرائم وجنح متعلقة بأحداث سياسية. لم يكن للجزائريين نصيب من هذا العفو. مع إصدارها عفواً جماعيا على جميع المنفيين البارسيين[1].

و فسر هذا بخشيتها من عودة الجزائريين إلى أراضيهم خوفا أن يحي من جديد في قلوبهم الضغائن و الأحقاد ويقوي شوكة أنصار بومزراق القدامى في الجزائر الذين عانوا من مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم وأصبحوا في حالة من الفقر والعوز ويعانون التشتيت والضياع بعدما كانوا في فترة مضت يتمتعون بالقوة والنفوذ.

وقد طالب بومزراق في كثير من المرات بالعفو الذي وعدوا به بعد المشاركة في الثورة لكن قوبل طلبه دائما بالرفض و لم يصدر هذا العفو إلا بعد فيفري 1895 [2]، ولهذا كان جميع الجزائريين يفكرون في الهروب حنيناً لوطنهم كما فعل عزيز بن الشيخ الحداد، الذي فر من المنفى في أفريل 1881 ليستقر به المطاف بسيدني في أستراليا وفي جويلية من هذا العام استطاع الوصول إلى قناة السويس. هذه المنطقة (مكة، دمشق، القاهرة) كانت ملجأ لعشرات الفارين من المنفى و كانت هذه الأخيرة ملجأ للمهاجرين إرغاما أو طواعيا من الجزائر أيضا فارين من ظلم وقهر الاستعمار الذي لم يتمكنوا من تحمله .

---

[1]- تاوتي ، المرجع السابق ، ص137 .

*الكناك: هم السكان الأصليون لجزيرة كاليدونيا و عرف عنهم أنهم أناس شرفاء.

[2]- تاوتي، المرجع السابق ، ص151 .

وعانى المنفيون الجزائريون في كاليدونيا أوضاعاً مزرية شملت تعرضهم إلى التعذيب الجسدي و التجويع ، وحتى عند تقديم الأكل لهم كان يقدم لهم داخل أحذيتهم. وهذا ليس إلا جزءاً بسيط من فنون التعذيب التي مورست عليهم. حيث كانوا يعملون في مزارع عقابية لفترة محددة ، ثم حرروا وأعطيت لهم قطعة أرض يعيشون منها مقابل دفع ضرائب سنوية ومدى الحياة، مقسطة على قسطين تقدمان ما بين 1جانفي و1جويلية من كل سنة[1].

أما عن حياتهم الاجتماعية واستقرارهم الأسري فلم يجدوا زوجات من عرقهم، فقاموا بالزواج من المهجرات وفي معظم الأحيان تكون نية هذه الزوجات سيئة وحتى التوافق لم يكن موجود ،مثالا على ذلك رزق العائلة أو تحصيل القوت، فالمسلمون لا يقومون بتربية الخنازير ولا يأكلونه في حين أن زوجاتهن ترى فيه المنال والقوت [2] ولكن المؤسف في هاته الحياة أنه عندما يرزقون بأبناء يفرض عليهم القانون الفرنسي تسمية أبناء المنفيين بأسماء مسيحية.

أما عن الدين فكان أوائل العرب لا يتنكرون لدينهم بجميع فرائضه ويتجنبون ما هو حرام، لكن بعد تدهور الأوضاع والحاجة إلى المال جعلتهم يتفرقون ويتشتتون ودينهم يتلاشى معهم، وأضحت ممارسة الشعائر الدينية في تدهور مستمر، فقد وصلت بهم الحياة إلى أن يعيشوا عبثًا فيها لا دين ولا أصل ولا تعليم[3].

إن هذا المنفى لازال يحتوي إلى حد الآن العديد من الجزائريين الأصل الذين يعانون مأساة فقدانهم لهويتهم وهذا ما أثبته الدكتور الصديق تاوتي الذي قام بزيارتهم و عاش آلامهم و حزنهم على جهلهم لأصولهم الحقيقية و فقدانهم لجنسيتهم الحقيقية جنسية أجدادهم الجزائرية و اللغة العربية لغة دينهم الذي يجهلونه جلهم حيث فقدوه بعد وفات الجيل الأول الذي كان يحافظ عليه . تعمدت فرنسا الماكرة أن تبقي آثارها في الجزائر حتى بعد خروجها لتبقي في أنفس الجزائريين الضعف و الهزيمة.

---

[1]- تاوتي ، المرجع السابق ، ص 165 .

[2]- نفسه ، ص ص 167 -168.

[3]- نفسه، ص ص155. 169.

2- أثر حركة الإستيطان على المجتمع الجزائري

أ- الأوضاع الاجتماعية:

- **البيوت و المساكن للمعمرين و ليست للجزائريين:**

تدل الإحصائيات الرسمية على أن عدد السكان في الجزائر يزيد كل عام 150.000 شخص[1]. و كان على الحكومة في هذه الحال أن تتبع سياسة تعمل على استيعاب هذا العدد المتزايد من السكان كما هو واجب كل حكومة تغار على صحة و رفاهية الأهالي. ولكن شيئا من هذا لم يحدث مع الأسف في الجزائر. فإن الحكومة الفرنسية لا تنظر إلى مشكلة السكان إلا من زاوية ما يحتاجه السكان الفرنسيون و لأجلهم تشجع جميع المشاريع و تدعمها ، وهكذا يتم إنشاء البيوت و المساكن في المدن و القرى للعائلات الفرنسية و تزود بجميع أسباب الراحة و الرفاهية. أما بالنسبة للجزائريين الذين يزداد عدد سكانهم لم يفعلوا أي شيء لهم، إنهم لا يبنون لهذه الفئة شيئا و يتركونها في الأكواخ القديمة و في القرى المصنوعة من الطين و القش و الخشاب.

- **طرق المواصلات تخدم مصالح المستوطنين:**

إن الدعاية التي يقوم بها الفرنسيون عن التوسع في مد سكك الحديد و فتح الطرقات تكاد تبلغ حد الجنون، ومع أنه لا يمكن نكران ما تم تحقيقه من هذا القبيل. فإن هذه الطرق و سكك الحديد لم تعد بفائدة إلا على المدن و قرى المستعمرين. أما مناطق الدواوير فلا تزال خالية من المواصلات بتاتا و على ساكنيها أن يقطعوا عشرات الكيلومترات قبل الوصول إلى أقرب محطة سكة حديد.

- **عدم التكافؤ في الاعتناء بالحالة الصحية لسكان الجزائر:**

وصل الجور بفرنسا و تمييزها بين المعمرين أبنائها المدللين (المجرمين) و بين الجزائريين ، حتى في حالة المرض و الموت فقد كانت لا تعير اهتمام لحالة الجزائريين الصحية و أن توفر لهم مراكز العلاج أما بالنسبة للمستوطنين فقد كانوا يأخذون الاهتمام الكامل الذي يفترض أن يكون من نصيب السكان الأصليين ،حيث يوجد في المدن الكبيرة مثل الجزائر العاصمة ووهران و قسنطينة و غيرها من المدن التي يكثر فيها

[1]- يحي بوعزيز، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، د.م.ج، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 92.

السكان الفرنسيون 1145 طبيبا ، خصص 350 طبيب لباقي البلاد أي بمعدل 4 إلى 8 أطباء لكل 100000 ساكن[1].

- **<u>دور المستوطن في تدهور أوضاع العمال الجزائريين:</u>**

عندما احتلت الجزائر من قبل الفرنسيين سرحوا جميع موظفي الحكومة والإدارة و استبدلوا بعمال فرنسيين، فكان الموظفين الجزائريين الموقفين من عملهم وجميع المشتغلين في المصالح المدنية و العسكرية والدينية لا يحصلون على أي تعويض و في حالة ما إذا عين الجزائريون لا يعينون إلا في الوظائف الثانوية. فقد أصبح القياد و الأغوات المسلمون و عددهم 875 عمالا للتنفيذ تحت سيطرة الحكام الإداريين. فلم يعد لهم نفس المراكز الذي كانوا يشتغلون بها قبل عام 1830 عندما كانوا ذوي سلطات إدارية كالمديرين و نواب المديرين و مأموري المراكز و كان هذا دليلا على ما كان للحكومة الفرنسية من النوايا لإدارة الأمور في الجزائر[2]. أما عن إمكانية الحصول على عمل فكانت اللامساواة في الحصول على عمل عمومي ميزة النظام الاستعماري.

كانت المساواة في الوصول إلى الوظائف العمومية تقتصر على المواطنين الفرنسيين فقط وأضيفت إلى اللامساواة في الحصول على وظائف عمومية لا مساواة في الأجر.

فقد كان الموظفون المسلمون الذين يعملون في مصالح موجهة خصيصا للمسلمين مثل القاضي والمدرس، يحصلون على راتب أقل من الأوروبيين الذين يشغلون وظائف مماثلة[3]. فعندما كان العامل الفرنسي يتقاضى 1107.50 فرنك و يعمل 9 ساعات في اليوم كان نظيره الجزائري يتقاضى 427 فرنكا و يعمل ما بين 12 و 14 ساعة في اليوم[4].

و يذكر مرسوم 21 افريل 1856 الأعمال التي يمكن للمسلمين بصفتهم رعايا فرنسيين الحصول عليها بنوع من الكرم من المشرع و يقر قانون 04 فيفري 1919 مبدأ المساواة في الوصول إلى الوظائف العمومية غير الوظائف ذات السلطة.

---

(1)-حسين تركي، هذه الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص ص63-64.

[2]- يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية 1830-1954، من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، د.م.ج ،1995، ص 143.

[3]-محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939) ،ج1، ترجمة محمد بن البار ،شركة دار الأمة 2011 ،الجزائر، ص ص38، 39.

[4]-حسين تركي، المرجع السابق، ص63 .

ويعدد مرسوم 26 مارس 1919. أربعا وأربعين وظيفة ذات سلطة، أقصى منها الرعايا المسلمون[1].

توحي هذه التشريعات أن فرنسا تحاول أن تغطي هذا التمييز العنصري لكن لم يهن عليها رؤية الجزائري في منصب عمل يتساوى فيه مع أبنائها الفرنسيين و في مناصب عالية تشرف الجزائري.

- **التمييز في دفع الضرائب:**

قبل 1918، كان على المسلمين، بالإضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الطراز الأوربي، دفع ضرائب تسمى " ضرائب عربية"، وكان عليهم القيام بأعمال تسخيرية، بالإضافة إلى ذلك كانوا يخضعون لنظام تعسفي خاص يحدد **قانون نظام الأهالي***. كانت الضرائب العربية كثيرة، كالعشور من المحاصيل وهو مقدار العشر قديما حسب المعتقد الديني، والزكاة أو العشر من المواشي، و"اللزمة " في بلاد القبائل و"الحكور" في ناحية قسنطينة (وهي جزية من طبيعة الخراج نفسها). شكلت هذه الضرائب بالنسبة للمسلمين أعباء إضافية وهي جزية على المغلوب أن يدفعها للغالب.و عمليا كانت اللامساواة ما تزال أكثر فداحة.

فقد كان المسلمون الذين يزرعون أرضا ما يدفعون "العشور" بينما كان الأوروبيون معفيين من ذلك. كان الأوروبيون، مالكو بساتين النخيل، لا يدفعون الضرائب، بينما كانت البساتين الموجودة على بعد ثماني كيلومترات من إقامة الأو بي(والتي يفترض أنها للأهالي) تخضع للضرائب[2].

كان على المسلمين القيام بأعمال سخرة كان معفى منها المعمرون : التسخير في النقل، وفي حراسة الغابات ومكافحة الجراد. كانت الضرائب المباشرة على الطراز الأوربي تنهك كاهل المسلمين. فقد كانت الضريبة على السكن تطال حتى الأكواخ. وكان هذا التمييز و التفاوت الضريبي فاضحا حتى إن الإدارة قررت من تلقاء نفسها أن تلغي الضرائب سنة 1918. فصادقت المندوبات المالية في 21جوان 1918 إلى إلغاء الضرائب العربية في إقليم الشمال. وبقيت اللامساواة في الوقت ذاته في أقاليم الجنوب إلى غاية 1919. وبقيت المساواة في شمال الجزائر مجرد حبر على ورق. وهناك إلى ثلاثة أنماط من اللامساواة، امتيازات الفلاحين مقارنة بباقي دافعي الضرائب.

---

[1] -قداش، المرجع السابق، ص ص39،38.

[2] -قداش، المرجع السابق، ص 37 .

*قانون الأهالي: هو عبارة عن مجموعة من القوانين الإستثنائية التي فرضت على الجزائريين بمرسوم أصدر في يوم 28 جوان 1881 . كان الهدف منها منح المسؤولين المدنيين بعض السلطات لفرض عقوبات على الأهالي خاصة القبائل الثائرة .ينظر،الطيب بن نادر ،الجزائر حضارة و تاريخ ،دار الهدى ،الجزائر ،2008 ، ص98 .

حيث كان الفلاحون يدفعون أقل بكثير من الموظفين والأجراء. عدم تساوي التخفيضات الخاصة بالكفالة العائلية بين المسلمين والأوربيين. لأن المسلمين لم يكونوا يعرفون الإجراءات الضرورية، ولا يقومون بها وأخيرا اللامساواة في الضغط الضريبي بين فرنسا والجزائر من جهة وبين الطبقات الميسورة والطبقات المحرومة من جهة أخرى. يجب أن نشير أيضا إلى أنه كان على المسلمين أن يدفعوا ضرائبهم الشخصية، و كذلك الضرائب التي لم يدفعها أهلهم القريبون والبعيدون[1].

-الكيل بمكيالين فيما يتعلق بحرية التجمع:

كان الفعل الاستعماري يتميز كذلك بالتقييد على الحريات العامة للجزائريين المسلمين ناهيك عن الفترات التي عاشتها الجزائر تحت نير النظام الاستثنائي. فحرية التجمع ليست مباحة للجميع حيث كانت تخضع لنظامين مختلفين: أحدهما خاص بالمواطنين الفرنسيين، والأخر بالمسلمين الجزائريين. في الواقع كانت حرية التجمع معترف بها للمواطنين الفرنسيين . أما بالنسبة للمسلمين ، فكان لابد من تصريح لكل تجمع. وكل مخالفة لهذه القواعد كانت تواجه بأشد العقوبات، فحتى إقامة **الزردة** * أو أي تجمع بمناسبة الحج مثلا لم يكن لها أن تتم أو تنظم إلا بتصريح. لقد كان تطبيق التشريعات القمعية جد قاس[2].

- **التعليم:**

كانت مهمة فرنسا الجوهرية أن تحقق لمواطنيها التعليم الأولى الإلزامي مجانا و قد تم لها ذلك أما فيما يخص الجزائر المسلمة فقد كانت المشكلة منذ البداية على وضع مخالف و كان هناك اعتراض دائم على تعليم الجزائريين. حيث تظهر الإحصاءات أرقاما هزيلة فيما يخص تمدرس الشباب المسلمين مقارنة بالشباب الأوربيين، خاصة إذا علمنا أن عدد المسلمين كان أكثر بست مرات من عدد الأوربيين، فضلا عن أن عدد الأطفال في العائلات المسلمة كان أكبر منه في العائلات الأوربية[3].

ففي مجال التعليم الابتدائي يقبل كل الأطفال الفرنسيين على المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في الوطن الأم وبواسطة معلمين أكفاء، تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أحسن حال، أما الأطفال الجزائريين فلا يجدون سوى مقعد واحد لكل 05 ذكور، ومقعد لكل 16 و 76 فتاة[4]. والواقع أن

---

[1]- نفسه ، ص 38 .

* الزردة: وليمة شعبية خاصة بمناسبة الاحتفالات الدينية.

[2]- قداش ، المرجع السابق ،ص ص 40،39.

[3]- نفسه، ص 41.

[4]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 23.

كل اهتمام الإدارة كان يقتصر على خدمة المستوطنين بشكل لم يكن يتوفر لسكان فرنسا نفسها، حتى ولو أدى الأمر إلى إهمال التعليم الوطني للجزائريين دافعي الضرائب[1].

وقد ظل التعليم بسيطا، و حتى عند صدور المرسوم بتاريخ 13 فيفري 1883 كان يخدم المصالح الفرنسية[2].

فقرر **جول فيري*** وزير التعليم العمومي آنذاك وضع رزنامة لإنشاء المدارس ولتطوير التعليم الابتدائي في صفوف المسلمين الشباب، وذلك بعد أن تخلت الإدارة الاستعمارية عن تعليمهم طيلة 14 سنة[3].

و يعود اهتمام جول فيري بإنشاء المدارس إلى اقتناعه بأن المدرسة تشكل سلاحا ماضيا للتغلب على الروح التي أدت إلى ثورة عـام 1871 ، وهو بذلك يؤكد ما ذهب إليه أحد المسؤولين الفرنسيين عندما قال بأن « فتح مدرسة في منطقة آهلة بالسكان الجزائريين لا يقل شأنا عن قيمة فرقة من الجيش لتهدئة البلد»[4].

و كان الهدف من إنشاء المدارس العربية الفرنسية في بداية النصف الثاني من القرن 19 هو تغطية حاجة الإدارة الفرنسية مما تحتاجه من موظفين بسطاء وكتاب عاديين ومعلمين وغيرهم [5]، وموظفين في المناصب الدنيا في الإدارات المحلية[6].

و كان للمستوطنين الموقف المعادي لتعليم الجزائريين، فهم يرون فيه خطرا عليهم ، لأن انتشار التعليم عند العرب يعني أن أبناء الجزائر سيتكلمون بصوت واحد الجزائر للعرب[7]، و حدوث عكس ما كانت ترمي إليه سياستهم و هي غزو فكر الجزائريين[8].

---

(1)- إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ، دار هومة، الجزائر،2007 ، ص 155.

(2)- زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939،ط 4، د.م.ج، الجزائر،2007 ، ص 48.

* ولد جول فرانسوا كميل فيري (Jules François Camille Ferry) في 5 أفريل 1832 ، رجل سياسة فرنسي ، بدأ حياته كصحفي ثم محاميا، انتخب برلمانيا عن مدينة باريس سنة 1869، ثم عمدة لنفس المدينة، عين سنة 1879 على رأس وزارة الأشغال العمومية ثم مكلفا بالشؤون الخارجية ابتداء من سنة 1883، من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية، وقدم استقالته من العمل السياسي يوم 30 مارس 1815. توفي في 17 مارس 1893.ينظر كريمة حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ب.غ. م ، 2008، ص 106.

(3)- زوزو ، الأوراس إبان فترة الإستعمار، المرجع السابق ، ص 347.

(4)- زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 48.

(5)- عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريون إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، الجزائر،2004 ، ص 129.

(6)- مياسي، مقاربات، المرجع السابق ، ص 100.

(7)- زوزو ، الأوراس إبان فترة الإستعمار، المرجع السابق ، ص 342.

(8)- زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 48.

اصطدم تعليم الجزائريين منذ 1887 بسوء نوايا المستوطنين الذين عارضوا تمويل بناء المدارس الأهلية في العديد من البلديات التي كانت تحت إشرافهم، مخافة أن يتسبب التعليم العام في استعادة الوعي لدى السكان بأوضاعهم المأساوية، وكان المستوطنون يرون أنه من الأفضل ترك الجزائريين يتخبطون في جهلهم مبررين موقفهم بكون نتائج التجربة التي وقعت إلى حد اليوم غير مشجعة و قد تمكنوا من التأثير على الأوساط الإدارية في فرنسا، و تحصلوا على موافقتها على فكرة توجيه أبناء الجزائريين نحو التعليم المهني بدل التعليم العام وذلك لإعداد عمال بإمكانهم أن يعوضوا رفقاءهم الأوروبيين النادرين، الذين يتقاضون أجورا مرتفعة [1].

ب- الأوضاع الاقتصادية:

لقد تسببت سيطرة المستوطنين الأوروبيين على البلاد و خيراتها في إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين، و انتشار **الفاقة*** المدقعة بينهم ، و أدى ذلك إلى انهيار الحرف و الصناعات المحلية، و تحول أصحابها إلى بسطاء و عاطلين مزمنين خاصة بعد أن انتشرت الوسائل التقنية الحديثة و تسرع المعمرين في استعمالها. و كان من المفروض نظرا لضخامة رؤوس الأموال، وكثرة الشركات التي يسيطر عليها المعمرون أن تزدهر الحياة الاقتصادية و يعم الرخاء غير أنه تزايد و تضاعف عدد الجزائريين إلى الضعف خلال خمسين عاما، نقص إنتاج الحبوب بنسبة 20% و عدد الأغنام إلى نصف ما كان عليه.

لم يزد الدخل السنوي لكل شخص جزائري على عشرة آلاف فرنك قديم على أكثر تقدير في حين أصبح الدخل الزراعي وحده بالنسبة للأوروبيين يمثل 95% حمضيات، و 90% خمور، 20% شعير، 40% بقول، 30% زيتون، هذه كلها تشكل قسطا مهما من الإنتاج التقليدي[2].

و من أجل ذلك تعقدت حياة أكثر من سبعة ملايين جزائري كادحين تنحصر مواردهم في أراضي لهم في المناطق الزراعية، فانتشرت البطالة بشكل خطير، و اضطر العمال المزارعون إلى الهجرة شبه الجماعية إلى المدن للاستقرار على أطرافها في أحياء قذرة بنوها بأنفسهم من القصدير و الخرق البالية و **البوص****، وقطع الأخشاب ، وعلب الأطعمة الفارغة.

---

[1]- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا 1900-1939، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، ب.غ. م ،2009 ، ص ص67،68.

* الفاقة هي الفقر الشديد و الحاجة.

** البُوص نبات من نباتات المستنقعات المعمَّرة على هَيئة القَصَب.

[2]- بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 66.

و أصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون هذه الأكواخ بين خمسة و عشرة أشخاص في كل خيمة في حالة اجتماعية يرثى لها،حيث لا غذاء كاف و لا عناية صحية، ولا عمل يوفر لهم بعض الغذاء الضروري، و كان من بين ما اضطر هذه الحشود إلى هجرة الريف إلى المدينة، فرارا من الاضطهاد الإداري و الرغبة في تعليم أولادهم بالمدارس و الاستفادة من العمل في بعض الورش و الحظائر و لو لمدة أسابيع قليلة في العام [1].

أما عن التمييز الحاصل بين الظروف المؤهلة للمزارعين فكان جد مجحف في حق الفلاح الجزائري و يخدم كثيرا المزارعين الفرنسيين لقد أنشئت في الجزائر مصارف محلية و مصارف في المناطق الزراعية لأجل تنمية الاستعمار و كان المستوطنون الذين يشكلون نقابات أو جمعيات تعاونية يقترضون من هذه المصارف جميع ما يحتاجون إليه لتحسين الأجهزة التي تلزمهم للإنتاج و علاوة على ذلك كان بنك الجزائر و البنوك العقارية و بقية البنوك الأخرى تمنحهم سلفا كبيرة و كان اتصالهم بنوابهم و الإعانات التي تقدمها لهم فرنسا من أكبر الأسباب التي ساعدتهم في التغلب على المصاعب التي تتعرض لها زراعتهم في الجزائر. و بهذا فقد منح المستوطنون الفرنسيون جميع التسهيلات اللازمة لنجاح مشاريعهم في الوقت الذي لم يعمل شيء قط من هذا القبيل للفلاحين الجزائريين. فقد ظلت المصارف الزراعية و البنوك مغلقة في وجوههم و لم تبد من الحكومة الفرنسية أي مبادرة لمساعدتهم.

لقد أنشؤوا لأجله بعض الجمعيات الخيرية التي كانت بمثابة صناديق إعانة و تأمينا من الجوع كما أن قانون 14 أفريل 1893 الذي أنشئت بموجبه هذه الجمعيات نص على أنها مكاتب للإحسان. و هذه الجمعيات الخيرية للإغاثة و التسليف المشترك في الجزائر تهدف إلى إعطاء مساعدات مؤقتة للمواطنين و للعمال الزراعيين أو المزارعين الفقراء المصابين بالأمراض أو الحوادث و أن تقوم بمنح قروض سنوية عينية أو نقدية للمواطنين وللفلاحين الخماسين لكي يستمروا في إصلاح زراعتهم و تنميتها و تحسين ما لديهم من المواشي.

و هكذا أهمل أمر الفلاحين الجزائريين و تركوا لمصيرهم البائس فلم يحصلوا على المساعدات الكافية من المصارف و لا إعتمادات من البنوك و لا العون من فرنسا و لم يتمكنوا بالطبع من الحصول على الرقي و الازدهار الذي حصل عليه الفرنسيون المستعمرون. و هكذا قد جعلت نتائج الجمعيات الخيرية وباءً على الفلاحين فقد جعلتهم تحت رحمة المرابين و رجال العمال الخالين من الضمائر مما عجل في خرابهم و

[1]- بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 67 .

بؤسهم[1]. صحيح أن الزراعة التي يعيش منها الجزائريين قد تراجعت و أصبح الشعب الجزائري يعاني الجوع و الفقر المدقع لكن في المقابل أنظر معي لنرى الزراعة الفرنسية في الجزائر كيف هي هذه الزراعة المسقية بمعانات الجزائريين و التي نمت في أراضي الجزائريين الذين حرموا منها من دون ذنب و أصبحت تزرع لأغراض كولونيالية.

لقد اتخذ راندون بعد تعيينه حاكما عاما على الجزائر، من الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار و ربطه بالمصلحة العليا لفرنسا، ففي عهده أصدر المراسيم و القرارات المتضمنة تشجيعا أكبر للهجرة، وضمان البنيات الأساسية لإقامة اقتصاد زراعي متين ، يكون فيه التركيز على المزروعات الصناعية بالدرجة الأولى كالتبغ و الحلفاء و القطن و الكروم التي تركزت زراعتها بشكل كبير كسهول متيجة، وفي معسكر ، تلمسان، عين تيموشنت، سيدي بلعباس، عنابة و غيرها[2]. وتوسعت مع مرور الوقت زراعة الكروم التي حققت إنتاجا غزيرا لملاءمة المناخ ووفرة المياه، ووفرت على فرنسا غلافا ماليا معتبرا ارتبط بوارداتها من منتوج الخمر الأوروبي. و إلى جانب هذه المحاصيل، اتجهت الزراعة من الخمسينيات نحو إنتاج الحبوب التي خصصت لها مساحات شاسعة في مختلف مناطق الجزائر، و استقطبت العديد من المستوطنين الجدد الذين وجدوا في هذا النوع من الزراعة مصدرا للربح الغزير، بعدما اشتد الطلب على أنواع الحبوب في الأسواق الفرنسية بشكل متزايد [3]. واستخدمت في ذلك التقنية الزراعية لخدمت مئات الآلاف من الهكتارات في إنتاج القمح بنوعيه و الشعير . وفي المقابل لم ترق زراعة القطن إلى مستوى النجاح الذي حققته الزراعات الأخرى بَيْدَ أن الشروط المناخية في الجزائر غير ملائمة لإنتاجه، لذا تحولت نطاقات إنتاجه في متيجة و وهران و عنابة إلى زراعة التبغ و الكروم على وجه الخصوص. و نتيجة لتوسع النشاط الزراعي ، ازدادت حركة مصادرة الأراضي و تحويلها إلى المستوطنين المتدفقين باستمرار على الجزائر، وحتى إلى الشركات الأوروبية، ففي ربيع 1853 تحصلت شركة جنيف على مساحات هامة من الأراضي المحيطة بمدينة سطيف بالإقليم الشرقي فاقت مساحتها 20 ألف هكتار، وفيها أنجزت الشركة ذاتها 11 قرية استيطانية عمرها مهاجرون سويسريون قدموا إلى سطيف، العلمة وعين أرنات[4].

---

[1]- بوعزيز، السياسة الاستعمارية 1830، المرجع السابق، ص ص 142،143.

[2]- غربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر، س.م.و.ب، م.م.و.د.ب.ح.و، دار هومة، الجزائر، ص 201.

[3]- عباد، المعمرون ، المرجع السابق، ص ص 23،24.

[4]- الغالي، المرجع السابق ، ص 202.

3- الهجرة:

إن هجرة المسلمين الجزائريين التي لم تنقطع منذ سنة 1830 لها جذور دينية عميقة، ذلك أن القرآن الكريم حث المسلمين على عدم الخضوع للكفار، أي أن الهجرة اكتست بالصبغة الدينية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم لكن فيما يخص الهجرة في العصور الحديثة، أي فيما يتعلق بالهجرة الجزائرية إضافة إلى الصبغة الدينية فكانت لها عوامل ودوافع أخرى و هي التي دفعتهم إلى الرحيل من أرض أجدادهم. فبعضهم خرجوا من بلادهم لأنهم لم يعودوا أسياداً أو رؤساء في دوارهم أو زعماء قبيلتهم، والبعض الأخر خرجوا لأنهم طردوا منرأ اضيهم وأضحوا يعانون المهانة والخوف المستمر، والبعض غادروا أملا في الرجوع يوماً إلى بلادهم منتصرين[1].

أ- الهجرة إلى الداخل عنوة و طواعية:

إن سياسة التجريد من الثروة الأرضية التي هي المصدر الرئيسي للارتزاق قد كانت هي الدافع الكبير للهجرة[2]، حيث كان هذا دافع الجزائريين المهاجرين بعد سنة 1850. وهناك من هاجر نتيجة فشل الانتفاضات وتعرضهم للعقوبات الصارمة. حيث كانت السلطات تستفيد من الأرض التي تركها المهاجرون كما استفادت من 2600 هكتار من الأرض تركتها قبيلة أولاد خالد التي كانت تقطن على ضفة وادي البردي حيث منحتها إلى قبيلة من قبائل المخزن[3].

و قامت بالتهجير الجبري للقبائل المساندة للثورات ، مثال المتعاونين مع ثورة المقراني قد مستهم عمليات التهجير الجماعي للسكان خصوصا من منطقة السوامع و أولاد عبد الله وأولاد ماضي نحو مدن الشرق الجزائري مثل تبسة، العلمة والسهول القسنطينية فارين من العقوبات التي ستسلط عليهم و هذا ما تسعى له فرنسا من تفكيك روابط العرش ككل. بحثا عن خلق الصراعات الجديدة مع الجماعات و العروش المجاورة في إطار عملية المصادرة و الترحيل و التعويض في الأراضي[4].

---

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919،ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 750.

[2]- عمار بوحوش، الهجرة إلى فرنسا: تاريخها، مجلة الثقافة، تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر، السنة الثالثة،ع 13، فيفري-مارس 1973، رئيس التحرير صالح خرفي.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،المرجع السابق، ج5، ، ص 480

[4]- بيرم كمال، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884– 1945، مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط ،جامعة منتوري قسنطينة، ب.غ. م ،2006 ، ص ص65-66.

و لقد هجرت بالقوة جماعات كثيرة من قبائل **الحشم*** بعد أن صودرت أراضيها الخصبة وأملاكها بالمناطق التلية بمجانة منذ 1876 ، وامتازت بالطابع القهري والجماعي ، أدت إلى تفكيك هذه الجماعة عن أصولها، وفصلها عن أوطانها. و لقد برزت مشاكل هذه الجماعة مع أناس المنطقة حول حدود الأراضي الممنوحة لهم في الوقت الذي بقيت فيما بينهم في المشاع حسب مواطنهم الأصلية، وانتقل الصراع الجديد الذي كان من المفروض أن يقع بين المحتل والأهالي إلى تنازع بين الأهالي الجزائريين حول الأراضي الرديئة بمختلف فرقهم [1].

و من ردود أفعال الفلاحين المستضعفين أيضا و سكان الأرياف الهروب إلى المدينة لعدم تحملهم ظلم المعمرين فتمثل هذه الطبقة المهاجرة الكادحة نصف سكان المدن و تعيش في مستوى منخفض جدا، أغلب أفرادها عاطلون لا يعملون إلا أعمالا مؤقتة مثل مسح الأحذية،و الحمالة، ومسح البيوت، و بيع الصحف، والعمل اليدوي، و البناء و الزراعة و الأشغال العامة و غيرها. و يشكل التجار و البائعون الصغار و الحرفيون حوالي 30% من هذه الطبقة في القرى المجاورة للمدن التي يسكنها المستعمرون الأوروبيون [2].

عرفت الجزائر نوعين من الهجرة النوع الأول هو الذي تطرقنا له، الهجرة الداخلية، أما النوع الثاني للهجرة فهو إلى خارج البلاد و قد توجه المهاجرون إلى كل من المغرب و المشرق إضافة إلى التوجه إلى فرنسا.

ب- الهجرة إلى الخارج:

- **<u>الهجرة اتجاه المغرب والمشرق العربيين:</u>**

تزامنت و الاحتلال الفرنسي واستمرت طيلة القرن العشرين سواء من شرق الجزائر و وسطه، جنوبه أو غربه. فابتداء من عام 1832 استوطن الجزائريون من معسكر وتلمسان بالمغرب الأقصى، ولحقتهم قبائل من بني عامر.

شهدت سنة 1837 هجرة إلى تونس وسوريا بعد أحداث قسنطينة وإبان مرحلة الإمبراطورية الفرنسية الثانية وبين 1854 و 1870 اشتدت الهجرة إلى تونس وبلاد الشام التي كانت أكثر جاذبية للجزائريين.

---

[1]- نفسه،ص 67.

* أطلق مصطلح الحشم على مجمل أنصار أحمد المقراني خلال الإشتراك مع الحسين بن خير الدين في افتكاك مدينة وهران 1563 ، و تحولوا إلى فرق حرس المقراني . وقد تعرضت لعقوبات كبيرة نتيجة دعمها لثورة 1871 . بيرم كمال، المرجع نفسه ، ص 69.

[2]- بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص ص 67،68.

استؤنفت الهجرة سواء من منطقة القبائل بعد 1871 أو من منطقة وهران بين 1874-1875 أو من الجنوب بعد ثورة بوعمامة عام 1881[1] .

ففي سنة 1883 أفادت الإحصائيات الفرنسية أنه كان في دمشق وحدها حوالي 4000 جزائري و ألف جزائري مهاجر في الحجاز [2]ومن خلال سجلات مصالح القنصلية الفرنسية التي قيدت أسماء ومهن الجزائريين القادمين إلى دمشق. يمكن حصر نوعية المهن التي اشتغل عليها هؤلاء، خاصة الأفواج التي جاءت بعد مقاومة القبائليين للحملة الفرنسية عام 1857، والذين نزحوا عقب هزيمة المقراني عام 1871: نَسَّاجين ، حَيَّاكين، حُراس، فَحَّامين، حَمَّالين على البغال وعلى الإبل ، بَنَّائين .....إلخ[3]. و في عام 1888 شهدت الجزائر هجرة اتجاه سوريا أتت من عمالة قسنطينة و منطقة القبائل و التي أقلقت الإدارة الفرنسية إذ ذكر التحقيق الذي أجري في 11 سبتمبر من نفس السنة نزوح 78 عائلة و 347 شخص. ولم تتوقف موجة هجرات الجزائريين اتجاه تونس و سوريا حيث ذكرت الإحصائيات إلى هجرة237 شخص عام 1896 وإلى وصول 800 جزائري إلى مدينة بيروت عام 1898.

أما في سنة 1900 فكان هناك نزوح كبير من مناطق سطيف و برج بوعريريج إلى سوريا أيضا، بعد بيع ممتلكاتهم، وهذا يدل على يأسهم من العيش بسلام في أراضيهم و ديارهم، فقرروا الفرار بأنفسهم و دينهم من ظلم و حكم العدو [4].

- **<u>الهجرة اتجاه فرنسا:</u>**

لقد كانت الهجرة في بادئ الأمر لا تثير الانتباه لذلك يصعب علينا تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا لكن المؤكد أنها بدأت قبل سنة 1874 و هي السنة التي صدر فيها مرسوم يفيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على إذن السفر. فبعد صيف 1898 تولت وفود الجزائريين على مكاتب الإدارة الفرنسية من أجل الحصول على رخصة الهجرة، حيث سجلت هذه الفترة أعلى نسبة، حوالي7000 شخصا فقد ضاقت بهم السبل بسبب البطالة، والعمل الموسمي، و الخماسة فضلا على التدهور الفادح في سعر الحبوب والمواشي،

---

[1]- إبراهيم مهديد، مقاومة الجزائريين بالهجرة إلى الديار الإسلامية –عمالة وهران نموذجا-،<u>مجلة عصور</u>، ع4-5، ديسمبر 2003/ جوان 2004 ،ص145.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ،ص ص 481،483 .

[3]- نور الدين ثنيو،هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة و الدين 1848-1912 ،<u>أعمال الملتقى العلمي الأول ماي 2008</u> ، سسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي و الحاضر ، مخبر الدراسات و الأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة الرحلة ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص101.

[4]- إبراهيم مهديد ، المرجع السابق، ص145.

ومصادرة الأراضي وسياسة التهميش بالإضافة إلى الأسباب الطبيعية مثل الجفاف الذي حرم القطيع من العلف والكلأ. فكان أغلبية طالبي السفر إلى الخارج رددوا أن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك تعود إلى قائمة طويلة من الشكاوى، من ذلك: المبالغة في فرض الضرائب المرهقة، الرسوم القضائية، البطء الشديد في معالجة قضايا الأهالي من طرف قاضي الإسلام، رفع عقيدة التنديد ضد مصادرة أراضيهم، وضد الاستيلاء على أراضي المسلمين، إنشاء مراكز استعمارية[1]. وكانت طليعة المهاجرين هم رإ عاة الذين رافقوا أغنام مستخدميهم المعمرين إلى مدينة مرسيليا، و التجار المتجولون بالسجاجيد و التحف الجزائرية و الخدم لدى الخواص من الفرنسيين أيضا [2].

هذه الظروف القاسية هي التي دفعت الكادحين إلى الهجرة إلى فرنسا في أعداد ضخمة حتى بلغوا نصف مليون شخص طلبا للعمل و بحثا عم مورد للرزق، ولكن الاستعمار حتى في فرنسا لاحقهم بالمتاعب فسلط عليهم الذل و الهوان، و سخرهم إلى العمل في مهن شاقة مرهقة لا مستقبل للعامل فيها، بأبخس الأجور، و دون أي ضمان اجتماعي، أو رعاية صحية، أو قانونية. و أكثر من هذا فإنهم تعرضوا لمعاملة عنصرية فظيعة تميزت بالشدة و الغلظة و القساوة، فحرموا من معظم المزايا التي يتمتع بها العامل الفرنسي، وفرض عليهم العمل من 12 إلى 14 ساعة في اليوم بأجر لا يزيد على 14 إلى 20 ألف فرنك في الشهر مع عدم ضمان الاستمرار في العمل، هذا في حين العامل الفرنسي لا يعمل إلا ثماني ساعات في اليوم بأجر لا يقل في المتوسط على ألفي فرنك قديم في اليوم.

ثم إن العامل الجزائري لا يسمح له بأن يعمل في حقل الصناعات الفنية، أو المعامل الهامة حتى لا يتمكن من تعلم أي حرفة أو مهنة فنية تتيح له ضمان العيش و العمل، وحتى لا ينقل تلك المهنة إلى بلاده و ينشرها بين إخوانه، ومن أجل ذلك حدد عمل الجزائريين في الأعمال الشاقة اليدوية مثل الحفر، الشحن، نقل التربة، جر العربات في المناجم و المباني و الطرقات و غيرها، و هذه الظاهرة عامة على العامل الجزائري سواء كان في فرنسا أو الجزائر. و أبسط مثل على ذلك في الجزائر، العامل الذي يشتغل في قطف نبات الحلفاء فهو يتقاضى 1500 فرنك قديم عن عشرة أيام يعمل في كل منها 12 ساعة بمتوسط أجر الساعة الواحدة لا يزيد عن 20 فرنك قديم [3]. نشير إلى أنه ليس سو ى الفلاحين و المصادرة أملاكهم فقط هم من هاجروا فقط بل كانت هناك جماعة من السياسيين الجزائريين كانت قد هاجرت إلى باريس بعد

[1]- نور الدين ثنيو،المرجع السابق ، ص100.

[2]- زوزو، الدور السياسي للهجرة ، المرجع السابق ، ص12.

[3]- بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص ص68،69.

الاحتلال مباشرة تحت ضغط الجنرال كلوزيل و الدوق **سافاري دي روفيقو*** و كان من بين المهاجرين حمدان بن أمين السكة، أحمد بوضربة و حمدان خوجة[1].

4- محاربة الدين الإسلامي

أ- الاستيلاء على الأوقاف:

مما لا شك فيه أن الإدارة الفرنسية قد وعت منذ الأيام الأولى لها في الجزائر للدور المميز الذي تلعبه الأوقاف فلهذا حاولت الإدارة الفرنسية منذ الشهور الأولى الوصول إلى كيفية القضاء عليها ~~هذه الأوقاف~~ بشكل متدرج و كذا بتكليف الباحثين لأن هذه الدراسة تعتبر الوسيلة الوحيدة لمعرفة القدرة الاقتصادية لقطاع كبير من الأملاك العقارية و الأراضي الزراعية ، كان هدفهم التعريف بالوقف و تحديد تشريعاته، و من ثم محاولة استغلال أحكامه لفائدة التوسع الاستعماري و مشاريعه التعميرية خاصة و أن الإدارة الاستعمارية نظرت إلى الأوقاف العقارية على أنها إحدى أبرز العوائق التي حالت دون التطور الاستيطاني الفرنسي في الجزائر ، و القائم على أساس مبدأ تشجيع انتقال الأملاك من أيدي الجزائريين إلى المعمرين و هو ما يتناقض مع التشريعات و القوانين المسيرة للأوقاف العقارية [2].

إن كل هذا جعل الاستعمار الفرنسي يضع حدا لنمو أراضي الوقف و تقليص مساحتها، إذ تمت تصفية أراضي الوقف بفعل سلسلة من المراسيم و القوانين التي نصت على رفع الحصانة عليها و إدخال المعاملات العقارية الحرة [3]. و كانت البداية بمقتضى قرار 8 سبتمبر 1830 الذي لم يشرع في تنفيذه إلا في 7 ديسمبر من نفس السنة و الذي أممت بموجبه أوقاف الممتلكات الإسلامية (أوقاف مكة و المدينة) و كذا الأوقاف الخاصة بالتعليم القرآني [4] ، و المساجد و أوقاف الأندلس و سبل الخيرات و غيرها .

و يحتوي هذا القرار على ثماني مواد جاء في الأول منها: كل المنازل و التجار و الدكاكين و البساتين و الأراضي و المحلات و أية مؤسسة مهما كان عنوانها ، موجهة إلى مكة و المدينة أو المساجد أو أية جهات

---

[1]-أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الإحتلال، م.ب.د.ع، القاهرة، 1970،ص ص 61،79.

* ولد سافاري دي روفيقو (Savary Duc de Rovigo) سنة 1774 بمنطقة الأردان، إلتحق بالجيش في سنة 1790، في 28 ديسمبر 1831 إنتقل إلى الجزائر وكان من المؤمنين بضرورة احتفاظ فرنسا بالجزائر، تعرضت البليدة على يد رجاله للحرق و النهب و جميع أشكال الإبادة اللاإنسانية، غادر الجزائر مريضا يوم 4 مارس 1833 و توفي بباريس بعد 3 أشهر. غربي الغالي، المرجع السابق، ص ص 313،314.

[2]-سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص 108 .

[3]- الغالي غربي ، العدوان الفرنسي، المرجع السابق، ص 273 .

[4]- سعد الله، ، المرجع السابق، ص 109 .

محددة، ستكون مستقبلا تحت إدارة الدومين و هي التي تؤجرها و هي التي ستحصل منها على المداخيل و تقدم عنها الحساب على من يهمه الأمر [1]. قامت الإدارة الفرنسية خلال سنة 1830 بغلق 13 مسجدا كبيرا و 108 مسجدا صغيرا و 32 جامعا و 12 زاوية، و من أبرز المساجد الجزائرية التي تعرضت إلى التشويه بتحويله إلى كاتدرائية هو مسجد كتشاوة، حيث وقعت له تغييرات داخلية جذرية[2]. و لقد حدث هذا الأمر في عهد القائد العام لفيلق الاحتلال الدوق دي روفيقو بتاريخ 24 ديسمبر 1832 حيث أطلق عليه اسم كاتدرائية القديس فليب [3]، كما أنه لم يتوانى قادة الاحتلال حتى في هدم بعض المساجد كمسجد علي خوجة[4].

و لدعم القرار سالف الذكر صدر قرار آخر في 1 أكتوبر 1844 نص على أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة و أنه بفعل هذا القرار أصبح يخضع لأحكام المعاملة المتعلقة بالأملاك العقارية الأمر الذي سمح للمعمرين بالحصول على مساحات شاسعة من هذه الأراضي التي كانت تقع بضواحي المدن الجزائرية الكبرى [5]، وإلى جانب هذه القرارات التي خصصت للأوقاف بشكل عام ، هناك قرارات أخرى تصدر من حين لآخر ، مثل ذلك القرار الصادر في 4 جوان 1843 الذي يقضي بضم أوقاف لجامع الكبير و موظفيه و مهما كان عنوانها و مهما كان اسمها تبقى داخلة تحت يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية [6].

و هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على مدى الحقد الدفين الذي دخلت به فرنسا إلى الجزائر، وعلى تشوقها للقضاء على كل ما يرمز إلى الإسلام في هذه البلاد في أسرع وقت.

ب- محاولة تنصير الجزائريين:

لقد سعت الإدارة الاستعمارية جاهدة و منذ الوهلة الأولى إلى تمسيح الجزائريين ذلك لأنها جاءت لتنتقم من الإسلام و المسلمين ولتنشر المسيحية من الجزائر إلى كافة إفريقيا[7] ، و للوصول إلى هذا الهدف اتبعت الإدارة الاستعمارية في الجزائر إستراتيجية خاصة في عملية تمسيح الجزائر، تمتاز بالتدرج فحاولت في البداية إبراز المعالم المسيحية الموجودة في الجزائر، و التي تعود إلى فترة ما قبل الفتح الإسلامي للمنطقة، و

---

(1)- زوزو، نصوص و وثائق ، المرجع السابق، ص 234.

(2)- سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص80.

(3)- بقطاش، المرجع السابق ، ص 52.

(4)- نفسه ، ص 53.

(5)- زوزو، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص 136 .

(6)- بقطاش، المرجع السابق،ص60 .

(7)- صالح عوض، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام و النشر، الجزائر،1989، ص15.

كذا التنقيب على الآثار المدفونة في الأراضي الجزائرية و التي تعود إلى العهد الروماني، حتى يتم إقناع الناس أن الأصل في الجزائر هو الديانة المسيحية وبالتالي يجب الرجوع إلى هذا الأصل و نبذ الإسلام.

فلقد أعلن أحد الجنرالات الفرنسيين و هو الجنرال دوماس قائلا «كلما تعمقنا في الحفر وجدنا تحت القشرة الإسلامية التي تغطي البربري رحيقا مسيحيا، وعند ذلك ندرك بأن القبائلي الذي كان في القديم مسيحيا لم يتحول كلية إلى دينه الجديد»، كما وقف ذات يوم **لويس كافينياك*** الذي كان حاكما عاما للجزائر خلال سنة 1848 أمام صليب منقوش على صخرة في مدينة موزاية (غرب الجزائر بالقرب من مدينة البليدة) قائلا: «بما أن روما قد حكمت هنا فما علينا إلا أن نواصل عملها»[1].

كما عمدت الإدارة الفرنسية إلى تمسيح المحيط، وإبراز عملية ممارسة الطقوس الدينية علنية حتى يؤثروا من خلال ذلك على الشعب الجزائري، ففي مدة 7 سنوات أي من سنة 1838 إلى سنة 1845 تم إنجاز حوالي 60 كنيسة و معبدا و 16 مؤسسة دينية وجلب للجزائر 91 قديسا و 140 إطارا من النساء و الرجال في الشؤون الدينية، و في سنة 1843 قام رجال الدين المسيحي بإنشاء ملجأ في بوفاريك و آخر في بن عكنون كان الغرض منهما التوجه إلى سياسة التنصير الجماعي بتوجيه اهتمامهم إلى دور الأطفال و الملاجئ ، وعلى هذا الأساس تم بناء مدرسة في وهران ضمت حوالي 1500 تلميذ[2].

ومن هنا يمكن القول أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر في عملية تنصيره للمجتمع الجزائري شرع أولا في تنصير المحيط ومن ثم الانتقال إلى تنصير الإنسان. و لا ينكر عاقل أن التنصير الفرنسي في الجزائر قد فشل فشلاً ذريعًا في تحقيق أهدافه الرامي إلى تشكيك الجزائريين في دينهم ، فرغم انتشار الأمية وغياب المؤسسات العلمية والعجز الحاصل في النخب الفكرية ما كانت الهوية الجزائرية لتصمد أمام هذا المخطط لولا تصلب الجزائريين في دينهم.

---

[1]- الغالي غربي، المرجع السابق ، ص 275.

*لويس أوجين كافينياك (Louis Eugène Cavaignac) ولد في 15 أكتوبر 1802 بباريس، كلف بمهام عسكرية في بالجزائر و شارك في الحملة على معسكر، إقترف جرائم في حق أهالي تلمسان، تمت ترقيته برتبة جنرال في مارس 1848. الغالي غربي، المرجع السابق ، ص 325.

[2]- بقطاش، المرجع السابق ، 52، 53.

من خلا دراستنا لآثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري اتضحت لنا خطورة هذه السياسة لأنها من خلال الإتيان بجالية أوروبية و إسكانها في الأراضي الجزائرية تكون قد مارست كل أنواع الظلم و الاستبداد على الجزائريين من أجل تحقيق أهدافها دون مراعاة ما هي عواقب هته الأعمال .

أدركت فرنسا منذ البداية أن بقاءها في الجزائر مرهون بتمركز المستوطنين الأوروبيين ، ولن يكون ذلك إلا بنقل الحياة الأوروبية بوسائلها وهياكلها إلى الجزائر لجعلها طبق الأصل للنموذج الغربي .

ولترسيخ دعائم هذا المشروع الاستيطاني سَنَّ الفرنسيون عدة قوانين تطمح إلى تفكيك الروابط الأسرية و هدم البنى الأساسية و إلغاء الوجود المادي والمعنوي للمجتمع الجزائري ، و كانت خلاصة فكرته الأساسية أنه ينبغي أن يذوب المسلمون في الحضارة الفرنسية فقد قامت هذه السياسة الماكرة بـ:.

- مارس المستعمرون الفرنسيون شتى أنواع الإبادة والاضطهاد في حق الجزائريين و باشروا باغتصاب الأراضي وإعطائها للمستوطنين الأوروبيين فقد استحوذت فرنسا على ثلث الأراضي الخصبة في الجزائر ما يعادل 14 مليون هكتار.

- قاموا بمحاربة الشعب المسلم في عقيدته، فلم تَسْلَم حتى الأوقاف من أيديهم فتم تحويل كثير من المساجد إلى كنائس أو مخافر للشرطة أو ثكنات للجيش وإتباع سياسة تبشيرية تهدف إلى القضاء على دينه ومعتقده الإسلامي، وإحياء كنيسة إفريقيا الرومانية التي أخذت بمقولة " إن العرب لا يطيعون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين، ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين".

- لقد أحدث المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر جروحًا عميقة في بناء المجتمع الجزائري، حيث عملت فرنسا على إيقاف النمو الحضاري والمجتمعي للجزائر مائة واثنتين وثلاثين سنة، وحاولت طمس هوية الجزائريين الوطنية بمعاداة العروبة والإسلام، فعملت على محو اللغة العربية، وطمس الثقافة العربية والإسلامية، وبدأ ذلك بإغلاق المدارس والمعاهد وعدم السماح لأي شخص أن يمارس تعليم اللغة العربية إلا بعد الحصول على ترخيص خاص وفي حالات استثنائية، ومن ناحية أخرى عملت على نشر الثقافة واللغة الفرنسية، واشترطوا في كل ترقية اجتماعية ضرورة تعلم اللغة الفرنسية، بحيث كرس الاحتلال الجهل عند الجزائريين بعد تجريدهم من المدارس المحلية و المؤسسات الدينية و الثقافية.

- تصفية الأسس المادية والمعنوية التي يقوم عليها هذا المجتمع، بضرب وحدته القبلية والأسرية من خلال تفكيك الملكية الجماعية و استبدالها بالملكية الفردية لألا يكون هناك مواقف جماعية.

-ساءت أحوال الجزائريين كثيرا إبان فترة الاحتلال من جراء النهب المنظم وإرهاقه بالضرائب الكثيرة والغرامات المالية المختلفة، وسلب أراضيه الصالحة للزراعة و تهجيره منها لمنحها للمعمر، وطرده إلى المناطق القاحلة فصارت الجزائر تعيش فقرا مدقعا و مجاعة دائمة.

-استحداث مستوطنات جديدة في مناطق إستراتيجية للتحكم في مراكز التوتر و أيضا للتحكم في مناطق الثراء الأراضي الفلاحية الخصبة لتدعيم فرنسا بالمواد الأولية.

- أدى الاستيطان بالجزائريين إلى الهجرة من ديارهم سواءً إلى المدن أو إلى خارج البلاد مباشرة و ذلك لعدم تمكنهم تحمل اضطهاد الفرنسيين لهم و لأبنائهم.

-عاشت الجزائر العديد من المقاومات الشعبية الثائرة ضد الظلم و الجور، و مثال ذلك ثورة الشيخين المقراني و الحداد عام 1871 عَوَّفت فرنسا أن الجزائري لا يقبل الذل و أن دمائه فداء للوطن و حبه لأرضه من حبه لله ، فأدهشت بذلك فرنسا و أثارت مخاوفها وكان ردة فعلها عنيفة جدا ضاعفت فيها العقوبات المسلطة على الثائرين و الداعمين لهم، ترتبت عنها أعمال تعسفية كالإبعاد و التهجيرو الحكم بالإعدام و الحبس و النفي و خاصة النفي إلى كاليدونيا الجديدة هذه المنطقة التي فقد فيها العديد من الجزائريين هوياتهم ولغتهم و دينيهم.

رغم ما قامت به فرنسا من أعمال وحشية في حق الجزائريين من تشريد و تقتيل و انتهاك للحرمات إلا أنها لم تتوصل إلى مبتغاها و لم يستسلم الجزائريون لها و لسياساتها القمعية و تقوقعوا واحتضنوا تراثهم المتمثل أساسا في اللغة العربية والدين الإسلامي و قاوموا المستعمر باستماتة جعلت السحر ينقلب على الساحر و جعلت الفرنسيين جيوشا أو مستوطنين يذرفون دماء شهدائنا دموعا من أعينهم و الأراضي التي سلبوها من أهاليها دون حق شوكا يمشون عليه و هم مغادرون لهذه الأراضي التي رأوا فيها جنة الله في أرضه.

الملاحق

الملحق رقم 1: أول بيان وجهته فرنسا للشعب الجزائري بعد الإنزال العسكري في الجزائر عام 1830

جاء في هذه الوثيقة التاريخية :

هذه مناداة من سار عسكر أمير الجيوش الفرنساوية إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل

بسم الله المبدي المعيد وبه نستعين

يا أيها ساداتي القضاة و الأشراف و العلماء وأكابر المشايخ والاختيارية، إقبلوا مني أكمل السلام وأشمل على اشراف قلبي بمزيد من العز و الإكرام، أما بعد اعلموا هداكم الله إلى الرشد و الصواب سعادة سلطان فرانسه مخدومي وعزة جنابه الأعلى عز نصره، قد أنعم علي بتوليته أياي منصب سار عسكر ويا أعز أصدقائنا ومحبينا سكان الجزائر ومن ينتمي إليكم من شعب المغاربة أن الباشا حاكمكم من حيث أنه تجرأ على بهدلة بيرق فرانسه المستحق كل اعتبار، وإقدام على إهانته فقد سبب بجهله هذا كل ما هو عتيد أن يحل بكم من الكوارث و المضرات لكونه دعى عليكم الحرب من قبلنا، فإن عزة اقتدار سلطان فرانسه دام ملكه نزع الله من قلبه ورأفته المعروفة المشهورة، فلا بد أن هذا الباشا حاكمكم – من قلة بصيرته وعماوة قلبه – قد جذب على نفسه الإنتقام المهول، وقد دنا منه القدر المقدر عليه ومن قريب يحل به ما استحقه من العذاب المهين.

أما أنتم يا شعب المغاربة، إعلموا أو تأكدوا يقينا أني لست آتيا لأجل محاربتكم، فعليكم أن لا تزالوا آمنين ومطمئنين في أماكنكم وكل ما لكم من الصنائع و الحرف براحة سر. ثم إني أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد يضرّكم لا في مالكم ولا في أعيالكم ومما أضمن لكم أن بلادكم وأ اضيكم وبساتينكم وحوانيتكم وكل ما هو لكم صغيرا كان أو كبيرا يبقى على ما هو عليه ولا يتعرّض لشيء من ذلك جميعه أحد من قومنا، بل يكون في أيديكم دائما، فامنوا بصدقي كلامي، ثم إننا نضمن لكم أيضا ونعدكم وعدا مؤكدا غير متغير ولا متأول أن جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي عليه الآن و أكثر، وأنه لا يتعرّض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم، فإنّ حضورنا عندكم ليس هو لأجل محاربتكم وإنما قصدنا محاربة باشتكم الذي بدأ وأظهر علينا العداوة و البغضاء. ومما لا يخفى عليكم غاية تحكمه وقبح طبعه المشؤوم. ولا ينبغي لنا أن نطلعكم على أخلاقه الذميمة وأعماله الرذيلة فإنّه واضح لديكم لأنّه لا يسعى إلا على خراب بلادكم ودثارها وتضييع أموالكم و أنفسكم. ومن المعلوم أنّه إنما يزيد أن يجعلكم من الفقراء المنحوسين المبهدلين الخاسرين أكثر من المسخط عليهم، فمن أعجب الأمور كيف يغبى عنكم أن باشتكم لا يقصد الخير إلا لذاته. و الدليل كون أحسن العمارات و الأراضي و الخيل و السلاح و اللبس و الحلي وما أشبه ذلك كله من شأنه وحده.

فيا أيها أحبابنا سكان المغرب أنّه عزّ وجل ماسمح بأن يصدر من باشتكم الظالم ما فعله من أعمال الخبث و الردى إلا إنعاما منه سبحانه و تعالى عليكم حتى تحصلوا بهلاكه وبزوال سلطنته على كل خير، ويفرج عنكم ما أنتم فيه من الغم و الشدة و إذ و الحال هذه أسرعوا واغتنموا الفرصة و لا تعمى أبصاركم عما أشرفه الله عليكم من نور اليُسر و الخلاص، و لا تغفلوا عما فيه مصلحتكم، بل استيقضوا لكي تتركوا باشتكم هذا وتتبعوا شورنا الذي يؤول إلى خيركم وصلاحكم. وتحققوا أنه تعالى لا يبغي قط ضرر خليقته، بل يريد أن كل واحد من برایاه يجوز ما يخصه من وافر نعمه التي سبغها على سكان أرضه.يا أيها أهل السلام إن كلامنا هذا صادر عن الحب الكامل، وإنّه مشتمل على الصلح و المودّة وأنتم إذا شيعتم مراسليكم إلى أوردينا حينئذ نتكلمو إياهم و المرجو من الله تعالى أن محادثتنا مع بعضنا بعض تؤول إلى ما فيه منافعكم وصلاحكم، وعشمنا بالله أنكم بعدما تحققتم أن مقاصدنا و غاياتنا الفريدة ليست هي سوى خيركم ومنفعتكم تشيعوا لنا صحبة مراسليكم كل ما يحتاج إليه عسكرنا المنصور من الذخائر ما بين طحين و سمن وزيت و عجول و غنم وخيل وشعير ومايشبه، وحين وصلت مرسلاتكم هذه إلينا فحالا ندفع الثمن فلوسا نقدية على ما تريدون و أكثر. هذا و أما إن كان منكم معذا الله خلاف ذلك حتى تختاروا محاربتنا ومقاومتنا، إعلموا أن كل ما يصيبكم من المكروه و الشر إنما يكون سببه من جهتكم فلا تلوموا إلا أنفسكم فأيقنوا أنّه ضدّ إرادتنا، فليكون عندكم أنّ عساكرنا المنصورة تحيط بكم بأيسر مرام ودون تعب، وإن الله يسلّطها عليكم فإنه تعالى كما أن يأمر من يجعل لهم النصر و الظفر بالرحمة و المسامحة على الضعفاء المظلومين، فكذلك يحكم بأشد العذاب على المفسدين في الأرض العائثين على البلاد، فلا بد أنكم إن تعرّضتم لنا بالعداوة و الشر هلكتم عن آخر. هذا يا أيها السادة ما بدا لي أن أكلمكم به فهو نصيحة مني إليكم وايقنوا يقينا مؤكدا أن كلام سلطاننا المنصور المحفوظ من الله تعالى غير ممكن تغييره لأنه مقدّر و المقدر لا بد أن يكون، و السلام على من سمع وأطاع.

المصدر : Berbrugger.A, Première Proclamation française aux algériens, Revue Africaine, Office des publications universitaires, Alger, Volume 6, 1862 , PP 153,156

الملحق رقم 2 : أوطان وحدود منطقة متيجة.

المصدر: الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد، س.م. و.ب، م.م.و.د.ب.ح.و ، دار هومة، الجزائر، 2007. ، ص 349.

الملحق رقم 3 : خريطة توضح مراكز و مناطق الاستيطان في منطقة المتيجة 1839.

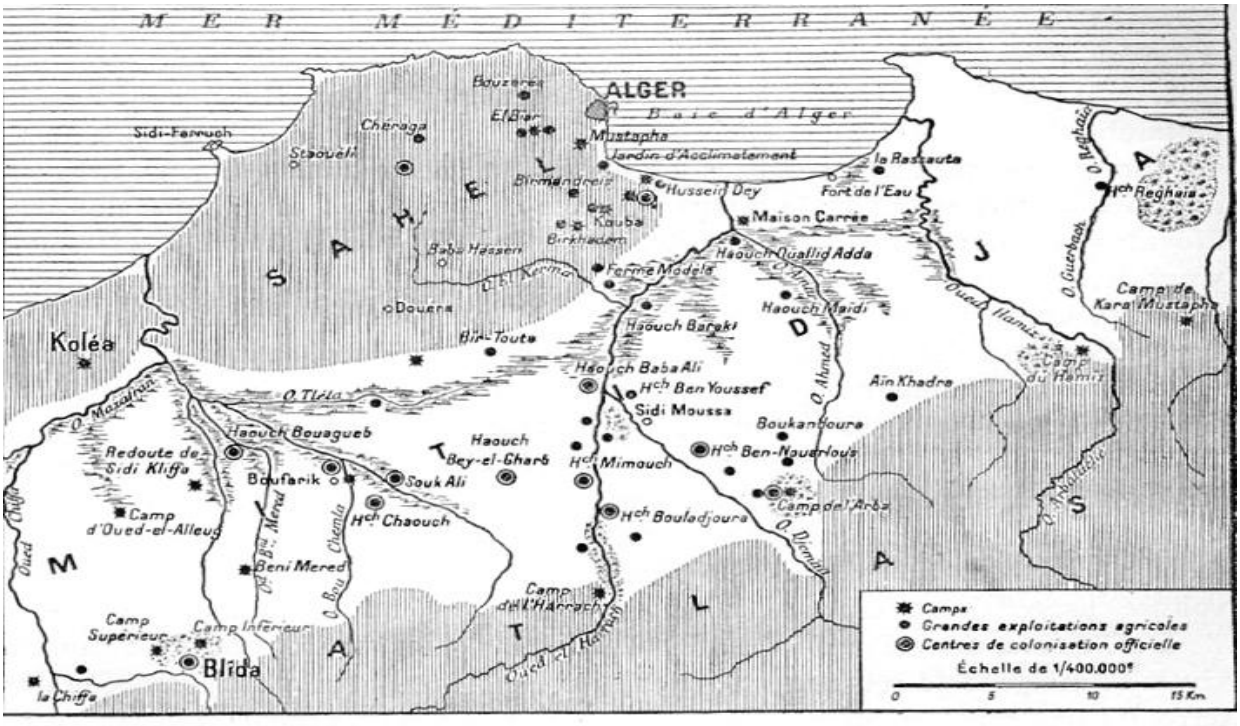

LA COLONISATION DU SAHEL ET DE LA MITIDJA EN 1839

المصدر:

Site électronique encyclopédie 1830-1962 de l'Afrique du Nord, 8:56,15/04/2013, http://encyclopedie-afn.org/Fichier: Colonisation_1839.jpg.

الملحق رقم 4 : خريطة توضح تطور الاستيطان حتى 1846.

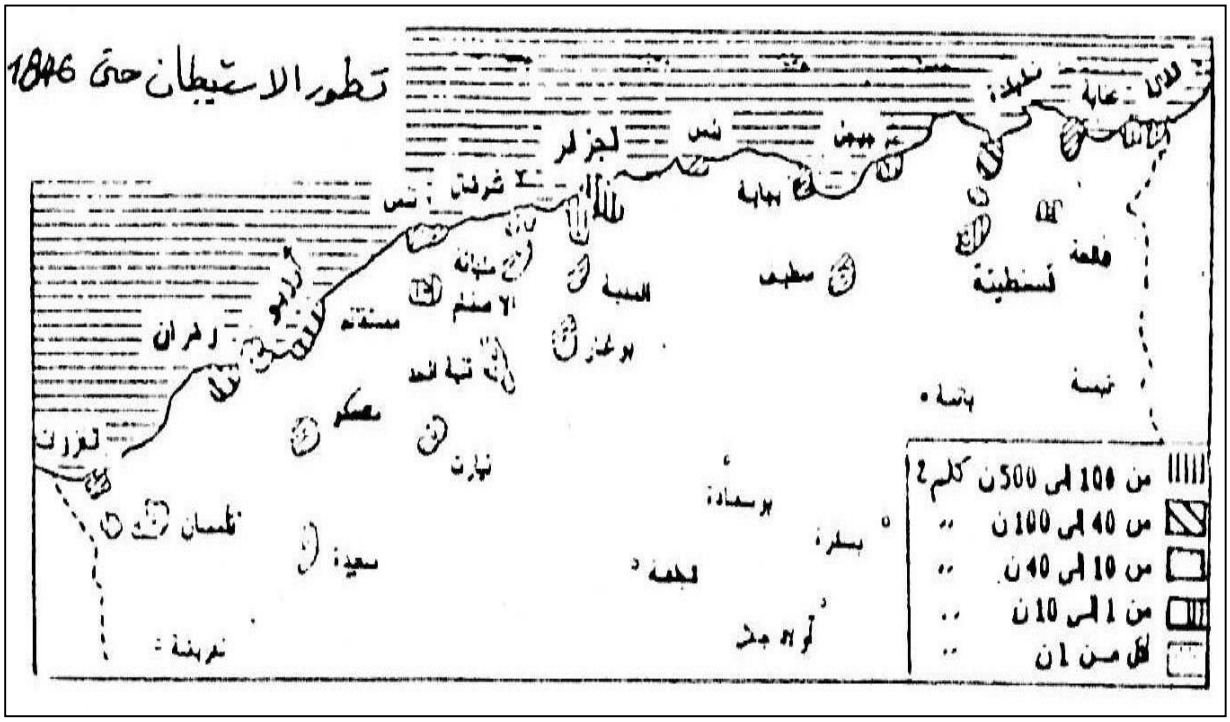

المصدر: الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد، س.م. و.ب، م.م.و.د.ب.ح.و ، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 362.

الملحق رقم 5 : مبيعات العقارات الريفية من 1863 إلى 1871

السنوات	مبيعـات من الجزائريين الى اروبيـين (هكـتار)	مبيعات من أوربيـين الى جزائريـين (هكتار)
1863	123,97	3 762 42
1864	1 766,76	1 733,38
1865	1 338,30	236,44
1866	1 104,31	1 242,01
1867	4 513,66	1 307,03
1868	28 183,68	523,07
1869	2 797,29	810,76
1870	4 354,43	840,14
1871	7 822,72	865,23
المجموع	52 005,00	11 320,00

المصدر: صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1984 ، ص 84.

الملحق رقم 6: بيع العقارات الريفية من 1877 إلى 1898

السنوات	مبيعات الجزائريين الى الاوربيين (هكتار)	مبيعات الاوربيين الى الجزائريين (هكتار)	الارصدة
1877	22 194	2 520	19 674 ـ
1878	11 288	2 848	8 449 ـ
1879	18 129	4 164	13 965 ـ
1880	40 143	2 917	37 226 ـ
1881	54 184	1 171	53 015 ـ
1882	29 093	2 465	16 628 ـ
1883	64 375	3 951	60 424 ـ
1884	32 713	3 705	29 008 ـ
1885	21 997	1 612	20 385 ـ
1886	21 557	5 037	16 521 ـ
1887	13 404	5 013	8 391 ـ
1888	15 576	5 073	10 503 ـ
1889	13 641	25 234	11 593 +
1890	19 683	6 463	13 220 ـ
1891	13 404	10 458	2 946 ـ
1892	17 806	8 869	8 967 ـ
1893	32 102	5 423	26 679 ـ
1894	23 133	5 061	18 072 ـ
1895	21 796	6 250	15 546 ـ
1896	18 643	6 619	12 024 ـ
1897	31 472	6 381	25 091 ـ
1898	27 429	10 140	17 289 ـ
المجموع	563 762	131 374	432 388 ـ

الملحق رقم 7: مبيعات الجزائريين من 1880 إلى 1908

العمالـــة	المساحة (هكتار)	ثمن البيع (فرنك)	السعر الوسطي للهكتار (فرنك)
الجزائـر	125 949	2 838 822	11 ر78
قسنطينة	171 207	21 029 839	122 ر71
وهـران	351 431	29 919 887	85 ر10
المجمـوع	648 677	60 788 549	93 ر71

الملحق رقم 8 : مبيعات الأوروبيين من 1880 إلى 1908

الجـزائر	43 227	8 538 093	177 ر03
قسنطينـة	119 009	21 359 266	179 ر48
وهـران	30 118	5 505 688	182 ر80
المجمـوع	197 354	35 403 047	179 ر38

المصدر: صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1984 ، ص 80، 82، 83.

الملحق رقم 9 : الرحلات البحرية للمستوطنين من فرنسا إلى الجزائر لسنة 1848.

CALENDRIER DES CONVOIS (1848)

N° Convoi	Départ Paris	Arrivée Marseille	Départ Marseille	Sur Corvette à vapeur	Arrivée Algérie Date et lieu		Colonies peuplées	Effectif Adultes	Effectif Moins de 2 ans
1	8.10.1848	21.10.1848	22.10.1848	*L'Albatros*	27.10.1848	Arzew	Saint-Cloud	843	
2	15.10.1848	29.10.1848	30.10.1848	*Le Cacique*	2.11.1848	Arzew	Saint-Leu	850	
3	19.10.1848	2.11.1848	?	*Le Magellan*	6.11.1848	Mostaganem	Rivoli	822	63
4	22.10.1848	4.11.1848	?	*Le Montezuma*	9.11.1848	Alger	Bl-Affroun Castiglione Tefeschoun, Bou Haroun	843	
5	26.10.1848	9.11.1848	?	*L'Albatros*	13.11.1848	Stora	Robertville Gastonville	823	
6	19.10.1848	11.11.1848	15.11.1848	*Le Cacique*	18.11.1848	Mers-el-Kebir	Fleurus	835	
7	2.11.1848	17.11.1848	20.11.1848	*Le Labrador*	?	Mers-el-Kebir	Saint-Louis	810	22
8	5.11.1848	19.11.1848	21.11.1848	*Le Christophe Colomb*	25.11.1848	Alger	Damiette Lodi	853	59
9	9.11.1848	?	25.11.1848	*L'Albatros*	1.12.1848	Tenes	Montenotte, Ponteba La Ferme	831	
10	12.11.1848	26.11.1848	28.11.1848	*Le Cacique*	30.11.1848	Stora	Jemmapes	835	
11	16.11.1848	3.12.1848	4.12.1848	*Le Labrador*	8.12.1848	Bone	Mondovi	829	
12	19.11.1848	3.12.1848	6.12.1848	*Le Cacique*	8.12.1848	Cherchell	Marengo Novi	807	
13	23.11.1848	6.12.1848	9.12.1848	*L'Albatros*	11.12.1848	Cherchell	Zurich Argonne	808	
14	26.11.1848	13.12.1848	15.11.1848	*L'Orenoque*	?	Stora	Heliopolis	870	
15	30.11.1848	16.12.1848	17.12.1848	*Le Cacique*	?	Mostaganem	Aboukir	865	40
16	10.12.1848	?	?	*Le Montezuma*	30.12.1848	Bone	Millesimo	839	
17	18.03.1849	28.03.1849	29.03.1849	*L'Infernale*	31.03.1849	Bone	Heliopolis	540	207

NOTA. — 9e convoi. La corvette *L'Albatros* n'a pu, à son arrivée, débarquer ses passagers, elle a donc rejoint Alger en pleine tempête, et est venue à Tenes par mer moins forte.

16e convoi. Une petite partie de ses colons a été ensuite répartie sur les autres colonies agricoles pour compléter les effectifs, fonction du nombre de lots dont la création était jugée possible.

17e convoi. Lui aussi a servi en partie à boucher les trous déjà nombreux (décès, abandons). De plus il comptait un certain nombre de Lyonnais (207) pris au passage.

المصدر :

Site électronique encyclopédie 1830-1962 de l'Afrique du Nord, 8:56,15/04/2013, http://encyclopedie-afn.org/Fichier:Convois.jpg

الملحق رقم 10: جنسيات المستوطنين في الجزائر سنة 1855

فرنسيون	86.969
إسبان	42.569
إيطاليون	9.082
مالطيون	6.536
ألمان	6.040
سويسريون	2.105
بلجيكيون وهولنديون	444
إنكليز وإيرلنديون	434
بولونيون	290
برتغاليون	285
إغريق	94
أجناس مختلفة	869

الملحق رقم 11: عدد المعمرين سنة 1866

الدوائر	المعمرون	هكتار	عدد المعمرين لكل 100 هكتار
الجزائر	60.018	91.580	6.553
البليدة	22.003	66.158	3.311
مليانة	4.706	13.922	3.380
وهران	46.514	104.820	4.437
مستغانم	11.217	19.023	5.896
معسكر	3.440	5.761	5.971
تلمسان	5.672	5.966	9.524
قسنطينة	14:352	85.437	1.670
عنابة	16.068	42.909	3.744
قالمة	3.297	14.914	2.210
سكيكدة	15.538	28.152	5.523
سطيف	4.501	29.188	1.542
المجموع	207.326	507.803	

المصدر: الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد، س.م. و.ب، م.م.و.د.ب.ح.و ، دار هومة، الجزائر، 2007 ،ص ص 342، 343.

الملحق رقم 12 : خريطة المناطق التي مستها المصادرات عقب انتفاضة 1871.

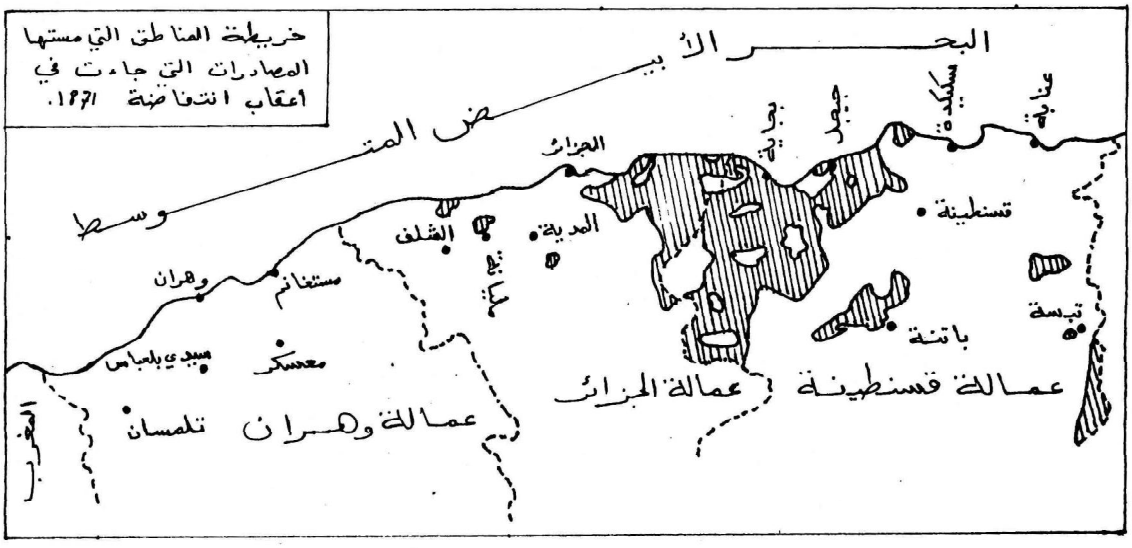

المصدر: صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1984 ، ص 76.

الملحق رقم 13 : صورة تمثل قاعة الجلسات بقسنطينة سنة 1873 إثر انتفاضة 1871.

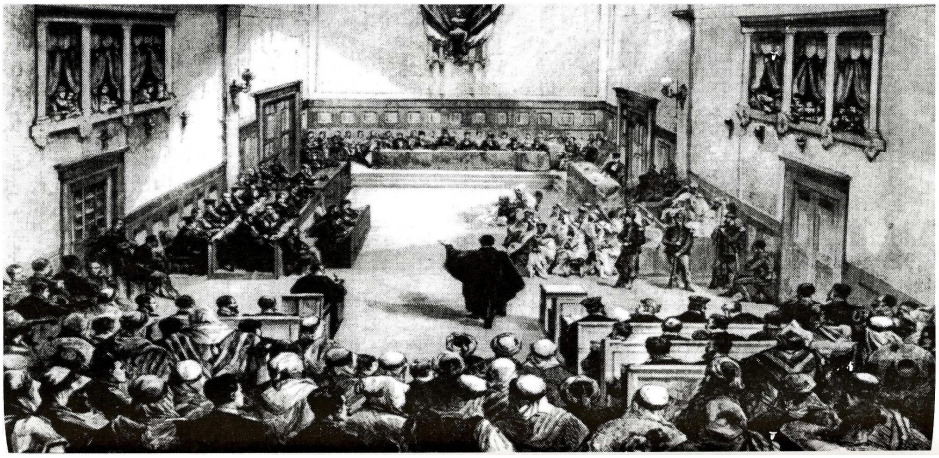

المصدر: الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج و أبعاد ثورة المقراني و الحداد ،ط1 ، دار الأمة، الجزائر، 2007 ، ص 119.

الملحق رقم 14 : الجزائريون في منفى كاليدونيا، الأعمال الشاقة.

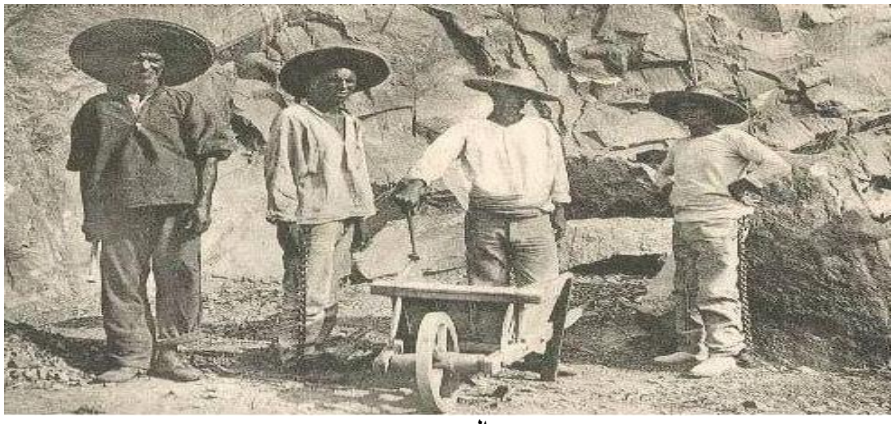

المصدر:

Site électronique de l'Institut International de l'Histoire Social , 10:00,12/03/2013, http://www.iisg.nl/collections/ new-caledonia/.

الملحق رقم 15 : وثيقتان توضحان مصادرة أراضي الشيخ الحداد و عائلته.

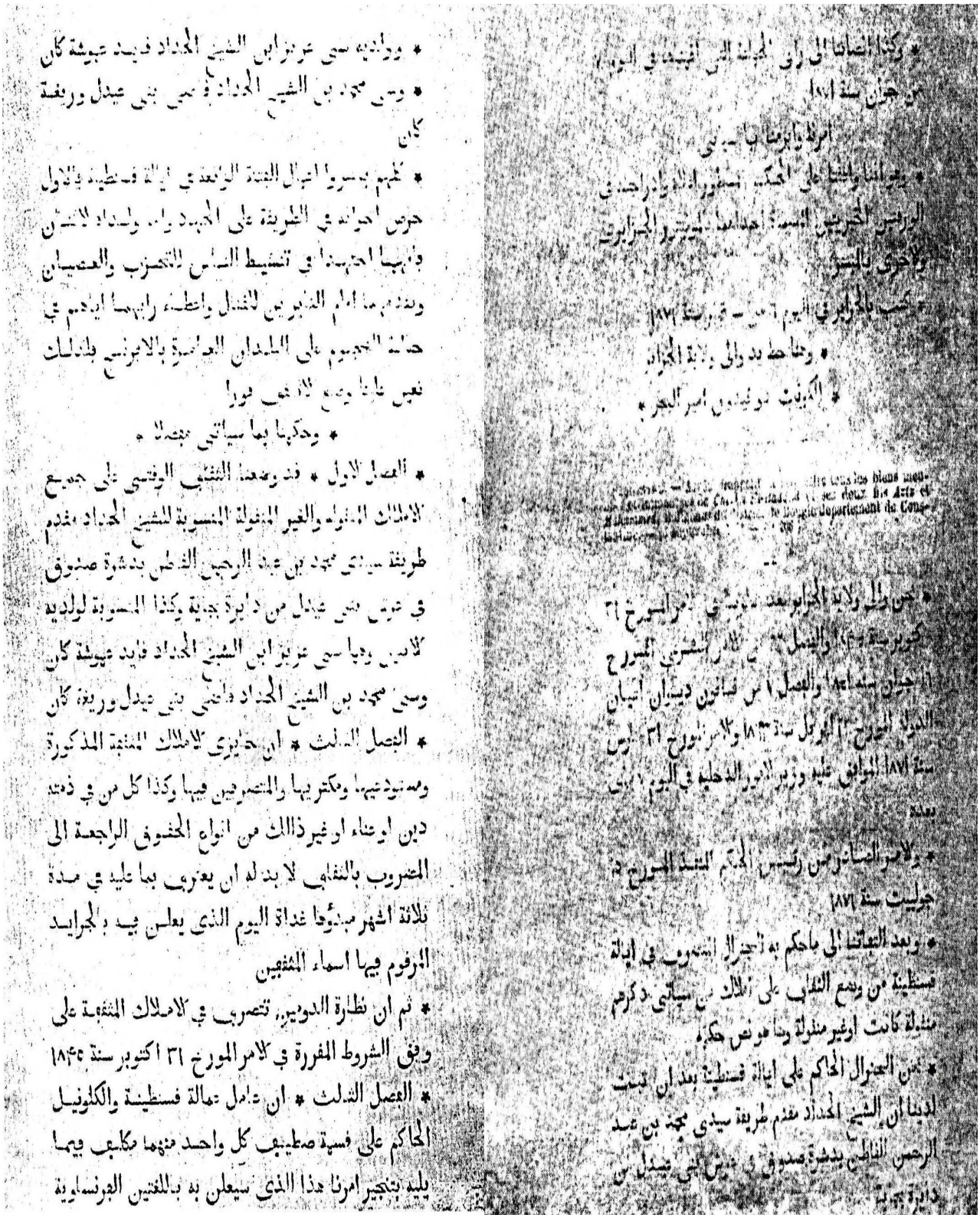

المصدر: جيلالي صاري، ، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1962/1830 ترجمة قندوز عباد فوزية، م.و.م ، م.م.و.د.ب.ح.و. 2010 ، ص ص 220، 221.

الملحق رقم 16 : السفن المقلة للجزائريين المنفيين إلى كاليدونيا الجديدة إثر انتفاضة 1871 و 1876

أسماء السفن	الإقلاع	الوصول	عدد المنفيين
– لالوار (9 قوافل)	– 5 جوان 1874 (من برست Brest)	– 16 أكتوبر 1874	– 39 متهم 5 توفوا
– كالفادوس (11 قافلة)	– 2 سبتمبر 1874 (من برست)	–18 جانفي 1875	– 62 متهم 3 توفوا
– لونافارين (17 قافلة)	–13 جوان 1876 (من تولون)	–6 جانفي 1877	–2 منهما 1 توفي
– لونافارين	–1 أكتوبر 1877	–24 جانفي 1878	– 7 (ويتعلق الأمر بالفارين من الأوراس سنة 1876)

المصدر : الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج و أبعاد ثورة المقراني و الحداد ،ط1 ، دار الأمة، الجزائر، 2007 ، ص 125.

الملحق رقم 17 : الجزائريون منفيوا كاليدونيا الجديدة- الموكب التاسع، سفينة لالوار،تاريخ الوصول 1874/08/16

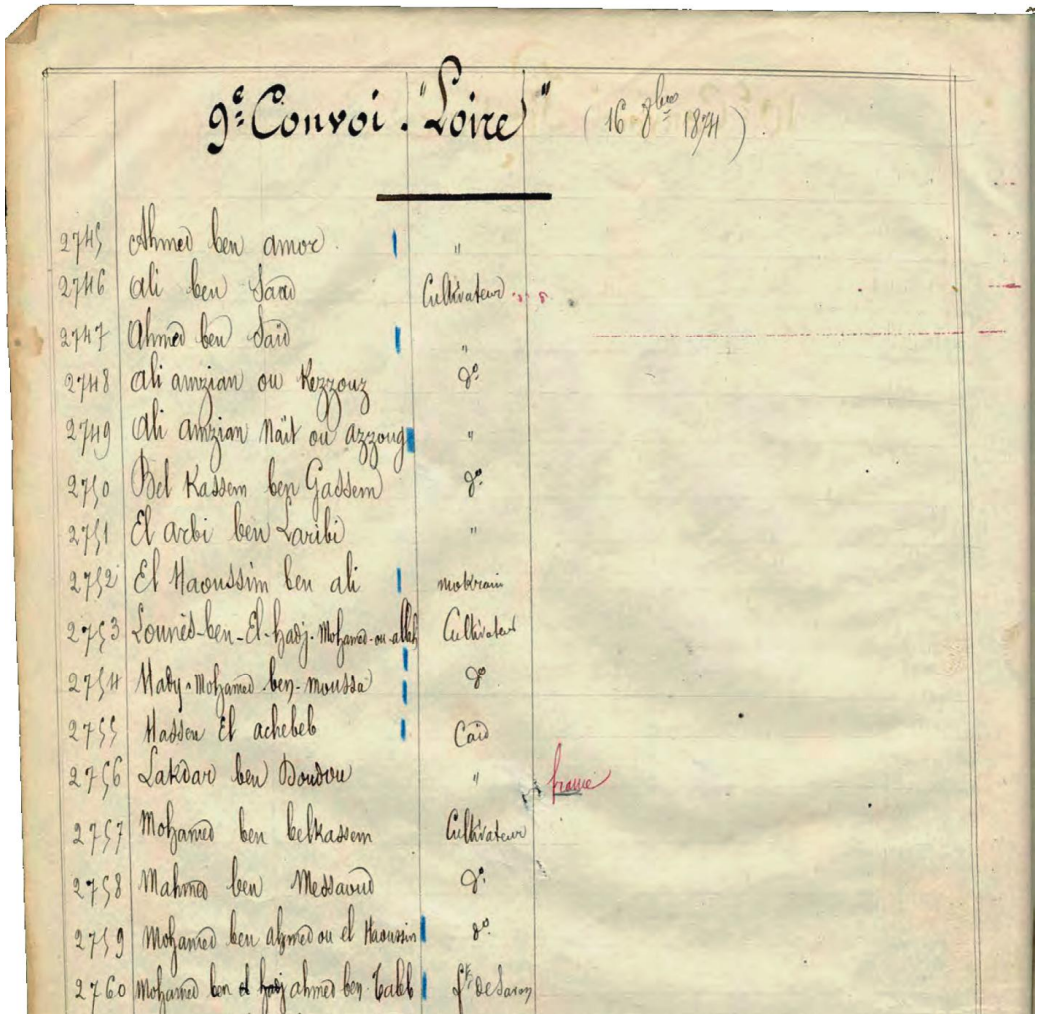

المصدر :

Site électronique de l'Institut International de l'Histoire Social , 10:00,12/03/2013 http://www.iisg.nl/collections/new-caledonia/nettlau-3155-fr.php.

الملحق رقم 18 : الجزائريون منفيوا كاليدونيا الجديدة- الموكب الحادي عشر ،كالفدوس ، تاريخ الوصول 1875/01/18

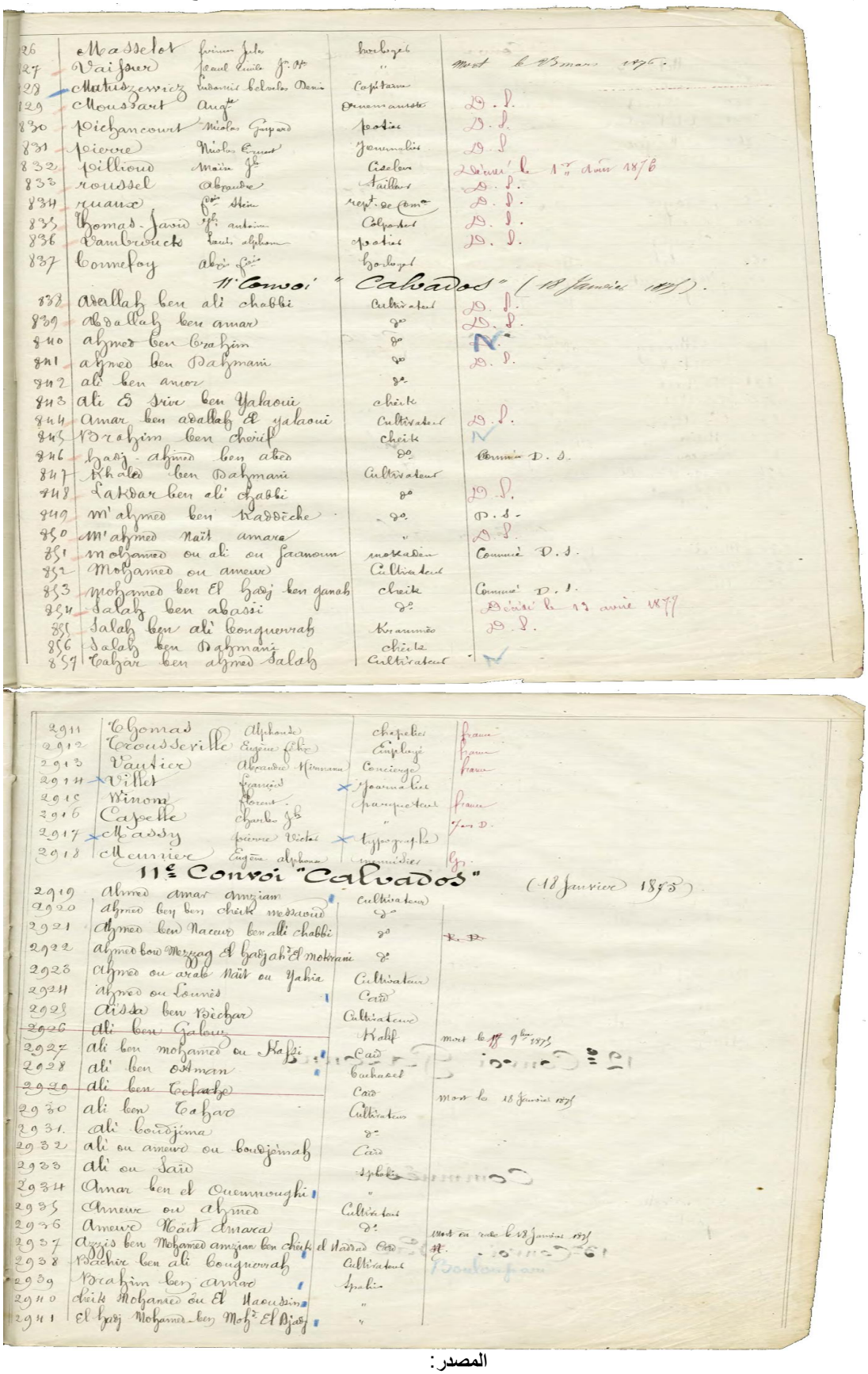

11e Convoi "Calvados" (18 janvier 1875)

المصدر:

Site électronique de l'Institut International de l'Histoire Social , 10:00,12/03/2013 http://www.iisg.nl/collections/new-caledonia/nettlau-3155-fr.php.

المصادرو المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

القرآن الكريم

1-المصادر:

أ- باللغة العربية:

1-حمدان بن عثمان خوجة ،المرآة ، تقديم و تعريب و تحقيق :محمد العربي الزبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 2005.

2-الشيخ محمد باشا بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر،ج2، المطبعة التجارية غرزوزي و جاويش، الإسكندرية، 1903 .

2-المراجع:

أ-المراجع باللغة العربية:

1- آجرون شارل روبير ، الجزائريون و المسلمون و فرنسا 1870-1919 ،ترجمة مسعود حاج مسعود ،ج1، دار رائد للكتاب ، الجزائر، 2007.

2- آجرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919،ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

3- الأشرف مصطفى ،الجزائر: الأمة و المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة ،الجزائر،2007.

4- بن أشنهو عبد الطيف ، تكون التخلف في الجزائر، 1830-1962، ترجمة مجموعة من الأساتذة، ش.و.ن.ت، الجزائر ، 1979.

5- أندري جوليان شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو و بدايات الإستعمار (1827-1871)، ج1، دار الأمة، الجزائر،2008.

6- أوصديق الطاهر، ثورة 1871 ، ترجمة جباح مسعودة، م.و.ك، الجزائر، 1989.

7- بعلي محمد الصغير ، يسري أبو علاء ،المالية العامة ، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.

8- بقطاش خديجة ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 -1871 ، دحلب، الجزائر، 1978 .

9- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ،ابن النديم، الجزائر،ط1، 2009.

10- بن نادر الطيب ،الجزائر حضارة و تاريخ ،دار الهدى ،الجزائر،2008.

11- _____ ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ،ط3، دار البصائر ،الجزائر ،2008 .

12- _____، العمال الجزائريون في فرنسا. ش.و.ن.ت، الجزائر ،1975.

13- بوعزة بوضرساية و آخرون ، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ،مطبوعات وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954،دار الكرامة للنشر، الجزائر،2007.

14- بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و مماليك أوربا، د.م.ج، الجزائر،1990.

15- _____، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1870 إلى 1954، عالم المعرفة ،الجزائر،2009.

16- _____، السياسة الاستعمارية 1830-1954، من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، د.م.ج ،1995.

17- تاوتي الصديق ، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج و أبعاد ثورة المقراني و الحداد ،ط1 ، دار الأمة، الجزائر، 2007.

18- تركي حسين ، هذه الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002.
19- تشرشل شارل هنري ، حياة الأمير عبد القادر ترجمة و تعليق أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر،تونس،1974.
ولد الحسين محمد الشريف ، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
20- خلف التميمي عبد الملك ،الاستيطان الأوروبي في الوطن العربي ، م.و.ث.ف.آ ، الكويت، 1978 .
21- بن خليف عبد الوهاب ، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
22- أبو خليل شوقي ، تحرير الإستعمار، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط1 ، 1991.
23- دادة محمد ، السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر 1852-1870، وهران، 2003.
24- بن داهة عدة ، الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962،ج1، م.و.م، الجزائر، 2008 .
25- دودو أبو العيد ، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان، ش.و.ن.ت. الجزائر، 1975.
26- الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
27- زوزو عبد الحميد ،الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي، التطورات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية (1837-1939)، ترجمة مسعود حاج مسعود. ج1، دار هومة،الجزائر، 2005.
28- _____،ثورة الأوراس سنة 1879 ، م.و.ك ،الجزائر، 1986 .
29- _____،الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939،ط 4، د.م.ج، الجزائر،2007
30- _____، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
31- سعد الله فوزي ، يهود الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 1996.
32- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي،بيروت،1992.
33- _____، الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1860)، ج 1، م.و.ك ، الجزائر،1992.
34- _____، تاريخ الجزائر الثقافي،ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998.
35- _____، تاريخ الجزائر الحديث، بداية الإحتلال، م.ب.د.ع، القاهرة، 1970.
36- _____، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، دار الغرب الإسلامي،بيروت1998.
37- سعيدوني ناصر الدين ، الشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني ،م.و.ك، الجزائر، 1984 .
38- سعد زغلول فؤاد، عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين ،بيروت، ط 1 ، 1960.
39- سعدي عثمان ، الجزائر في التاريخ، دار الأمة،الجزائر، 2012 .
40- صاري جيلالي ، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830/1962 ترجمة قندوز عباد فوزية، م.و.م ، م.م.و.د.ب.ح.و. 2010 .
41- الطيبي محمد ، الجزائر عشية الغزو الإحتلالي ،ابن النديم ،الجزائر ،ط1 ،2009.
42- طلاس مصطفى ، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010 .
43- عبد القادر علي ، مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل 1830 الجزائر، د.ن، 1972 .
44- عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي،1514 -1830 . دار هومة، الجزائر ، 2012 ،
45- _____،الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية بقسنطينة ، الجزائر، 2000.

46- _____،المعمرون و السياسة الفرنسية 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1984.
47- عباس فرحات ، ليل الاستعمار ، ترجمة فيصل الأحمر ، م.و.م ، الجزائر ، 2010.
48- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1960، ط1، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت ،1983.
49- عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر. ط1،دار ريحان، الجزائر، 2002.
50- عميراوي أحميدة ، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1854 ،سلسلة المشاريع الوطنية للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،مطوعات وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007.
51- عميراوي احميدة و آخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916،دار الهدى، الجزائر،2009.
52- عوض صالح ، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام و النشر، الجزائر،1989.
53- غربي الغالي ، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد، س.م. و.ب، م.م.و.د.ب.ح.و ، دار هومة، الجزائر، 2007.
54- الفرحي بشير كاشة ، مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ، 2007 .
55- قداش محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939) ،ج1، ترجمة محمد بن البار ،شركة دار الأمة،الجزائر 2011.
56- قشي فاطمة الزهراء ، قسنطينة في عهد صالح باي، منشورات ميديا بليس، قسنطينة، 2005.
57- قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، م.م.و.م ، الجزائر ، 1994.
58- كامل حسين محمد ، طائفة الدروز تاريخها و عقائدها، دار المعارف، مصر، 1962.
59- المدني توفيق ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ،مصر ،2001.
60- محياوي رحيم ، دراسة مستقبلية الإستيطان و التوطين الإستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
61- مهساس أحمد:الحركة الثورية في الجزائر1914 -1954 ، دار المعرفة الجزائر،2007.
62- مياسي إبراهيم ، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.
63- _____، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ، دار هومة، الجزائر،2007.
64- هلال عمار ،نشاط الطلبة الجزائريون إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، الجزائر،2004.
65- _____، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، الجزائر،1986.

ب-المراجع باللغة بالفرنسية :

1-Noushi André, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinois de la conquête Jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale, P.U.F, Paris, 1961, P 90.
2– Djillali Sari, La dépossession des Fellahs (1830-1962) S.N.E.D, Alger,1975.
3- Compte DE CHESNEL, Dictionnaire des armées de terre et de mer Encyclopédique militaire et maritime, Armand le chavalier, paris, partie 1 ,1862-1864.
4- Ahmed Akkache, La resistance Algèrienne de 1845 à 1945, S.N.E.D, Alger,1972.

3-المجلات:

أ- باللغة العربية:

1- بوحوش عمار، الهجرة إلى فرنسا: تاريخها، مجلة الثقافة، تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر، السنة الثالثة،ع 13، فيفري-مارس 1973، رئيس التحرير صالح خرفي.

2- عزوي محمد الطاهر ،ثورة الأوراس 1879 ، مجلة التراث ،ع1، دار الشهاب، باتنة ،جويلية 1986.

3- العمري علي محمد إبراهيم ، المقادير الشرعية وضبطها بالعلامات الطبيعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ،مج 3، ع1، 2007.

4- عميراوي احميدة، من سياسة الإستعمار في الجزائر بداية الإحتلال الفرنسي، مجلة الذاكرة، الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة الجزائرية، المتحف الوطني للمجاهد،ع7، ديسمبر 2001، جامعة منتوري قسنطينة.

5- العيد محمد ، الغزو و الاحتلال الفرنسي للأوراس وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844- 1884) ، مجلة العلوم الإنسانية –كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ع 10. نوفمبر 2006،

6- فيلالي عبد السلام ، هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية و الريفية، مجلة التواصل، ع 24، 2009.

7- لونيسي إبراهيم ، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19م-منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مجلة عصور ، مجلة فصلية محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي بجامعة وهران، ع 6- 7،جوان- ديسمبر 2005.

8- مهديد إبراهيم ، مقاومة الجزائريين بالهجرة إلى الديار الإسلامية –عمالة وهران نموذجا-،مجلة عصور، ع4-5، ديسمبر 2003/ جوان 2004 ،ص145.

9- مطمر محمد العيد ، الغزو والاحتلال الفرنسي للأوراس وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844- 1884) مجلة العلوم الإنسانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة ، ع 10، نوفمبر 2006 .

ب- باللغة الفرنسية:

1-Berbrugger.A, Première Proclamation française aux algériens, Revue Africaine, Office des publications universitaires, Alger, Volume 6, 1862 , PP 153,156, (version électronique).

2 -Georges yver, Les maronites et l'Algérie, Revue Africaine, Volume 61, 1920, PP 165,211,(version électronique).

4-الملتقيات:

1- ثنيو نور الدين ،هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة و الدين 1848-1912 ، سسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي و الحاضر ، مخبر الدراسات و الأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة الرحلة، أعمال الملتقى العلمي الأول ماي 2008 جامعة منتوري قسنطينة.

2- بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر، العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962، ملتقى ولاية معسكر الأول 20-21 نوفمبر 2005، م.و.م، الجزائر 2007.

5-الرسائل الجامعية (بحوث غير منشورة):

أ- باللغة العربية:

1- بن عون محمد الحاكم ، أخبار و أيام واد ريغ ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ، جامعة منتوري بقسنطينة، 2011.

2- بومزو عز الدين ،الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسييه نموذجا ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة منتوري قسنطينة، بحث غير منشور ، 2008.

3- بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية -فترة الاحتلال الفرنسي(1840-1954) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، ب.غ. م ،2011 .

4- بيرم كمال، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884– 1945، مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط ،جامعة منتوري قسنطينة، ب.غ. م ،2006 .

5-حوامد كريمة، دور الجامعة في التنشئة السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ب.غ. م ،2008.

6- خليل كمال ، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر :التأسيس و التطور (1850-1951)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث و المعاصر، جامعة منتوري بقسنطينة، ب.غ. م ، .2008

7- شلبي شهرزاد : ثورة واحة العامري و علاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة،، ب.غ. م ، .2009

8- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا 1900-1939، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، ب.غ. م ،2009.

9- محمد العقبي حسن موسى ، مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين، ب.غ. م،2005.

10- معزة عز الدين ، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899- 1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، ب.غ. م ،2005.

ب- باللغة بالفرنسية :

1- Tarik BELAHCENE, La colonisation en Algérie : Processus et procédures de création des centres de peuplement, institutions, intervenants et outils, Thèse pour obtenir le grade de docteur, Université de Paris 8, 2006.

2- Fatiha BENCHEIKH, L'impact des lois foncières coloniales sur la situation socio-économique des paysans Algériens, de 1873 à 1911, Thèse pour obtenir le grade de Docteur d'état en sociologie de développement, Université MENTOURI de Constantine, 2007.

6-المواقع الإلكترونية:

أ- باللغة العربية:

1- الموقع الإلكتروني قناة الجزائر ، http://www.algeriachannel.net

2- الموقع الإلكتروني الموسوعة العربية ، http://www.arab-ency.com/ .

3- موقع مجلة التاريخ العربي و الفكر الإسلامي ، http://www.attarikh-alarabi.ma.

4- موسوعة المعرفة الالكترونية ، http://www.marefa.org .

5- موقع جمعية ذاكرة إفريقيا الشمالية الإلكتروني http://www.memoireafriquedunord.net/.

6- الموقع الإلكتروني لوزارة المجاهدين ،http://www.m- moudjahidine.dz/Histoire/biographie .

7- موقع جريدة الخبر الجزائرية ، http://www.elkhabar.com.

8- الموقع الإلكتروني لولاية باتنة، http://www.wilaya-batna.gov.dz .

ب- باللغة بالفرنسية :

1- Site électronique de l'Institut International de l'Histoire Social, http://www.iisg.nl.

2- Site électronique encyclopédie 1830-1962 de l'Afrique du Nord, http://encyclopedie-afn.org .

3- Site électronique de l'armée française (1850-1914), http://www.military-photos.co .

4- Site électronique de l'assemblée nationale français, http://www.assemblee-nationale.fr.

5- Site électronique de mémoire de l'Afrique du nord, http://www.memoireafriquedunord.net.

6- Site électronique de l'histoire de Napoleon, http://www.napoleon.org/fr.

فهرس المحتوى

-كلمة شكرو تقدير

-الإهداء

-فهرس المختصرات

-المقدمة .....أ-ج

الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي 6

1- الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر أواخر العهد العثماني 7

أ- الأوضاع الاجتماعية 7

ب- الأوضاع الاقتصادية 8

2- أوضاع الأراضي و العقار الجزائري 10

أ- أراضي البايلك 10

ب- أرض المخزن 12

ج- أراضي العرش أو المشاعة 12

د- أراضي الملك 13

و- أراضي الوقف أو الأراضي الحبوسية 14

ج- أرض صحراوية أو موات 15

الفصل الأول: بداية المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر و توسعه 17

1- ماهية السياسة الاستيطانية 18

أ- تعريف السياسة الاستيطانية 18

ب- أهداف الاستيطان 20

2- مراحل السياسة الاستيطانية 20

أ- مرحلة الإستيطان الضيق أو الرسمي 21

ب- مرحلة الإستيطان الحر أو الشامل 23

الفصل الثاني: أسس و نماذج من الاستيطان في الجزائر 39

1- الأسس التي ساهمت في تدعيم مشروع الاستيطان 40

أ- القوانين و التشريعات العقارية 41

ب- شبكة المواصلات و مساهمتها في حركة الاستيطان 47

2- نماذج عن توسع الاستيطان في الجزائر..... 50

أ- الاستيطان في شرق البلاد(منطقة الأوراس) 50
ب- الاستيطان في وسط البلاد (منطقة الحضنة) 53
ج- الاستيطان في غرب البلاد (منطقة سيدي بلعباس) 55
الفصل الثالث: آثار الاستيطان و انعكاساته على المجتمع الجزائري 61
1- موقف الجزائريين من الاستيطان الفرنسي 62
أ- مقاومة المقراني و الشيخ الحداد 1871 62
ب- ردود الفعل الفرنسية من مقاومة المقراني 68
2- أثر حركة الإستيطان على المجتمع الجزائري 72
أ- الأوضاع الاجتماعية 72
ب- الأوضاع الاقتصادية 77
3- الهجرة 80
أ- الهجرة إلى الداخل عنوة و طواعية 80
ب- الهجرة إلى الخارج 81
4- محاربة الدين الإسلامي 84
أ- الاستيلاء على الأوقاف 84
ب-محاولة تنصير الجزائريين 85
الخاتمة..... 88
الملاحق 90
المصادر و المراجع 101
فهرس المحتوى 108